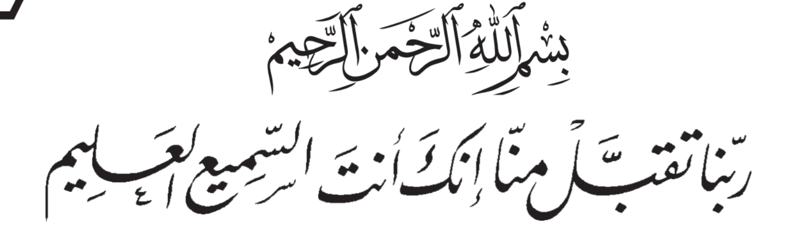

القلم الجري
بالكلم الجلي



الطبعة الأولى

رقم الإيداع: ٥٧٥٨ / ٢٠١٧

الترقيم الدولي: 978-977-741-081-6



العنوان: شارع البيطار - خلف جامع الأزهر الشريف - القاهرة

ت: 0020225125184

E.MAIL: TAREK-TTTT@HOTMAIL.COM
TAREK_XPPP@YAHOO.COM

القَلَمُ الجَرِيّ بِالكَلِمِ الجَلِيّ

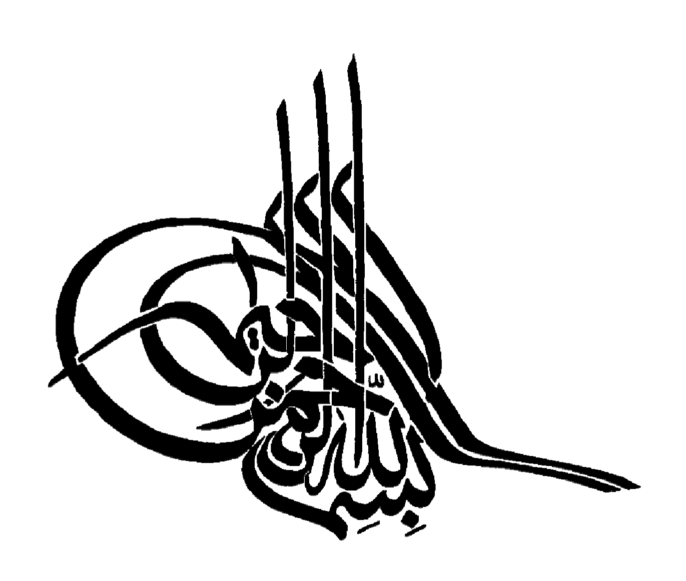
شَرْحُ البَرْبَرِيِّ لِعَقِيدَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ القَيْرَوَانِيِّ

تأليف

أَبِي عَبْدِ اللهِ

رَشِيدِ بْنِ مُصْطَفَى بْنِ مُحَمَّدٍ البَرْبَرِيِّ المَغْرِبِيِّ





بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الذي جعل الإيمان من أعلى مراتب الدين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم صلى الله عليه وعلى آله وسلم والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

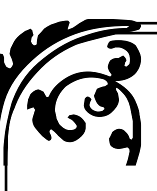
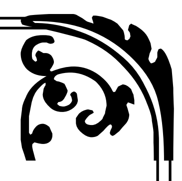
أما بعد

فإن الاهتمام بعقيدة السلف الصالحين شرحًا وتأليفًا وتعليمًا وتعلمًا من أوجب الواجبات وأهم المهمات، ففي الصحيحين من حديث ابن عباس في قول رسول الله ﷺ لمعاذ: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله**»، وهو رأس الإيمان وأساسه، ومن العقائد في هذا الباب عقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني المالكي وشرحها على وفق عقيدة السلف ردًّا على المالكية الذين تغمصوا دين الأشاعرة، وقبل ذلك بيان لعقيدة السلف أصحاب الحديث، وقد قرأت كتاب «**القلم الجري بالكلم الجلي شرح البربري على عقيدة ابن أبي زيد القيرواني**» لمؤلفه الأخ: أبي عبد الله رشيد بن مصطفى البربري المغربي، فرأيته شرحًا مفيدًا في بابه، فجزى الله مؤلفه خيرًا، ونفع به وبشرحه.

عبد الحميد الحجوري

مكة

١٥ / ٣ / ١٤٣٨ هـ

كلمة شكر

انطلاقًا مما أخرجه الإمام أبو داود في «سننه»؛ عـن أبي هريـرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عـن النبي ﷺ قـال: «**لا يـشكر الله مـن لا يـشكر النـاس**»، أسـأل الله عـز وجـل أن يجـزي أخانـا الـشيخ أبـا محمـدٍ عبـد الحميد الحجوري على ما بذل مـن وقتـه ونـصحه في مراجعـة هذا الكتاب.

كما أسأل الله عز وجل أن يجزي أخانا أبا عمران حسنًا على نصرته وحبه لهذه الدعوة الطيبة المباركة، وأشكره أيضًا على تشجيعه هو وولده -إبراهيم- على طبعة هذا الكتاب.

ولا أنسى كذلك أن أشكر معينتي على الـدعوة -أهلي- على ما بذلت من جهد -ولا تزال- في كتابة مؤلفاتي.




بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الأحد الصمد، الواصف نفسه بأعلى الصفات وأحسن الأسماء. من دعاه بها وأخلص أجابه. ومن علمها وحفظها وعمل بمقتضاها دخل الجنة. ومن اعتقد معانيها ازداد من ربه قربا وخشية. ومن أثبتها لله على الوجه اللائق به كان من العارفين بربه.

ومن ترك الخوض فيها بما لا علم له به، وفوض كيفيتها إلى الله جانب سبل المبتدعة، واقتفى آثار الصحابة.

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والقرآن. فتعلم دين ربه وتفقه فيه بالجنان، وعبر عما فيه من الحق باللسان، فخالف بذلك سبيل أهل الكفرًان. وصدق ذلك كله بعمل الأركان، فطرد مذهب المرجئة الزاعمين اتباع أبي حنيفة النعمان. ففاز يوم القيامة بثقل الأعمال في الميزان. وعلى قدر عمله مر على الصراط ليخلص إلى الجنان. فوجد فيها من النعيم ما لم يكن عنده في الحسبان.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، صاحب اللواء المحمود، والحوض المورود. بعثه الله لإقامة الملة العوجاء، فأرشد الناس إلى المحجة البيضاء. وسنَّ لهم طريق الهداية والاقتداء، وخلف بعده أفضل الخلفاء، من تمسك بسنتهم نجى من ضلال أهل الأهواء.

أما بعد:

فهذا شرح لعقيدة ابن أبي زيد القيرواني، وهي شاملة لعدة أصول من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ولهذا رأيت أن أشرحها إتماما لفائدتها، ونشرها بين الناس ليكونوا على بصيرة من أمرهم ودينهم. ولعل الله أن يوقظهم بها من غفلتهم عن ربهم، فيفيقوا من تخدير التصوف والتمشعر، وغيرهما من الأهواء.

وإنما خصصت التصوف، والتمشعر بالذكر لأن هاتين الضلالتين جلبتا للمغرب شرورا كثيرة، أهمها ما يتعلق بعقيدة المسلمين. فالتصوف سهَّل وأعان على انتشار الشرك، وهذا رأس كل شر، وحسم كل خير، ومحق كل بركة. والدليل على ذلك

حال مشركي العرب قبل بعثة النبي ﷺ. ومعرفة تاريخهم يغنينا عن ذكر تفصيل ما كانوا فيه من الشر.

ولعظم شر الشرك على العباد والبلاد كان يحذر منه السلطان مولاي سليمان بن محمد بن عبد الله العلوي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- رعيته. ومن أشرف وأشهر موقف حذر فيه من الشرك، وبدع الصوفية، منبر خطبته يوم الجمعة.

وقد اعتنى بهذه الخطبة ونشرها الشيخ محمد تقي الدين الهلالي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في رسالته «الانتصار للسنة ومحاربة بدع الطوائف الضالة»، فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فيها (ص: ١١، ١٢): السلطان مولاي سليمان بن سيدي محمد بن عبد الله من مفاخر ملوك المسلمين في القرن الثاني عشر؛ إذ كان علامة مشاركًا نحريرًا سلفيًّا، مصلحًا كبيرًا، عاملًا بعلمه، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، داعيًا للسنة، محاربًا للبدع، معلمًا للأمة ما علمه الله، منفذًا فيها لأحكام الله، ومن ذلك: منعه للمواسم التي اعتاد المغاربة إقامتها للصالحين. انتهى.

ثم ذكر الشيخ محمد الهلالي نص خطبة السلطان سليمان التي منها قوله (ص: ٢١-...):...اتركوا عنكم بدع المواسم التي أنتم بها متلبسون، والبدع التي يزينها أهل الأهواء ويلبسون، وافترقوا أوزاعًا، وانتزعوا الأديان والأموال انتزاعًا، فيما هو حرام كتابا وسنة وإجماعًا، وتسموا فقراء، وأحدثوا في دين الله ما استوجبوا به سقرا.

وكل ذلك بدعة شنيعة، وفعلة فظيعة، وسبة وضيعة، وتصدى له أهل البدع من (عيساوة) و (جلالة) وغيرهم من ذوي البدع والضلالة، والحماقة والجهالة، وكل ذلك حرام ممنوع، والإنفاق فيه إنفاق في غير مشروع.

وهل فعل سيد الأمة أبو بكر لسيد الأرسال -صلى الله عليه وعلى جميع الصحابة والآل- موسمًا؟

ثم أنشدكم الله: هل زخرفت على عهد رسول الله المساجد؟

أو زوقت أضرحة الصحابة والتابعين الأماجد؟

فليس في دين الله ولا فيما شرع نبي الله: أن يتقرب بغناء ولا شطح، والذكر الذي أمر الله به لم يكن على طريق الجمع ورفع الأصوات على لسان واحد؛ فهذه طريقة الخلف.

فمن المنقول عن الملل، والمشهور في الأواخر والأول: أن المناكر والبدع إذا فشت في قوم أحاط بهم سوء كسبهم، وأظلم ما بينهم وبين ربهم، وانقطعت عنهم الرحمات، ووقعت فيهم المثلات، وشحت السماء، وحلت النقماء، وغيض الماء، واستولت الأعداء، وانتشر الداء، وجفت الضروع، ونقعت بركة الزروع؛ لأن سوء الأدب مع الله يفتح أبواب الشدائد، ويسد طرق الفوائد. انتهى باختصار.

وأما ما يتعلق بالمذهب الأشعري، فجل المغاربة إلا من رحم الله قد اعتنقه، واعتقد أنه العقيدة الصحيحة. وهو مذهب مبني على الكلام وعلم المنطق، وحري بمذهب أسس على العقل أن يقود من انتحله إلى الهلاك والدمار. إذ هذا مخالف للهدي النبوي، فالدين مبني على النقل الصحيح لا العقل السقيم.

كان المغاربة قبل أن يعرفوا المذهب الأشعري معتنين بكتاب ربهم، وسنة نبيهم حفظًا وتفقهًا. وما خطر بعقولهم و أسماعهم شيء من علم المنطق والفلسفة إلا بعد ما جلب داء التمشعر إلى المغرب، والأندلس، بعض المغاربة الذين أخذوا ذلك من أبي ذرٍّ الهروي لما كان بمكة.

قال الإمام الذهبي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في ترجمة أبي ذر الهروي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٥٧): قلت: أخذ -أي؛ أبو ذر الهروي- الكلام ورأي أبي الحسن -أي؛ الأشعري- عن القاضي أبي بكر بن الطيب، وبث ذلك بمكة، وحمله عنه المغاربة إلى المغرب، والأندلس، وقبل ذلك كانت علماء المغرب لا يدخلون في الكلام، بل يتقنون الفقه أو الحديث أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، وعلى ذلك كان الأصيلي، وأبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر الطلمنكي، ومكي القيسي، وأبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر، والعلماء. انتهى.

ألا فليحذر المغاربة مما يشغلهم عن كتاب ربهم، وسنة نبيهم ﷺ. فالواجب علينا جميعا معشر المسلمين أن نرجع إلى ديننا، لعل الله أن يرحمنا، ويرفع عنا الذل الذي أصابنا. والأمر كما قيل: نحن أمة أعزنا الله بالإسلام، متى تخلفنا عنه أذلنا.

❋ ❋ ❋

نص عقيدة ابن أبي زيد القيرواني

قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته، وصوره في الأرحام بحكمته، وأبرزه إلى رفقه وما يسره له من رزقه، وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيمًا، ونبهه بآثار صنعته، وأعذر إليه على ألسنة المرسلين الخيرة من خلقه فهدى من وفقه بفضله، وأضل من خذله بعدله، ويسر المؤمنين لليسرى، وشرح صدورهم للذكرى، فآمنوا بالله بألسنتهم ناطقين، وبقلوبهم مخلصين، وبما أتتهم به رسله وكتبه عاملين، وتعلموا ما علمهم، ووقفوا عند ما حد لهم، واستغنوا بما أحل لهم عما حرم عليهم.

أما بعد:

أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه، وحفظ ما أودعنا من شرائعه، فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنطق به الألسنة، وتعتقده القلوب، وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها ونوافلها ورغائبها، وشيء من الآداب منها، وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - وطريقته، مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين، وبيان المتفقهين، لما رغبت فيه من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن، ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه ما ترجى لهم بركته وتحمد لهم عاقبته، فأجبتك إلى ذلك، لما رجوته لنفسي ولك من ثواب من علم دين الله أو دعا إليه.

واعلم أن خير القلوب أوعاها للخير، وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه، وأولى ما عني به الناصحون، ورغب في أجره الراغبون إيصال الخير إلى قلوب أولاد المؤمنين ليرسخ فيها، وتنبيههم على معالم الديانة، وحدود الشريعة؛ ليراضوا عليها، وما عليهم أن تعتقده من الدين قلوبهم، وتعمل به جوارحهم؛ فإنه روي أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفئ غضب الله، وأن تعليم شيء في الصغر كالنقش في الحجر.

وقد مثلت لك من ذلك ما ينتفعون -إن شاء الله- بحفظه، ويشرفون بعلمه، ويسعدون باعتقاده والعمل به، وقد جاء أن يؤمروا بالصلاة لسبع سنين، ويضربوا عليها لعشر، ويفرق بينهم في المضاجع، فكذلك ينبغي أن يعلموا ما فرض الله على العباد من قول وعمل قبل بلوغهم ليأتي عليهم البلوغ وقد تمكن ذلك من قلوبهم، وسكنت إليه أنفسهم، وأنست بما يعلمون به من ذلك جوارحهم.

وقد فرض الله على القلب علمًا من الاعتقادات وعلى الجوارح الظاهرة عملًا من الطاعات.

وسأفصل لك ما شرطت لك ذكره بابًا بابًا ليقرب من فهم متعلميه -إن شاء الله تعالى-، وإياه نستخير وبه نستعين، ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

❊ ❊ ❊

باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات

من ذلك: الإيمان بالقلب، والنطق باللسان أن الله إله واحد لا إله غيره، ولا شبيه له، ولا نظير له، ولا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة له، ولا شريك له.

ليس لأوليته ابتداء، ولا لآخريته انقضاء، لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في ماهية ذاته، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وسع كرسيه السماوات والأرض ولا يئوده حفظهما وهو العلي العظيم.

العالم الخبير المدبر القدير السميع البصير العلي الكبير، وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه.

خلق الإنسان، ويعلم ما توسوس به نفسه، وهو أقرب إليه من حبل الوريد، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين.

على العرش استوى، وعلى الملك احتوى، وله الأسماء الحسنى والصفات العلا، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه متصفًا، تعالى أن تكون صفاته مخلوقة، وأسماؤه محدثة.

كلم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته لا خلق من خلقه، وتجلى للجبل فصار دكًّا من جلاله، وأن القرآن كلام الله، ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد.

والإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه، علم كل شيء قبل كونه فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك]. يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد.

تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنًى، أو يكون أحد من خلقه خالقًا لشيء، وأن ما ثم خالق إلا هو رب العباد ورب أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وآجالهم، الباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم، ثم ختم الرسالة والنذارة والنبوة بمحمد نبيه ﷺ فجعله آخر المرسلين بشيرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا.

وأنزل عليه كتابه الحكيم، وشرح به دينه القويم، وهدى به الصراط المستقيم. وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من يموت كما بدأهم يعودون. وأن الله سبحانه ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات، وصفح لهم بالتوبة عن كبائر السيئات، وغفر لهم الصغائر باجتناب الكبائر، وجعل من لم يتب من الكبائر صائرا إلى مشيئته: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ومن عاقبه بناره أخرجه منها بإيمانه فأدخله به جنته: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة]. ويخرج منها بشفاعة النبي ﷺ من شفع له من أهل الكبائر من أمته.

وأن الله سبحانه قد خلق الجنة فأعدها دار خلود لأوليائه، وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم، وهي التي أهبط منها آدم نبيه وخليفته إلى أرضه بما سبق في سابق علمه، وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به وألحد في آياته وكتبه ورسله، وجعلهم محجوبين عن رؤيته.

وأن الله -تبارك وتعالى- يجيء يوم القيامة: ﴿وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر]. لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها، وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨﴾ [الأعراف]. ويؤتون صحائفهم بأعمالهم: فمن أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابًا يسيرًا، ومن أوتي كتابه وراء ظهره فأولئك يصلون سعيرًا.

وأن الصراط حق يجوزه العباد بقدر أعمالهم، فناجون متفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم، وقوم أوبقتهم فيها أعمالهم.

والإيمان بحوض رسول الله ﷺ ترده أمته، لا يظمأ من شرب منه، ويذاد عنه من بدل وغير.

وأن الإيمان قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة، ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل.

ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة.

وأنه لا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة.

وأن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة إلى يوم يبعثون، وأرواح أهل الشقاوة معذبة إلى يوم الدين.

وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون؛ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وأن على العباد حفظة يكتبون أعمالهم، ولا يسقط شيء من ذلك عن علم ربهم، وأن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن ربه.

وأن خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين.

وألا يذكر أحد من صحابة الرسول ﷺ إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب.

والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم، واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم، وترك المراء والجدَّال في الدين، وترك كل ما أحدثه المحدثون.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأزواجه وذريته وسلم تسليمًا كثيرًا.

* * *

شرح المقدمة

مما ينبغي التنبيه عليه -قبل الشروع في هذا الشرح- أنه يظهر، في النسخة، التي بين أيدينا لهذه العقيدة أن المؤلف لم يبدأ فيها بالبسملة. وهذا في بادي الأمر خلاف السنة، إذ كانت كتب النبي ﷺ مفتتحة بالبسملة. من أدلة ذلك ما أخرجه الإمام أحمد: حدثنا إسماعيل، حدثنا الجريري، عن أبي العلاء بن الشخير، قال: كنت مع مطرف في سوق الإبل، فجاء أعرابي معه قطعة أديم أو جراب فقال: من يقرأ، أو فيكم من يقرأ؟ قلت: نعم، فأخذته، فإذا فيه: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله لبني زهير بن أقيش** -حي من عكل-...» الحديث. أورده الإمام مقبل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «الجامع الصحيح» (٣٧٧٥) وعقبه بقوله: هذا حديث صحيح.

وهكذا كانت مراسلات النبي ﷺ إلى الملوك مبدوؤة بالبسملة. ومن ذلك ما أخرجه الشيخان: عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في حديث طويل، وفيه: «ثم دعا بكتاب رسول الله الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقل فقرأه فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم...» الحديث.

لكن، إذا أمعن القارئ النظر في فعل المؤلف وجده موافقا للسنة من جهة أخرى. ووجه ذلك: أن المؤلف أقام هذه المقدمة مقام الخطبة.

والسنة في الخطبة أن لا تفتتح بالبسملة، بل تبدأ بالحمد، ثم تذكر مقدمة، ويليها صلب الخطبة، كما فعله المؤلف هنا. وبهذا يكون فعله موافقا للسنة؛ إذ كانت خطب النبي ﷺ مفتتحة بالحمد دون البسملة. من ذلك ما أخرجه الإمام مسلم: عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أن ضِمَادًا قدم مكة وكان من أزد شنوءة وكان يرقي من هذه الريح، فسمع سفهاء من أهل مكة يقولون: إن محمدًا مجنون. فقال: لو أني رأيت هذا الرجل، لعل الله يشفيه على يدي. قال: فلقيه، فقال: يا محمد إني أرقي من هذه الريح، وإن الله يشفي على يدي من شاء، فهل لك؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إن الحمد لله نحمده...**» الحديث.

ومن ذلك أيضًا، ما قاله أبو داود: حدثنا محمد بن كثير، أنبأنا سفيان، عن

أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود في خطبة الحاجة في النكاح وغيره. ح وحدثنا محمد بن سليمان الأنباري المعنى، أخبرنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، قال: علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة أن: «**الحمد لله**،...» الحديث. ذكر الحديث الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح» (١٧٧٥)، وقال: هذا حديث صحيح.

وعلى هذا فلا اعتراض على صنيع المؤلف إذ هو موافق للخطب النبوية.

*** قوله: «الحمد لله».**

الشرح: قال الإمام ابن القيم -رحمه الله-: فالحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه، وإجلاله، وتعظيمه. انتهى من «بدائع الفوائد» (٢/ ٩٣)، بواسطة تحقيق شيخنا محمد بن حزام على «فتح المجيد» (ص ٢٨).

وفرق بين الحمد والمدح كما وضحه ابن القيم، أيضًا، قائلا: الإخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخبارًا مجردًا عن حب وإرادة، أو يكون مقرونًا بحبه وإرادته؛ فإن كان الأول فهو المدح، وإن كان الثاني فهو الحمد. انتهى من «بدائع الفوائد» (٢/ ٩٣) بواسطة «فتح المجيد» (ص ٣٠٣). وثم فرق آخر بين الحمد والمدح. فمن نظر في النصوص الشرعية، وجد أن المدح قد يطلق ويكون محمودا، ويطلق ويكون مذموما، بخلاف الحمد، فإنه لم يجئ إلا في المواطن المحمودة. نقل الحافظ في «الفتح»، شرح حديث (٦٠٦١)، عن ابن بطال الضابط بين المدح المحمود وبين المذموم، حيث قال: حاصل النهي -يعني: عن المدح كما جاءت به بعض النصوص- أن من أفرط في مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على الممدوح العجب لظنه أنه بتلك المنزلة، فربما ضيع العمل والازدياد من الخير اتكالًا على ما وصف به، ولذلك تأول العلماء في الحديث الآخر «**احثوا في وجوه المداحين التراب**» أن المراد من يمدح الناس في وجوههم بالباطل، وقال عمر: المدح هو الذبح، قال: وأما من مدح بما فيه فلا يدخل في النهي، فقد مدح ﷺ في الشعر والخطب والمخاطبة... انتهى.

ونستطرد على الكلام عن الحمد بذكر مرتبتين فوقه: مرتبة الثناء، وفوقها مرتبة

التمجيد. قال ابن القيم في تعريف الثناء: الخبر عن المحاسن إما متكررا أو لا؛ فإن تكرر فهو الثناء وإن لم يتكرر فهو الحمد؛ فإن الثناء مأخوذ من الثني وهو العطف ورد الشيء بعضه على بعض...، فالمثني مكرر لمحاسن من يثني عليه مرة بعد مرة... انتهى من «بدائع الفوائد» (٢/ ٩٥)، بواسطة تحقيق شيخنا على «فتح المجيد» (ص ٢٨).

وأما التمجيد، فقد قال ابن فارس في «مقاييس اللغة»، مادة (مجد): أصل يدل على بلوغ النهاية، ولا يكون إلا في محمود... وتقول العرب: ماجد فلان فلانا: فاخره. انتهى باختصار. وعلى ضوء هذا، يمكن أن يعرف التمجيد بأنه: بلوغ الغاية والنهاية في ذكر محاسن ومفاخر المحمود.

وهذه المراتب الثلاثة قد جمعها النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه؛ فقال ﷺ: «**قال الله -عز وجل- قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ قال الله تعالى: حمدني عبدي. وإذا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قال الله تعالى: أثنى علي عبدي. وإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ قال: مجدني عبدي...**» الحديث. أخرجه مسلم في «صحيحه».

والحاصل مما تقدم: أن أدنى مرتبة في الإخبار عن محاسن الغير هو المدح. وإذا قورن بحب الممدوح كان حمدًا. وإذا تكرر هذا الحمد صار ثناء. وإذا وصل الثناء إلى غايته بلغ مرتبة التمجيد.

*** قوله: «ابتدأ الإنسان».**

الشرح: أورد المصنف الفعل هنا على وزن «افتعل»، ولو جاء به على وزن «فعل» لكان أوفق لما جاء من ذلك في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ۝٧﴾ [السجدة]، وقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ۝٢٩﴾ [الأعراف]، وإلى غير ذلك من المواضع في القرآن كثير.

ويمكن أن يحمل قول المؤلف على أنه أطلقه «ابتدأ» وأراد «بدأ» ؛ إذ لهذا الحمل وجه في اللغة. فمن السائغ في علم الصرف مجيء وزن «افتعل» مكان «فعل»،

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. فقد قال القرطبي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «المفهم»، شرح حديث (٩٩)، أثناء كلامه على هذه الآية: وكسب، واكتسب: لغتان بمعنى واحد. انتهى.

*** قوله: «بنعمته».**

الشرح: نبه المؤلف على ما من الله به على الإنسان من النعم التي لا يحصيها إلا الله. ومن هذه النعم الكثيرة، التي تفضل بها على الإنسان، أن بدأ خلقه من تراب، بعد أن لم يكن، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]. فالتراب عنصر أصلي في خلق الإنسان، والماء العنصر الثاني. فمن الطين الممزوج من هذين العنصرين فطر الله خلق الإنسان، وبدأت مراحل خلقه، قال تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧﴾ [السجدة].

ولما كان الطين مادة متوسطة بين اليابس والسائل صار قابلًا للتشكيل، كما وصفه الله بذالك في قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٢٨﴾ [الحجر]. فالحمأ، كما قال الشنقيطي في تفسيره: الطين الأسود المتغير. انتهى. واختلف في معنى «مسنون»، والمختار أن معناه: مصبوب، كما قال به بعض المفسرين. وبه قال إمام اللغة، ابن فارس، في «المقاييس»؛ حيث قال: والحمأ المسنون...كأنه قد صبَّ صبًّا. انتهى.

ولا شك أن هذا الطين المصبوب بعضه على بعض لا يمكن أن يتشكل إلا إذا كان يلتزق بعضه ببعض، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍۭ ۝١١﴾ [الصافات]...

فالله تبارك وتعالى سوى هذا الإنسان من طين مسنون، مصبوب بعضه على بعض، فيتشكل في عدة مراحل إلى أن صار شكلا أجوف. كما بينته السنة فيما أخرجه الإمام مسلم، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**لما صور الله آدم في الجنة تركه ما شاء الله أن يتركه فجعل إبليس يطيف به، ينظر ما هو! فلما رآه أجوف؛ عرف أنه خلق خلقًا لا يتمالك**».

وبعد تسوية الله هذا الخلق على ما أراده من الهيئة، يبس حتى صار صلبا كالفخار يسمع له صلصلة إذا ضرب؛ كالصوت الذي يسمع للقدر الأجوف إذا ضرب. ولهذا

وصف الله الإنسان في هذه المرحلة بأنه صلصال، فقال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ۝١٤﴾ [الرَّحمن].

ومن أمعن النظر في هذه المراحل المذكورة هنا، عرف أنها لم توجد إلا بفضل المنعم الكريم. ومن تدبر في هذه المعاني عرف أن هناك خالقًا يجب أن يعبد شكرًا على ما منَّ مِنَ النعم، ولكن الأمر كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ۝١٣﴾ [سبإ]. فكثير منهم يكفر نعم الله، وآلائه، ولا يتفكر فيها، ولهذا قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٦﴾ [الرَّحمن] بعد قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ۝١٤ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ۝١٥﴾ [الرَّحمن].

وبعد هذه المراحل، التي لا يتفكر فيها إلا من وفقه الله، مراحل أخرى يشهدها الخلق كلهم. وهي أطوار خلق الإنسان من النطفة إلى أن يخرج من بطن أمه بشرا سويا، كما يأتي تفصيل ذلك، إن شاء الله، في الفقرة التالية.

وهذه المراحل كل يشهدها، ويتعجب منها، ويقر في سريرة نفسه -وإن أظهر خلاف ذلك- أنها من خالق مدبر لدقائق هذا الكون. كما يقر أن هذه المراحل لم تنتقل من طور إلى طور أعجب منه إلا بنعمة الله. ومع هذا فإنه لا يوفق لشكر هذه النعمة إلا من أنعم الله عليه بأعظم النعم، ألا وهي نعمة الإسلام.

فالنعمة، كما قسمها ابن القيم، نعمتان: نعمة يدركها العاقل الموفق للهداية وغير الموفق كنعمة الخلق والمأكل...والأخرى يختص بإدراكها العاقل الموفق للهداية وهي نعمة الإسلام. فقال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: فإن من لم ير نعمة الله عليه إلا في مأكله وملبسه، وعافية بدنه، وقيام وجهه بين الناس، فليس له نصيب من هذا النور ألبتة. فنعمة الله بالإسلام والإيمان، وجذب عبده إلى الإقبال عليه، والتنعم بذكره، والتلذذ بطاعته: هو أعظم النعم. وهذا إنما يدرك بنور العقل، وهداية التوفيق. انتهى من «المدارج»، تحت عنوان: معرفة النعمة.

فكل نعمة يتقلب فيها الإنسان، من آثار رحمة الله، ينبغي للعبد أن ينظر فيها، بل ويمعن النظر فيها، كما قال تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]. وإذا أفضى تمعن النظر فيها إلى القلب، رأى العبد في كل نعمة، دقيقة أو جليلة، آية من آيات الله

يجب عليه شكره عليها. ولهذا يقول تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣١﴾﴾ [لقمان].

ومن الآيات العظيمة التي ينبغي للعبد أن يمعن النظر فيها؛ فيكون ذلك سببًا لشكر ربه عليها: تصويره في بطن أمه خلقًا بعد خلق إلى أن يخرج منه بشرًا سويًّا. ولهذا عقب المؤلف ذكر نعمة الله المتعلقة ببداية خلق الإنسان بالإشارة إلى هذه الأطوار العجيبة فقال:

*** قوله: «صوره في الأرحام بحكمته».**

* الشرح: قد ذكر الله هذه الأطوار في كتابه، حيث قال، بعد أن نبه على بداية خلق الإنسان من طين: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴿١٤﴾﴾ [المؤمنون]. وهذه المراحل الثلاثة قد بينت السنة أنها تمت في مائة وعشرين يومًا. وذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، المتفق عليه؛ قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربع: برزقه وأجله وشقي أو سعيد،...**» الحديث.

فبعد دفع الرجل لمائه ودفع المرأة لمائها، كما قال تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴿٦﴾ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ﴿٧﴾﴾ [الطارق]، يجمع الله المائين في رحم المرأة. وهذه مرحلة النطفة المذكورة، ودل الحديث على أن مدتها أربعون. والنطفة، كما قال ابن فارس، في «المقاييس»: الماء الصافي. انتهى، وقال الشنقيطي في تفسير الآية: ٥، من سورة الحج: الماء القليل. انتهى. وبعد هذه المرحلة تصير النطفة علقة، ومدتها أربعون يومًا كذلك. والعلقة فسرها الإمام الشنقيطي بقوله: وهي القطعة من العلق، وهو الدم الجامد. انتهى. وبعد هذا تصير العلقة مضغة. والمضغة كما قال الإمام الشنقيطي: هي القطعة الصغيرة من اللحم، على قدر ما يمضغه الآكل. انتهى.

وهذه المراحل الثلاثة تستغرق أربعة أشهر، وبعدها مراحل أعجب، وأهم، منها. وقد بينها تعالى في قوله: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]. فبعد أربعة أشهر، يبدأ تصوير المضغة على شكل الإنسان، وحينئذ ينفخ فيه

الروح، كما دل عليه رواية لحديث ابن مسعود، السابق الذكر، فإن فيها: «...**ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح**،...» الحديث. والإجماع قائم على ذلك؛ قال القرطبي في «المفهم»، شرح حديث (٢٥٧٠): قال القاضي: ولم يختلف: أن نفخ الروح فيه بعد مئة وعشرين يومًا،... انتهى.

وقد دلت السنة أن في هذه المرحلة أيضًا، يخلق الله السمع والبصر والجلد... وذلك في حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي أخرجه مسلم، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكًا فصورها، وخلق سمعها، وبصرها، وجلدها، ولحمها، وعظامها، ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى**...» الحديث.

والمراد بقوله ﷺ في هذا الحديث: «**ثنتان وأربعون ليلة**» الأربعون الثالثة. ولابد من هذا التقدير جمعا بين هذا الحديث وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور آنفا؛ فإن فيه: «**ثم يكون مضغة مثله، ثم يبعث إليه الملك...ثم ينفخ فيه الروح**...» الحديث. فهذا الحديث واضح الدلالة أن الله يبعث الملك بعد مرحلة المضغة لأنه جيء فيه بالعاطف «**ثم**»، الذي يفيد ترتيب ما بعده على ما قبله. وعليه، يبعث الله الملك بعد أربعة أشهر لا قبل، وبنحو هذا قال القرطبي في «المفهم»، شرح حديث (٢٥٧١). وعليه، يكون تسمية المضغة «**نطفة**» في حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من باب تسمية الشيء باسم أصله، وهذا أسلوب مشهور في اللغة.

فالله -عز وجل- يصور في الأرحام ما يشاء كما يشاء: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]. ويقر تبارك وتعالى هذا الخلق في الرحم ما يشاء، فمنهم من يتم تصويره ومنهم من يسقط قبل التمام، قال تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥].

وهذه المراحل كلها فيها حكم عظيمة، من ذلك أن يتفكر الإنسان في مثل هذه الآيات، ويبصرها، كما حث الله على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات]. ومن تدبر في هذا، علم أن الذي خلق الإنسان من العدم قادر على إعادته بعد أن صار رميمًا، كما بين ذلك في قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ﴾ [الحج: ٥]. وإلى غير ذلك من حكم الله التي تخفى على الإنسان، ولهذا لم يقيد المصنف الحكمة في قوله: «وصوره في الأرحام بحكمته». بل أتى بصيغة تفيد العموم، وهي إضافة النكرة فقال: «بحكمته»، ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٤﴾ [المؤمنون].

وبعد مدة الحمل يخرج الجنين طفلا، ويتفضل الله على هذا المولود، بعد نعمة خلقه وتصويره، بنعمتين أخريين. أعظمها نعمة الفطرة، كما قال تعالى: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٠﴾ [الروم]. فيخرج الله هذا المولود من بطن أمه متهيئا لقبول دين الإسلام، كما قاله النبي ﷺ: «**ما من مولود إلا ويولد على الفطرة...**» متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي رواية: «**على هذه الملة**». وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث، وما يتعلق بالفطرة، في غير هذا الكتاب -ونسأل الله أن يوفقنا للاستمرار فيه، وإتمامه، ونشره-.

والنعمة الثانية التي تفضل الله بها على المولود: أن جعله محبوبا إلى والديه، بل وإلى كل من في قلبه أدنى رحمة. فيكون المولود موطن رفق من الجميع، ولهذا قال المؤلف، بعد ذكر تصوير الجنين في الرحم: «وأبرزه إلى رفقه».

*** قوله: «وأبرزه إلى رفقه».**

*** الشرح:** قال العلامة أحمد بن يحيى النجمي -رحمه الله- في شرحه لهذه العقيدة: قوله: «وأبرزه إلى رفقه»...يعني: أن الإنسان يخلق ضعيفا، فجبل أهله على الرحمة به، والرفق به. انتهى. ومن أرفق الناس به أمه، كما دل عليه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ قال: قدم على رسول الله ﷺ سبي؛ فإذا امرأة من السبي تبتغي؛ إذا وجدت صبيًّا في السبي أخذته؛ فألصقته ببطنها؛ وأرضعته؛ فقال لنا رسول الله ﷺ: «**أترون هذه طارحة ولدها في النار؟**» قلنا: لا والله! وهي تقدر على ألا تطرحه فقال رسول الله ﷺ: «**لله أرحم بعباده من هذه بولدها**».

ومما سخره الله من الرفق بهذا المولود، الذي أبرزه إلى الدنيا، رفق أبيه، ومحبته له، بل ومحبة جده أيضًا. قال الإمام أحمد: حدثنا وكيع، حدثنا شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنه، أن رجلا كان يأتي النبي ﷺ ومعه ابن له فقال له النبي ﷺ:

«**أتحبه؟**» فقال: يا رسول الله، أحبك الله كما أحبه...الحديث. وقد صححه الإمام الوادعي في «جامعه». ومن حب الجد لحفيده ما أخرجه الإمام مسلم؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال لحسن: «**اللهم إني أحبه: فأحبه، وأحبب من يحبه**».

*** قوله: «وما يسره له من رزقه».**

*** الشرح:** من رحمة الله بمخلوقاته أن يسر لهم أرزاقا وعدهم بها، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود: ٦]. وقال تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ۝٢٢ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ۝٢٣﴾ [الذاريات]؛ فهذا وعد الله، ووعد الله لا يخلف. فلا يموت العبد حتى يستكمل ما كتب الله له من رزق.

إلا أن الله جعل لجلب الرزق أسبابا، لابد للعبد أن يتحراها. وبعد تحريها يصير العبد متوكلا على الله حق التوكل، كما قال النبي ﷺ: «**لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله، لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصا وتروح بطانا**». ذكر هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه» وحسنه لغيره. فالطير يأخذ بالأسباب لجلب رزقه؛ فتراه يخرج وليس في بطنه شيء، فيغدو خماصا، فيبحث عن رزقه ويجد ما كتبه الله له، ويرجع وقد شبع.

فدل الحديث على أن الأخذ بالأسباب لجلب الرزق، والاعتماد على الله فيه من حق التوكل عليه. إذ التوكل، كما قال الشيخ العثيمين في شرحه على «كتاب التوحيد» (٢/ ٨٧): هو الاعتماد على الله -سبحانه وتعالى- في حصول المطلوب ودفع المكروه، مع الثقة به وفعل الأسباب المأذون فيها، وهذا أقرب تعريف له، -إلى قوله:- فمن جعل أكثر اعتماده على الأسباب؛ نقص توكله على الله، ويكون قادحا في كفاية الله... ومن جعل اعتماده على الله ملغيا للأسباب؛ فقد طعن في حكمة الله؛ لأن الله جعل لكل شيء سببًا، فمن اعتمد على الله اعتمادا مجردًا؛ كان قادحا في حكمة الله. انتهى باختصار.

وقد جعل الله لجلب الرزق أسبابًا عديدة، منها ما هو عام للمسلمين وغيرهم، ومنها ما هو خاص بالمسلمين. فمن الأسباب العامة: الصناعة، وما كان من بابها. وأما الأسباب الخاصة بالمسلمين، فقد نسيها أكثر المسلمين لاشتغالهم وتوغلهم في

الأسباب العامة. فلنتعرض لذكر بعضها بأدلتها لعل توقظ المسلمين من غفلتهم عنها. وهي في الحقيقة سهلة جدًّا، لكن لما ضعف إيمان المسلمين استصغروها، وحينئذ جاءهم الشيطان فحثهم على الأسباب المادية فقط، وشغلهم بها، حتى نسوا غيرها!

فمن هذه الأسباب التي يسرها الله للمسلمين: تقوى الله؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق]. قد يستجلب المسلم رزقه بطريق حرام، ثم يوفقه الله لترك ذلك الحرام؛ فيشاهد أن رزقه يأتيه من جهة أخرى أحسن مما كان يستجلبه بالحرام وأطيب. وفي ذلك ما أخرجه ابن حبان، حيث قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، حدثنا حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تستبطئوا الرزق، فإنه لن يموت العبد حتى يبلغه آخر رزق هو له، فأجملوا في الطلب، أخذ الحلال، وترك الحرام**». حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح».

ومن أسباب جلب الرزق: الاستقامة على الصراط المستقيم؛ قال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝١٦﴾ [الجن]. ومنها الاستغفار؛ قال تعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝١١ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ﴾ [نوح]. ومنها الهجرة؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠]. ومنها طلب العلم؛ قال الإمام الترمذي -رحمه الله-: حدثنا محمد بن بشار، أخبرنا أبو داود، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان أخوان على عهد رسول الله ﷺ فكان أحدهما يأتي النبي ﷺ والآخر يحترف، فشكا المحترف أخاه إلى النبي ﷺ فقال: «**لعلك ترزق به**». ذكر هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وصححه على شرط مسلم. ومن البديهي أن ملازمة ذلك الصحابي للنبي ﷺ كانت من أجل تحصيل العلم النافع. فبين النبي ﷺ لأخيه المحترف أن رزقه الذي يكتسبه من حرفته سببه إنفاقه، وإعانته، لأخيه الطالب للعلم.

وفي الجملة، جميع الطاعات سبب يستجلب به العبد الأجر الأخروي، والرزق الدنيوي.

قال الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا حفص بن عمر الحوضي، ثنا سلام بن أبي مطيع، ثنا معاوية بن قرة، عن معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول ربكم تبارك وتعالى: يا ابن آدم تفرغ لعبادتي، أملأ قلبك غنًى، وأملأ يديك رزقا، يا ابن آدم، لا تباعد مني فأملأ قلبك فقرا، وأملأ يديك شغلا**». أورد هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه».

*** قوله: «وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيمًا».**

* **الشرح**: قال تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٨]. ففي هذه الآية دليل واضح على أن الإنسان يولد جاهلا، لا علم عنده. وإنما يكسب ذلك بتعليم الله إياه شيئًا فشيئًا، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢﴾ [الرَّحمن]، وقال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ﴾ [النساء: ١١٣]. ويستعين في تحصيل العلم بما رزقه الله من الأعضاء كالسمع، والبصر، والقلب. فبالأولين يجلب العلم إلى الثالث فيعي ذلك، ويتفقه فيه. ولأهمية هذه الأعضاء في تحصيل العلم جمع الله بينها في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ﴾.

والعلم نعمة من الله يعطيها لمن شاء من عباده، ويجب شكر الله عليها، كما أشار إلى ذلك في آخر هذه الآية حيث قال: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ۝٧٨﴾. وشكر نعمة العلم يكون بالعمل به، ولا يكون العالم عالما إلا بذلك، قال الله تعالى: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩]؛ فوصفهم الله بأنهم عالمون بعد ما عملوا بعلمهم خوفا من عذاب الله ورجاء رحمته.

وأما من لديه علم، لكن لم يعمل به فإنه لا يطلق عليه اسم العالم، وإنما يقال فيه أوتي شيء من العلم أو نحو هذه العبارة... قال تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ۝١٧٥﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ نَبَذَ فَرِيقٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ

وَرِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وإلى غير ذلك من الآيات. وهذا يبين أن من لم يعمل بعلمه لا يطلق عليه اسم العالم. وإنما يقال: أوتي، أو أعطي، أو ورث شيئًا من العلم. فالعالم هو العامل بعلمه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

ولما حقق العالم شكر الله على نعمة العلم زاده الله علما؛ ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]. فالعمل بالعلم دال على تقواه، ولما ازداد عملًا ازداد تقوى، وإذا ازداد تقوى ازداد علما، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾.

[البقرة: ٢٨٢]

والعلم فضل من الله كما قال المصنف هنا، وكما بينه تعالى في كتابه: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ١١٣﴾ [النساء]. فيجب القيام به عملا، وتعليما، وتعلما! وهذا الفضل من الله بشارة، في الحقيقة، لأنه دليل على إرادة الله بالعبد الخير، قال النبي ﷺ: «**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين**». متفق عليه، من حديث معاوية رضي الله عنه.

*** قوله: «ونبهه بآثار صنعته».**

* **الشرح**: نبهه، وحثه على النظر إلى ذلك، فقال تبارك وتعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠]، ومثل هذه الآية في القرآن كثير. والحكمة من هذا أن يتفكر العبد في هذه المخلوقات التي هي آثار خلق الله، فتنبهه على كمال خلقه. فلا يرى في ذلك نقصا، بل يجد كل شيء في موضعه؛ بحيث لو جعل شيء من هذه المخلوقات في موضع غير الموضع الذي جعله الله فيه لحصل خلل؛ قال جل في علاه: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]. وإتقان هذا الخلق كمال فيه، وفي ذلك دليل على كمال الله، إذ معطي الكمال أولى بالاتصاف به.

ومن أمعن النظر في آيات الله رأى أن الله سخر هذا الكون لعباده ليستعينوا بذلك على توحيد عبادته، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ١٣﴾ [الجاثية]. فمن نظر في هذه الآيات بإنصاف ولم يستكبر، ولا يكذب على نفسه، ويغشها، تبين له الحق، وأن الله سبحانه ما خلق

السماوات والأرض إلا من أجل إقامة توحيد ألوهيته؛ قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

فكان ينبغي على كل من نظر في هذه الآيات أن يوحد الله في عبادته! لكن الواقع على خلاف ذلك!؟ والسبب في ذلك أن الناظر لما ينظر في هذه الآيات، إنما ينظر بأبصاره مجردة، فلا يفضي ذلك إلى صدره فيبصر بقلبه، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج]. إذ شغلهم الشيطان بالدنيا عن التفكر في هذه الآيات؛ فألهاهم عنها حتى أعرضوا عنها، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يوسف]. ولما انصرفوا عن التفكر في آيات الله، وعن التوحيد، وقعوا في حبال الشرك التي وضعها لهم الشيطان: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف].

*** قوله: «وأعذر إليه على ألسنة المرسلين الخيرة من خلقه».**

* **الشرح**: قول المصنف: «أعذر» أصله من العذر الثلاثي، ثم أدخلت عليه همزة السلب. ومعنى هذه الهمزة إزالة معنى الكلمة التي أدخلت عليه، وإثبات ضده لها. كما هو الأمر في كلمة «قسط» ؛ قال ابن فارس في «المقاييس»، في مادة (قسط): يقال: قسط، إذا جار. انتهى. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ﴾ [الجن: ١٥]؛ اسم فاعل من «قسط» بمعنى: جائرون. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: أي: منا المسلم ومنا القاسط، وهو: الجائر عن الحق... انتهى. ولهذا كانوا من أصحاب جهنم، كما قال الله فيهم بعد ذلك: ﴿فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾. وإذا أدخلت على هذه المادة همزة السلب كان معناها: العدل الذي هو ضد الجور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات]؛ اسم فاعل من «أقسط»، أي؛ عدل، ولهذا يحبهم الله. قال ابن فارس، قبل ما سبق ذكره:...القسط: العدل. ويقال منه: أقسط. انتهى.

إذا علم هذا، وعلم أن الهمزة في «أعذر» همزة سلب، ظهر أن معنى «أعذر»: أزال العذر. ومنه حديث أبي هريرة ﵁، في «البخاري»، عن النبي ﷺ قال: «**أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بلغه ستين سنة**». قال الحافظ ابن حجر، في شرح هذا الحديث (٦٤١٩)، في «الفتح»: (أعذر الله) الإعذار إزالة العذر... انتهى. وهذا هو

المراد من قول المصنف هنا: «وأعذر إليه على ألسنة المرسلين...إلخ» ؛ أي: أن الله قد أزال عذر من جاء إليهم الرسل. فلم يبق للناس بعد إرسال الرسل حجة، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]. وأما قبل بلوغ الحجة، وإرسال الرسل، فالناس لا يؤاخذون على ما كان منهم، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء].

وخالفت المعتزلة ما دل عليه صريح هذه الآية؛ فزعموا أن العبد يستحق العذاب على ما ارتكبه من المعاصي، الشرك فما دونه، وإن لم يأت إليه رسول. ومنشأ قولهم التقبيح العقلي؛ فقالوا: قبح الشرك، والمعاصي، يدركه العقل فاستحق العبد العذاب على ما ارتكبه من ذلك، ولو قبل إرسال الرسل. قال شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» (١١/ ٦٧٧):...للناس في الشرك والظلم والكذب والفواحش ونحو ذلك ثلاثة أقوال: قيل: إن قبحهما -تثنية الضمير بالنظر إلى الشرك والجاهلية اللذين ذكرهما شيخ الإسلام في كلامه قبل هذا- معلوم بالعقل، وأنهم يستحقون العذاب على ذلك في الآخرة، وإن لم يأتهم الرسول، كما يقوله المعتزلة... انتهى المراد.

وقابلت الأشاعرة المعتزلة قائلين: العقل لا يقبح ولا يحسن ألبتة، ولا يمكن ذلك إلا بعد مجيء الرسل. قال شيخ الإسلام، بعدما سبق نقله عنه: وقيل: لا قبح، ولا حسن، ولا شر فيهما -أي؛ في الشرك والجاهلية- قبل الخطاب، وإنما القبيح ما قيل فيه: لا تفعل، والحسن ما قيل فيه: افعل، أو ما أذن في فعله، كما تقوله الأشعرية... انتهى المراد.

واعتدل أهل الحق بين إفراط المعتزلة وتفريط الأشاعرة؛ فقالوا ما نقله عنهم شيخ الإسلام، بعد ما سبق ذكره: وقيل: إن ذلك سيئ، وشر، وقبيح، قبل مجيء الرسول؛ لكن العقوبة إنما تستحق بمجيء الرسول. وعلى هذا عامة السلف، وأكثر المسلمين، وعليه يدل الكتاب والسنة، فإن فيهما بيان أن ما عليه الكفار هو شر وقبيح، وسيئ قبل الرسل، وإن كانوا لا يستحقون العقوبة إلا بالرسول. انتهى.

وقد رد ابن القيم في «المدارج» (١/ ١٩٢-١٩٤) مقالة الطائفتين الضالتين قائلا:...ههنا أمران متغايران لا تلازم بينهما. أحدهما: هل الفعل نفسه مشتمل على

صفة اقتضت حسنه وقبحه، بحيث ينشأ الحسن والقبح منه. فيكون منشأ لهما أم لا؟
والثاني: أن الثواب المرتب على حسن الفعل، والعقاب المرتب على قبحه، ثابت - بل واقع - بالعقل، أم لا يقع إلا بالشرع؟

ولما ذهب المعتزلة إلى تلازم الأصلين استطلتم -هنا يخاطب ابن القيم الأشاعرة- عليهم، وتمكنتم من أبدًاء تناقضهم. ولما نفيتم أنتم -أيها الأشاعرة- الأصلين جميعا استطالوا -يعني: المعتزلة- عليكم، وأبدوا خلافكم لصريح العقل والفطرة. وهم غلطوا في تلازم الأصلين. وأنتم غلطتم في نفي الأصلين.

والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل: أنه لا تلازم بينهما، وأن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة. ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحا موجبا للعقاب مع قبحه في نفسه. والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل.

وقد دل القرآن أنه لا تلازم بين الأمرين، وأنه لا يعاقب إلا بإرسال الرسل. وأن الفعل نفسه حسن وقبيح، ونحن نبين دلالته على الأمرين.

أما الأول: ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء]،...، وفي قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الملك]، فلم يسألوهم عن مخالفتهم للعقل، بل للنذر. وبذلك أدخلوا النار.

وأما الأصل الثاني -وهو دلالته على أن الفعل في نفسه حسن وقبيح- فكثير جدًّا. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] أي لا يأمر بما هو فاحشة في العقول والفطر، ولو كان إنما علم كونه فاحشة بالنهي، وأنه لا معنى لكونه فاحشة إلا تعلق النهي به، لصار معنى الكلام: إن الله لا يأمر بما ينهى عنه. وهذا يصان عن التكلم به آحاد العقلاء، فضلا عن كلام العزيز الحكيم. وأي فائدة في قوله إن الله: «لا يأمر بما ينهى عنه» ؟ فإنه ليس لمعنى كونه فاحشة، عندهم إلا أنه منهي عنه، لا أن العقول تستفحشه. ثم قال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩] والقسط عندهم: هو المأمور به. لا أنه قسط في نفسه. فحقيقة الكلام -يعني على مذهب

الأشاعرة-: قل أمر ربي بما أمر به، ثم قال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ [الأعراف: ٣٢] دل على أنه طيب قبل التحريم، وأن وصف الطيب فيه مانع من تحريمه مناف للحكمة.

فالظلم ظلم في نفسه قبل النهي وبعده، والفاحشة كذلك، وكذلك الشرك، لا أن هذه الحقائق صارت بالشرع كذلك.

نعم الشارع كساها بنهيه عنها قبحا إلى قبحها. فكان قبحها من ذاتها، وازدادت قبحا عند العقل بنهي الرب تعالى عنها. انتهى باختصار.

والحاصل: أن الله قد أقام الحجة على خلقه بإرسال الرسل، ولا يؤاخذ أحد إلا بعد إقامة الحجة. وسيأتي مزيد بيان في ما يتعلق بأهل الكتاب وأهل الفترة... عند قول المصنف: «الباعث الرسل...إلخ».

*** قوله: «فهدى من وفقه بفضله وأضل من خذله بعدله ويسر المؤمنين لليسرى».**

* الشرح: سيأتي الكلام على هذه المسألة عند كلامنا على قول المصنف: «لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به...».

*** قوله: «وقفوا عند ما حد لهم».**

* الشرح: الوقوف عند حدود الله هي الاستقامة. قال ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «المدارج» (٢/ ٨٧): ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٞ ١١٢﴾ [هود]. فبين أن الاستقامة ضد الطغيان، وهو مجاوزة الحدود في كل شيء. انتهى.

فالاستقامة أن لا يتعدى العبد الحدود لا بزيادة، ولا بنقص، بل يبتغي بين ذلك سبيلا. قال النبي ﷺ: «**إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة**». أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ونحوه في مسلم. فأمر النبي ﷺ في هذا الحديث بالسداد وهي الاستقامة، كما قال ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «المدارج» (٢/ ٨٨): والمطلوب من العبد الاستقامة وهي السداد. فإن لم يقدر عليها فالمقاربة، فإن نزل عنها فالتفريط والإضاعة. انتهى.

فالواجب على العبد الاستقامة، لكنها كسائر الواجبات مقيدة بالاستطاعة؛ فمتى شق على العبد أن يفي بالاستقامة قارب الإيفاء بها. فيقارب أن يأتي بما أمره الله به على قدر طاقته، ولا يفرط في ذلك فيضيع أعمالا هو قادر على الإتيان بها. فإذا قارب العبد في أعماله كان من المبشرين، كما قال ﷺ: «**وقاربوا وأبشروا**». وفي الطرف الآخر لا يجوز للعبد أن يبالغ، ويشدد في الدين فيسبب له ذلك إرهاقا يفضي به إلى الملل، وربما أداه إلى الخروج عن الملة. ولهذا قال ﷺ: «**ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه**».

وخير الأمور أوسطها، وفي الحديث الآخر: «**واعلموا: أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل**». متفق عليه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فينبغي للعبد أن يقتصد في عبادته، لكن يقيد الاقتصاد بما شرعه الله. فلا يكون في استقامة العبد لا تفريط فيضيع، ولا إفراط فيهلك.

بل يكون أمره وفقا لما قاله ابن القيم: والسلف يذكرون هذين الأصلين كثيرا – وهما الاقتصاد في الأعمال، والاعتصام بالسنة – فإن الشيطان يشم قلب العبد ويختبره. فإن رأى فيه داعية للبدعة، وإعراضا عن كمال الانقياد للسنة، أخرجه عن الاعتصام بها. وإن رأى فيه حرصا على السنة، وشدة طلب لها: لم يظفر به من باب اقتطاعه عنها، فأمره بالاجتهاد، والجور على النفس، ومجاوزة حد الاقتصاد فيها، قائلا له: إن هذا خير وطاعة. والزيادة والاجتهاد فيها أكمل. فلا تفتر مع أهل الفتور، ولا تنم مع أهل النوم. فلا يزال يحثه ويحرضه، حتى يخرجه عن الاقتصاد فيها. فيخرج عن حدها. كما أن الأول خارج عن هذا الحد. فكذا هذا الآخر خارج عن الحد الآخر.

وهذا حال الخوارج الذين يحقر أهل الاستقامة صلاتهم مع صلاتهم، وصيامهم مع صيامهم، وقراءتهم مع قراءتهم. وكلا الأمرين خروج عن السنة إلى البدعة. لكن هذا إلى بدعة التفريط. والآخر إلى بدعة المجاوزة والإسراف. انتهى من «المدارج» (٢/ ٩٠).

*** قوله: «أما بعد:».**

***الشرح**: يذكر في التفسير أن فصل الخطاب الذي أوتي داود عَلَيْهِ السَّلَامُ كلمة: «أما بعد».
فقد أخرج ابن أبي حاتم، كما في تفسير ابن كثير، سورة «ص»، الآية: ٢٠، ما قال فيه: حدثنا عمر بن شبة النميري، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثني عبد العزيز بن أبي ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن بلال بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أول من قال: «أما بعد» داود عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو فصل الخطاب. لكن، في هذا السند عبد العزيز بن أبي ثابت منكر الحديث؛ فلا يساوي هذا الموقوف بسببه فلسا!

وأخرج ابن جرير في «تفسيره»: عن أبي كريب، قال: ثنا جابر بن نوح، قال: ثنا إسماعيل، عن الشعبي في قوله: (وَفَصْلَ الْخِطَابِ) قال: قول الرجل: أما بعد. وهذا إسناد ضعيف، أيضًا.

وعليه، فلا يثبت -في حد علمنا- شيء من الآثار في قول الخطيب: «أما بعد». لكن قال ابن جرير في «تفسيره»: إن الله أخبر أنه آتى داود -صلوات الله عليه- فصل الخطاب، والفصل: هو القطع،....-ثم ذكر لفصل الخطاب معاني، ثم قال:- ومن قطع الخطاب أيضًا، الذي هو خطبة عند انقضاء قصة وابتداء بأخرى، الفصل بينهما بـ: أما بعد. انتهى.

*** قوله: «أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه، وحفظ ما أودعنا من شرائعه».**

***الشرح**: من حكمة الله أن ربط الأسباب بمسببَّاتها؛ فربط حفظ دينه بحفظ أولي العلم له. ففي «الصحيحين»، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، لكن يقبض العلم بقبض العلماء**...» الحديث.

وإذا قبض العلماء اندرس الدين، ونقضت عروته عروة عروة، ورفع كتاب الله. قال الإمام ابن ماجة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ثنا علي بن محمد، ثنا أبو معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب، حتى لا يدرى ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية**،...» الحديث. ذكره الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح»، وصححه. و قال الإمام أحمد، في «مسنده»:

حدثنا هيثم بن خارجة، أخبرنا ضمرة، عن يحيى بن أبي عمرو، عن ابن فيروز الديلمي، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لينقضن الإسلام عروة عروة كما ينقض الحبل قوة قوة**». أورد الحديث الشيخ مقبل في «جامعه» وصححه.

فإذا لم يعتنِ الناس بهذا الدين حفظا، وعلما، وتعليما، اندرس حتى لا يبقى له أثر. ولهذا نسأل الله أن يوفقنا للاستمرار في طلب العلم، وندعو أيضًا، بما دعا به المصنف: «أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه، وحفظ ما أودعنا من شرائعه».

وإذا أعاننا الله على ذلك كنا -إن شاء الله- من الغرباء، الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء**». قيل: ومن هم الغرباء يا رسول الله؟ قال: «**الذين يصلحون عند فساد الناس**». صحح هذا الحديث الشيخ سليم الهلالي في تحقيقه على كتاب «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٤٠-٤١).

*** قوله: «وشيء من الآداب منها».**

***الشرح:** المراد من المصنف بهذه العبارة، بعد إشارته إلى أمور الدين الواجبة والمستحبة من السنن، ما يتعلق بالأخلاق الجميلة.

ويدل عليه ما ذكره المصنف في آخر رسالته، بعد ذكره جملة من الفرائض والسنن. فإنه ذكر جملة من الأمور المتعلقة بالأخلاق الجميلة: من النظافة، والتجمل، وآداب الأكل والشراب...

ولا شك أن هذه الأمور من الدين كما يدل عليه ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده». فقال -رحمه الله-: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق**». أورد الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وحسنه.

وقول المصنف: «منها»، في عبارته هنا، ظاهر في أنه يرى أن الآداب بعض الدين. ولا شك أن التفريط في الآداب بهذا المعنى يؤثر في الدين. ولهذا قال عبد الله بن المبارك -رحمه الله-: من تهاون بالأدب عوقب بحرمان السنن. ومن تهاون بالسنن، عوقب بحرمان الفرائض. ومن تهاون بالفرائض عوقب بحرمان المعرفة. انظر «المدارج» (٢/ ٣٠٩).

وأحسن مما قاله المصنف حيث جعل الآداب بعض الدين، ما قال ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ-، في «المدارج» (٢/ ٣٠٥-٣١٥): والأدب هو الدين كله. والأدب ثلاثة أنواع: أدب مع الله سبحانه، وأدب مع رسوله ﷺ وشرعه، وأدب مع خلقه. والمقصود: أن الأدب مع الله تبارك وتعالى: هو القيام بدينه، والتأدب بآدابه ظاهرا وباطنا. ولا يستقيم لأحد قط الأدب مع الله إلا بثلاثة أشياء: معرفته بأسمائه وصفاته، ومعرفته بدينه وشرعه، وما يحب وما يكره. ونفس مستعدة قابلة لينة، متهيئة لقبول الحق علما وعملًا وحالا.

وأما الأدب مع الرسول ﷺ؛ فرأس الأدب معه: كمال التسليم له، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق.

وأما الأدب مع الخلق: فهو معاملتهم -على اختلاف مراتبهم- بما يليق بهم. فلكل مرتبة أدب. انتهى باختصار وتصرف.

*** قوله: «وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى وطريقته».**

* الشرح: ليس في هذه العبارة من المصنف ما يفيد أنه يدعو إلى تقليد الإمام مالك. بل غاية ما فيه أنه يذكر عن الإمام مالك بعض المسائل المتعلقة بأصول الفقه التي كان يراها. وقد تكون هذه المسائل صوابا، وقد تكون خطأ لأنها صادرة من بشر غير معصوم، وإن كان إماما مجتهدا. إذ يتطرق -لكونه غير معصوم- احتمال الخطأ في آرائه التي اجتهد فيها. وحينئذ، ينبغي النظر في آرائه ليعلم ما فيه من صواب، وما فيه من خطإ، كما أمر بذلك الإمام مالك نفسه. فإن كانت آراؤه صوابا -ولا تكون كذلك إلا بموافقة الكتاب والسنة- فالمتعين الأخذ بها، لأنها حق، لا لأنها صادرة من إمام. وإن كانت خطأ فالمتعين ردها، والأخذ بالحق والصواب أينما كان.

وإذا تدبر الإنسان أقوال الإمام مالك بإنصاف، وترك التعصب لمذهبه، اتضح له أن رد قول الإمام مالك إذا كان خطأ، والأخذ بالحق أينما كان هو عين اتباع الإمام مالك. لأنه -رَحِمَهُ اللَّهُ- أمر بالأخذ برأيه إن كان موافقا للكتاب والسنة.

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، في ترجمة الإمام مالك: وقال معن

ابن عيسى سمعت مالكًا يقول: إنما أنا بشر أخطئ، وأصيب فانظروا في رأيي فما وافق السنة فخذوا به. انتهى. وهذا يقتضي أنه إذا كان رأيه مخالفا للكتاب والسنة لا يؤخذ به، بل يترك! وقد جاء عن مالك التصريح بذلك؛ حيث قال:...وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه. انتهى من «الجامع» لابن عبد البر، بواسطة «صفة صلاة النبي ﷺ» للإمام الألباني (ص:٤٤). وعليه، فترك رأي الإمام مالك إذا كان خطأ هو عين امتثال ما أمر به، وهذا عين التمسك بمذهبه.

وحاصل الأمر: أن اتباع الإمام مالك حقا هو الأخذ بالحق أينما كان، سواء كان في مذهبه أو في غيره. وهذا هو الواجب على كل مسلم، بل لا يكون المسلم مؤمنًا إلا بأخذ الحق أينما كان؛ سواء كان في موافقة المذهب أو في مخالفته. قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء].

*** قوله: «مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين، وبيان المتفقهين».**

* **الشرح**: ما جاء عن الله سبحانه، وجاء عن الرسول ﷺ كله حق، ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾ [فصلت]. وما ظهر لنا من التعارض في ذلك، فلنعلم، أن التعارض إنما منشأه ما في عقولنا من عدم الفهم.

وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٥٩]، أي؛ إلى كتاب الله، ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾، أي؛ إليه ﷺ في حياته، وإلى سنته بعد موته، ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾. والعبد إذا رجع إلى الكتاب والسنة كلما وقع له إشكال، زال عنه، ووجد الحل فيهما، بتوفيق الله وفضله. فيزول الاختلاف والنزاع الذي هو شر، ويحل مكانه الائتلاف، والاتفاق، الذي هو الخير؛ ولهذا قال الله في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء].

والحاصل: أن الكتاب والسنة لا اختلاف فيهما، ولا نزاع، ولا تعارض، إذ لو كان كذلك لما كان الرجوع إليهما سببًا لإزالة النزاع، والاختلاف، والتعارض،

والشر. فتبين بهذا أن ما يحصل من الاختلاف، والتعارض، بين النصوص الشرعية هو في عقولنا لقصور علمنا وفهمنا، لا في ذات النصوص!

والأدب عند وجود مثل هذا التعارض، والاختلاف: أن نمتثل أمر الله السابق الذكر برد ذلك إلى الكتاب والسنة، مع الاستعانة على ذلك بالعلماء وفهمهم، كما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ٤٣﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]. وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: «مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين، وبيان المتفقهين». فإذا كان الإشكال والتعارض، بعد ذلك، باقيا تحلينا بأدب الراسخين في العلم حين يشكل عليهم الأمر. ألا وهو الاستسلام للنصوص الشرعية، والإيمان بها، والانتهاء عن معارضتها بالأهواء والعقول القاصرة.

وهذا الأدب يشمل جميع النصوص الشرعية، ويتأكد فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته. قال ابن رجب، في رسالته «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى» (ص: ٢-٣): وأما وصف النبي ﷺ لربه عز وجل بما وصفه به، فكل ما وصف النبي ﷺ ربه عز وجل به، فهو حق وصدق، يجب الإيمان والتصديق به، كما وصف الله عز وجل به نفسه، مع نفي التمثيل عنه، ومن أشكل عليه فهم شيء من ذلك واشتبه عليه، فليقل كما مدح الله تعالى به الراسخين في العلم، وأخبر عنهم أنه يقولون عند المتشابه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾، وكما قال النبي ﷺ في القرآن: «**وما جهلتم منه فكلوه إلى عالمه**» خرجه الإمام أحمد، والنسائي، وغيرهما. ولا يتكلف ما لا علم له به، فإنه يُخشى عليه من ذلك الهلكة. سمع ابن عباس رضي الله عنهما يومًا من يروي عن النبي ﷺ شيئًا من هذه الأحاديث، فانتفض رجل استنكاراً لذلك، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: ما فرق هؤلاء يجدون رقةً عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه. خرجه عبد الرزاق في كتابه عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فكلما سمع المؤمنون شيئًا من هذا الكلام، قالوا: هذا ما أخبرنا الله ورسوله ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَـٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾. انتهى.

*** قوله: «لما رغبت فيه من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن، ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه ما ترجى لهم بركته وتحمد لهم عاقبته».**

* الشرح: مما ينبغي للإنسان أن يقتدي فيه بالصحابة تعليم أولاده القرآن. فهذه هي الطريقة التي أقرها رسول الله ﷺ، فينبغي لكل والد أن يعلم ولده القرآن بنفسه. وهذا لا يمكن إلا إذا كان الوالد حافظا. ولهذا فالذي ينبغي على الآباء أن يحفظوا القرآن، ثم يحفظوه أولادهم ومن يلون أمره، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦].

وهكذا كان الصحابة رضي الله عنهم؛ قال الإمام أحمد -رحمه الله-: حدثنا علي بن بحر، قال: حدثنا محمد بن حمير الحمصي، قال: حدثني إبراهيم بن أبي عبلة، عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشي، قال: حدثنا جبير بن نفير، عن عوف بن مالك -فذكر الحديث، وفيه:- فقال له رجل من الأنصار يقال له زياد بن لبيد، أيرفع العلم يا رسول الله وفينا كتاب الله، وقد علمناه أبناءنا ونساءنا؟ الحديث. ذكره الشيخ مقبل في «جامعه» وصححه. ففي هذا الحديث دليل واضح على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا هم الذين يلون تعليم أولادهم و أهليهم. وهكذا ينبغي أن نكون نحن إذا أردنا إصلاح أولادنا، وأمتنا. لأن أولادنا أمتنا غدا! ولا إصلاح لهذه الأمة إلا بالرجوع إلى دينها.

ومع تعليم أولادنا القرآن نعلمهم ما ينفعهم من أمور دينهم. فإذا فعلنا هذا، رجع نفع ذلك التعليم إلينا أولا، فقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث:... أو ولد صالح يدعو له**». ثم ثانيا، ينتفع الولد بما علمه أبوه فيكبر مع العلم والأدب.

*** قوله: «فأجبتك إلى ذلك، لما رجوته لنفسي ولك من ثواب من علم دين الله أو دعا إليه».**

* الشرح: الدعوة إلى الله، وإلى دينه، أشرف الوظائف التي يتحلى بها العبد في هذه الحياة الدنيا. وكفى بذلك شرفا أنها وظيفة الأنبياء والمرسلين -عليهم الصلاة والسلام-، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ

ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال تعالى عن نبيه نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. وقال تعالى عن نبيه صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ﴾ [الأعراف: ٧٣]... فما من نبي، ولا رسول، إلا دعا قومه إلى دين الله، وتوحيده؛ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣].

وقد قام نبينا ﷺ بهذه الوظيفة أفضل قيام، حيث امتثل ما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النحل: ١٢٥]. وفي ذلك أسوة حسنة لمن اتبع هديه ﷺ، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ [يوسف: ١٠٨].

ولا شك أن من قام بهذه الوظيفة أجر أجورا لا يحصيها إلا الله؛ أخرج الإمام مسلم، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا**...» الحديث. هذا مع شهادة الخير من النبي ﷺ لمعلم الناس الخير، فقد أخرج الإمام البخاري، في «صحيحه» ؛ عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**». فالمعلم اللبيب الموفق يجتهد، ويتنافس مع إخوانه في إيصال الخير إلى الناس، ليحصل على هذه الأجور المذكورة، وغيرها. ولهذا لبَّى المصنف طلب من سأله شيئًا يعلمه للأولاد فقال: «فأجبتك إلى ذلك، لما رجوته لنفسي ولك من ثواب».

وإذا سلك العبد سبيل الدعوة إلى الله، لزمه أن يستعد للمعارك التي يتعرض فيها لشتى أذية الأعداء، الذين يحاولون أن يقطعوا عليه الطريق. ولابد للداعي إلى الله من هذه الأذية من الشيطان وجنوده. ولو نجا منها أحد لنجا منها رسول الله ﷺ. فقد نال في سبيل الدعوة إلى الله من قومه، وغيرهم، شتى أنواع الابتلاء. فهذا أبو لهب يرجمه بالأحجار حين رآه يدعو إلى توحيد الله. قال الإمام ابن خزيمة: نا أبو عمار، نا الفضل ابن موسى، عن زيد بن زياد هو ابن أبي الجعد، عن جامع بن شداد، عن طارق المحاربي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: رأيت رسول الله ﷺ مر في سوق ذي المجاز وعليه حلة حمراء

وهو يقول: «**يا أيها الناس قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا**» ورجل يتبعه يرميه بالحجارة قد أدمى كعبيه وعرقوبيه وهو يقول: يا أيها الناس، لا تطيعوه؛ فإنه كذاب... الحديث. ذكره الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح». وإلى غير ذلك من الأذية التي نالها ﷺ في دعوته إلى توحيد الله. ويقابل ﷺ ذلك كله بالصبر الجميل، والاستمرار في الدعوة، دون أن يخاف في ذلك لومة لائم. وصبر على ذلك سنين عديدة حتى فتح الله آذانًا صمًّا، وقلوبًا غلفًا.

فلابد للداعي إلى الله الذي يريد أن يقتفي أثر نبيه ﷺ من الصبر؛ إذ لا يمكن له أن يقيم دعوة إلا بذلك. فينبغي له قبل الدخول في المعركة أن يتخذ ذرعا من صبر. وقبل ذلك، عليه أن يتسلح بأفضل السلاح؛ فعليه أن يطلب العلم حتى يتمكن فيه. إذ لا يمكن له أن يثبت ويجاهد الشيطان، وأولياءه، إلا بذلك. فبالعلم يرد شبهات الأعداء، وجدَّالهم الباطل الذي لابد أن يوحيه وليهم إليهم، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَـٰدِلُوكُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ثم الداعي مع صبره في الدعوة، واستمراره في طلب العلم، عليه أن يأتي بمقتضى علمه: وهو العمل. إذ بالعمل يثبت الله عبده على الحق. وأساس العمل توحيد العبادة وإخلاصها لله، وبذلك يثبت الله العبد، قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِى ٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

فإذا تحلى العبد بهذه الأمور الثلاثة في دعوته: الصبر، والعلم، والعمل، أفلح بإذن الله، وصار حينئذ، من الدعاة إلى الله حقا. وسببت له هذه الأربعة الفوز في الآخرة، وجنبته الخسران؛ قال تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ لَفِى خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣﴾ [العصر].

*** قوله: «واعلم أن خير القلوب أوعاها للخير، وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه».**

* الشرح: وذلك لأن المولود يولد على الفطرة، كما قال رسول الله ﷺ في الحديث الذي أخرجه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقد فسر ابن الأثير معنى الفطرة، في «النهاية»، بـ: أنه –أي؛ المولود– يولد على نوع من الجبلة، والطبع المتهيئ

لقبول الدين، فلو ترك عليها لاستمر على لزومها، ولم يفارقها إلى غيرها، وإنما يعدل عنه من يعدل لآفة من آفات البشر والتقليد. انتهى. وصحح الإمام النووي، في «شرح مسلم» نحو هذا المعنى؛ فقال: كل مولود يولد متهيأ للإسلام. انتهى. وهذا يفيد أن المولود، أيا كان، يولد على قبول الإسلام؛ فإذا علم أمور الإسلام قبلها، ووافق هذا التعليم فطرة الله التي فطر عليها هذا المولود.

ويبقى المولود على هذه الفطرة ما لم يأت ما يغيرها ويمسخها. فإذا غيرت إلى غير الإسلام، رسخ ذلك في قلبه؛ فيتأثر بتعليم الشر ويستمر عليه حتى يموت عليه، ولهذا قال رسول الله ﷺ في آخر الحديث السابق: «**فأبواه يهودانه أو ينصرانه...**». فيبقى على ما علم من الشر إلى أن يموت، اللهم إلا أن يتغمد الله هذا الإنسان برحمته؛ فيرجع إلى فطرته.

فالشأن كله، حينئذ، في السبق إلى القلوب التي لا زالت على فطرتها لم تغير، فيزرع فيها المحب للخير خيرًا فتنتج خيرًا. وكلما كان هذا السبق إلى القلوب مبكرا كان رجاء نفعه أعظم. إذ كلما كان زرع الخير في القلب أقدم، كانت غلبة الظن أنه لم يسبق إليه الشر أعظم. ولهذا قال المصنف هنا: «وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه».

*** قوله: «أولى ماعني به الناصحون، ورغب في أجره الراغبون إيصال الخير إلى قلوب أولاد المؤمنين ليرسخ فيها، وتنبيههم على معالم الديانة، وحدود الشريعة؛ ليراضوا عليها، وما عليهم أن تعتقده من الدين قلوبهم، وتعمل به جوارحهم».**

الشرح: وإمام هؤلاء الناصحين رسول الله ﷺ؛ فقد شق في هذا المجال طريقا ينبغي لنا أن نسلكه، لنكون من الناصحين لهذه الأمة ولشبابنا.

وإذا تربى الولد على الخير منذ صغره ألفه، ولم يستوحشه. فيكبر على هذا الخير، ويرجى نفعه. ونتيجة الولد بحسب ما تعلم، وبحسب البيئة التي هو فيها، كما أن نتيجة الشجرة بحسب الأرض التي تغرس فيها، وبحسب الماء الذي تسقى به. فالمولود، كما سبق، هيئ لقبول الإسلام وتعليم التوحيد؛ فإذا علم ذلك قبله، وألفه،

ورسخ فيه، وكبر عليه. ولهذا ينبغي على المسلمين أن يعتنوا بتعليم أولادهم العقيدة الصحيحة منذ صغرهم. ولا يقول أحدهم كما نسمعه من بعض المخذولين: إن ولدي صغير لا أعلمه العقيدة حتى يكبر؛ لأنه الآن لا يفهم، فلا فائدة في تعليمه!

هذا خطأ محض!!! بل أول ما يعلم المسلمون أولادهم العقيدة الصحيحة! وإذا علموهم بأسلوب يفهمونه حفظوا ذلك، ورسخ. ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة في هذا المجال؛ فإنه قد كان يعلم ابن عباس رضي الله عنهما، وهو غلام، بعض مسائل العقيدة. قال الإمام الترمذي في «سننه»: حدثنا أحمد بن محمد بن موسى، أخبرنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا ليث بن سعد وابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج. قال: حدثنا عبد الله ابن عبد الرحمن، أخبرنا أبو الوليد، أنا ليث بن سعد، حدثني قيس بن الحجاج المعنى واحد، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يومًا: فقال: «**يا غلام، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف**». أورد هذا الحديث الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح»، وقال: هو حديث صحيح لغيره. انتهى.

وكذلك كان من تعليم النبي ﷺ الصغير تعليمه ما يحرم عليه. ومن ذلك ما أخرجه الإمام الدارمي في «سننه»: أخبرنا الأسود بن عامر، حدثنا زهير، عن عبد الله ابن عيسى، عن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ليلى، قال: كنت عند النبي ﷺ وعنده الحسن بن علي، فأخذ تمرة من تمر الصدقة فانتزعها منه، وقال: «**أما علمت أنه لا تحل لنا الصدقة**». فذكر هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وصححه. فهذا الفعل، وهذا القول، من النبي ﷺ يدل على أن الحسن رضي الله عنه فهمه، مع أنه كان آنذاك صبيا.

ومن هذا الباب أيضًا، أمر رسول الله ﷺ بتعليم الصبي الصلاة. فقد أخرج الإمام أبو داود، وغيره، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله

ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع». وهو حديث ثابت، وبيانه آت قريبا إن شاء الله.

وكل هذه الأدلة تدل على أن النبي ﷺ ما علم، ولا أمر بتعليم، الصبي إلا وهو ﷺ يعلم أن الصبي قابل لذلك، فاهم له.

والأحاديث الثلاثة السابقة الذكر تشرح كلام المصنف المذكور، وتؤيده. فالحديث الأول يشرح قوله: «وما عليهم أن تعتقده من الدين قلوبهم»، والثاني قوله: «وحدود الشريعة، ليراضوا عليها»، والثالث قوله: «وتعمل به جوارحهم».

ومن فوائد تعليم الصبي مثل هذه الأمور مما يتعلق بالعقيدة، وأعمال الجوارح، أن يتعود عليها، ويعتادها. فيأتي عليه سن التكليف وهو يستسهل مثل تلك الأمور، ولا يتحرج منها ألبتة. والأمر كما يأتي عن المصنف بعد قليل: «فكذلك ينبغى أن يعلموا ما فرض الله على العباد من قول وعمل قبل بلوغهم ليأتي عليهم البلوغ وقد تمكن ذلك من قلوبهم، وسكنت إليه أنفسهم، وأنست بما يعلمون به من ذلك جوارحهم».

*** قوله: «فإنه روي أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفئ غضب الله».**

*** الشرح:** لم أقف على هذا اللفظ، لكن ذكر ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» حديثين في هذا المعنى، أو قريبا منه:

أولهما: في باب ثواب المعلمين؛ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وفيه: «...فإن المعلم إذا قال للصبى قل بسم الله الرحمن الرحيم، فقال الصبى بسم الله الرحمن الرحيم، كتب الله براءة للصبي وبراءة لوالديه وبراءة للمعلم من النار». ثم بين ابن الجوزي أن هذا الحديث موضوع؛ فقال: هذا الحديث من عمل الهروي وهو الجويباري، وقد سبق القدح فيه وأنه كذاب وضاع. انتهى.

والثاني: في باب ثواب من حفظ القرآن نظرا؛ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من حفظ القرآن نظرا خفف عن أبويه العذاب وإن كانا كافرين». ثم قال ابن الجوزي: قال: أبو حاتم: هذا موضوع بلا شك فيه. ومحمد بن المهاجر يضع الحديث على الثقات. انتهى.

ولفظ الحديث الأول أوفق لما ذكره المصنف هنا. وذلك لأن النار عذاب الله،

ولا شك أن عذاب الله أثر غضب الله، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء]، وعليه؛ ففي الحديث الأول أن الصبي إذا تعلم البسملة، التي هي من كلام الله، كتب الله له البراءة من النار. وهذه براءة من عذاب الله الذي هو أثر من غضب الله. وهذا المعنى هو موافق أكثر لما ذكره المصنف من أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفئ غضب الله. فلو ثبت الحديث لكان فيه شاهد لقول المصنف،لكنه لم يثبت، بل هو موضوع. ولعل ذكر المصنف هذا القول بصيغة التمريض للإشارة إلى أنه لم يثبت في الباب شيء.

*** قوله: «وأن تعليم الشيء في الصغر كالنقش في الحجر».**

* **الشرح**: جاء هذا في خبر مرفوع، وجاء، أيضًا، مقطوعا من قول الحسن البصري. قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/ ١٥٤): حديث: العلم في الصغر كالنقش في الحجر، البيهقي في المدخل من جهة يزيد بن معمر الراسبي سمعت الحسن هو البصري، يقول: فذكره من قوله. انتهى. قلت: وأخرجه من طريق يزيد بن معمر، أيضًا، الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه». ويزيد هذا ذكره ابن حبان في «الثقات»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، روى عنه مفضل بن نوح، ولم أقف على من وثقه؛ فهو مجهول العين.

ثم قال السخاوي: أخرجه ابن عبد البر من جهة من لم يسم عن معبد عن الحسن، بلفظ: طلب الحديث في الصغر كالنقش في الحجر. انتهى. قلت: وهذا فيه مبهم لا يعرف. فهذه الطريق، والتي قبلها، لا يصلح كل واحدة منهما للاستشهاد للأخرى. وعليه، فأثر الحسن بما بين أيدينا من الطرق لا يثبت.

ثم قال السخاوي: ورواه الطبراني في الكبير بسند ضعيف عن أبي الدرداء مرفوعًا بلفظ: مثل الذي يتعلم في صغره كالنقش على الحجر، ومثل الذي يتعلم في كبره كالذي يكتب على الماء. انتهى. قلت: قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٧٢)، في كلامه عن هذا الحديث: رواه الطبراني في الكبير وفيه مروان بن سالم الشامي ضعفه البخاري ومسلم وأبو حاتم. انتهى. بل قال الحافظ في «تهذيب

التهذيب»، في ترجمة مروان هذا: وقال البخاري، ومسلم: منكر الحديث. وقال: ابن أبي حاتم، عن أبيه: منكر الحديث جدًّا. انتهى.

وهذا الحديث قد أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» وفي «الفقيه والمتفقه»، من طريق إسحاق بن وزير، عن عبد الملك بن موسى، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس ﵄، قال: قال رسول الله ﷺ: «حفظ الغلام الصغير كالنقش في الحجر، وحفظ الرجل بعد ما يكبر كالكتاب على الماء». انتهى. قلت: عبد الملك هذا لم أجد له ترجمة. وأما إسحاق بن وزير، فقد ذكر الذهبي في «الميزان»، والحافظ في «اللسان»، رجلا بهذا الاسم يروي عن إسماعيل بن عبد الرحمن. فإن كان هو الذي في السند؛ فهو مجهول، كما قاله أبو حاتم، وإلا فلا يدرى من هو. وعليه، فحديث ابن عباس عند الخطيب شديد الضعف لجهالة عين هذا الراوي، وشيخه عبد الملك.

ثم قال السخاوي: وللبيهقي في المدخل أيضًا من حديث يزيد بن هارون، أخبرنا إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن رافع رفعه: من تعلم وهو شاب كان كوشم في حجر ومن تعلم في الكبر كان كالكاتب على ظهر الماء. وقال: هذا منقطع، يعني فابن رافع ممن يروي عن سعيد المقبري وغيره من التابعين، هذا مع ضعفه. انتهى. قلت: ومن طريق إسماعيل هذا، أخرجه القاضي عياض في «الإلماع» (ص:٢٨). وإسماعيل بن رافع ضعيف. ومع هذا، فالحديث معضل؛ إذ قد سقط من سنده اثنان على التوالي: التابعي، والصحابي. وعليه، فالحديث شديد الضعف.

وأخرج ابن الجوزي حديثا بمعناه، فقال -رحمه الله-، في «الموضوعات» (١/ ٢١٨): أنبأنا محمد بن عبد الباقي البزاز، قال: أنبأنا هناد بن إبراهيم النسفي، قال: أنبأنا أبو الحسن على بن محمد بن الحسن الفارسي، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البلخي، قال: حدثنا محمد بن خالد بن يزيد، قال: حدثنا عطية بن بقية، قال: حدثنا أبي أبو بقية بن الوليد، عن معمر عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلم العلم وهو شاب كان بمنزلة وسم في حجر، ومن تعلمه بعد ما كبر فهو بمنزلة كتاب على ظهر الماء». هذا حديث

لا يصح عن رسول الله ﷺ، وهناد لا يوثق به، و أبو بقية مدلس يروي عن الضعفاء، وأصحابه يسوون حديثه ويحذفون الضعفاء منه. انتهى. قلت: يظهر أن البلاء في هذا الحديث من الذي أشار إليه ابن الجوزي بقوله: «هناد لا يوثق به». قال الإمام الذهبي في ترجمته، في «الميزان»: راوية للموضوعات والبلايا. انتهى. وقال الحافظ في ترجمته، في «لسان الميزان»: وقال ابن السمعاني: كان الغالب على روايته المناكير، حتى كنت أقول لعله: روى في مجموعاته حديثا صحيحا إلا ما شاء الله. انتهى. فبهذا تبين أن الغلب على رواية هذا الرجل الموضوعات.

وقد أخرج هذا الحديث ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٩٨): من طريق طلحة بن زيد، عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «من تعلم العلم وهو شاب كان كوشم في الحجر» الحديث. انتهى. وطلحة هذا منكر الحديث.

وحاصل الأمر: أن أحاديث أبي الدرداء، وابن عباس، وأبي هريرة لا تثبت مرفوعة، ولا تصلح للاستشهاد والمتابعات لشدة ضعها. وأما أثر الحسن، في الباب، فهو كذلك شديد الضعف.

هذا ما يتعلق بالخبر من حيث الصناعة الحديثية. وأما من حيث المعنى، فالواقع شاهد بصحته في الغالب. وقد شهد بهذا عمرو بن سلمة رضي الله عنه. كما أخرجه البخاري، في «صحيحه»، عنه رضي الله عنه؛ قال: كنا بماء ممر الناس، وكان يمر بنا الركبان فنسألهم: ما للناس ما للناس؟ ما هذا الرجل؟ فيقولون: يزعم أن الله أرسله أوحى إليه، أو أوحى الله بكذا، فكنت أحفظ ذلك الكلام وكأنما يقر في صدري،... وبدر أبي قومي بإسلامهم، فلما قدم قال: جئتكم والله من عند النبي ﷺ حقا، فقال: صلوا صلاة كذا في حين كذا، وصلوا صلاة كذا في حين كذا، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآنا، فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنا مني، لما كنت أتلقى من الركبان، فقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست أو سبع سنين...الحديث. فهذا عمرو بن سلمة رضي الله عنه كان يصلي بالناس وهو صغير، وقدمه قومه لما كان حفظه قبل ذلك عن الركبان من القرآن. وقد وصف هو رضي الله عنه حفظه في ذلك السن بأنه يقر في صدره. وهذا

موافق تماما لمعنى قوله: «العلم في الصغر كالنقش في الحجر».

ولا يفهم من هذا أن من لم يتعلم في الصغر فاته التعليم؛ فلا يصلح للتعليم لكبر سنه! فكم من إنسان شرع في طلب العلم، وهو قد بلغ في السن ما شاء الله، ومع ذلك صار عالما، وحافظا! ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. وإنما العبرة، في فتح الله على الإنسان بالعلم النافع، بالإخلاص، قال تعالى: ﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠]. فإذا أخلص العبد طلبه لله، وجد في تحصيل العلم، وشح بوقته، نال من العلم ما شاء الله، وأوصله الله إلى مطلبه.

*** قوله: «وقد جاء أن يؤمروا بالصلاة لسبع سنين، ويضربوا عليها لعشر، ويفرق بينهم في المضاجع».**

*الشرح: قد أخرج هذا الحديث أبو داود في «سننه» (٤٩٥)، و(٤٩٦)، وأحمد في «مسنده» (٦٦٨٩)، و(٦٧٥٦)، والدارقطني في «سننه» (٨٧٦)، و(٨٧٧)، كلهم من طريق: سوار بن داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مروا أبناءكم بالصلاة لسبع سنين، واضربوهم عليها لعشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع، وإذا أنكح أحدكم عبده أو أجيره فلا ينظرن إلى شيء من عورته، فإن ما أسفل من سرته إلى ركبتيه من عورته**». قلت: وهذا لفظ أحمد (٦٧٥٦)، وأما الزيادة: «وإذا أنكح أحدكم... إلخ» فليست عند أحمد (٦٦٨٩)، ولا عند أبي داود (٤٩٥). وسوار هذا هو: ابن داود البصري وهو حسن الحديث. وعليه، فأصل الحديث -دون الزيادة- حسن. وقد صحح الحديث الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه على «المسند».

وقد جاء الشطر الأول من هذا الحديث عن سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه. أخرجه الترمذي في «سننه» (٤٠٧)، والدارمي في «سننه» (١٤٣١)، كلاهما من طريق: حرملة ابن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني. وأحمد في «مسنده» (١٥٢٧٦)، قال: ثنا زيد بن الحباب. وأبو داود في «سننه» (٤٩٤) من طريق: إبراهيم بن سعد. والدارقطني في «سننه» (٨٧٥) من طريق: يعقوب بن إبراهيم بن سعد. أربعتهم: حرملة، وزيد بن الحباب، وإبراهيم بن سعد، ويعقوب بن إبراهيم، عن عبد الملك ابن الربيع بن سبرة، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بلغ الغلام سبع**

سنين أمر بالصلاة فإذا بلغ عشرا ضرب عليها». قلت: وهذا لفظ أحمد، والحديث ضعيف لضعف عبد الملك بن الربيع. لكن يصلح لتقوية الشطر الأول من الحديث السابق؛ فيصير هذا الشطر منه جيدا.

ومما ينبغي التنبيه عليه: أن الدارقطني ذكر هذا الحديث بلفظ: «**إذا بلغ أولادكم سبع سنين، ففرقوا بين فرشهم، فإذا بلغوا عشر سنين، فاضربوهم على الصلاة**». فخالف يعقوب ابن إبراهيم، أو من دونه من الرواة، رواية الجماعة؛ فجعل سبع سنين حدا للتفريق بين الأولاد في الفراش! بينما الآخرون لم يذكروا هذا الحكم. بل في روايتهم، جعل هذا الحد لأمرهم بالصلاة. فالذي يظهر أن رواية الدارقطني هذه غير محفوظة، والله أعلم.

وينبه أيضًا، على أن الدارقطني أخرج في «سننه» (٨٨٠)؛ عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مروهم بالصلاة لسبع سنين، واضربوهم عليها لثلاث عشرة». لكن هذا الحديث ضعيف جدًّا، لأن في إسناده داود بن المحبر. قال فيه الحافظ في «التقريب»: متروك.

*** قوله: «الاعتقادات».**

***الشرح:** اعلم -رحمك الله- أن تعلم العقيدة الصحيحة فرض عين على كل مسلم صغيرا كان أو كبيرًا. وآكد ما يبدأ به كل مسلم في تعليمه العقيدة: التوحيد، كما أمر الله بقوله: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. ففي الآية، دلالة واضحة في وجوب العلم بكلمة التوحيد. والعلم بهذه الكلمة الطيبة يتضمن العلم بمعناها، والعلم بمقتضاها، وغير ذلك...

وبتعليم التوحيد بدأت دعوة سائر الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم-، وبه فتح نبينا ﷺ دعوته. فكان أول ما أمره به الله أن يبلغه للناس هو هجران عبادة الأوثان، حيث قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ۝٥﴾ [المدثر]، وهذا الأمر متضمن الأمر بالتوحيد.

وبعد أن أصل العبد أساسا متينا في التوحيد، يتدرج في تعلم ما عداه من أمور العقيدة، مع عناية مستمرة بالتوحيد، وما يتعلق به من المسائل. وفي هذا يفني المسلم حياته؛ إذ يعلم أن الله لم يخلقه إلا لعبادته، ولا يمكن له أن يبلغ هذه الغاية العالية إلا

بتعليم العقيدة الصحيحة، وتطبيق ذلك في عبادته. فيا لها من حياة طيبة، لا طيب للحياة إلا بذلك، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

وما كانت حياة من ينبغي التأسي به ﷺ إلا على هذا المنهج. فلم يزل ﷺ، منذ بعثته، معلما للناس التوحيد، مطبقا ذلك في عبادته. وبلغت عنايته ﷺ بالتوحيد إلى أن كان من آخر ما حذر منه أن يتخذ قبره مسجدًا، وذلك سدا لذريعة الشرك المناقض للتوحيد. فقد أخرج البخاري عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، لولا ذلك أبرزوا قبره، غير أنه خَشِي أو خُشِي أن يتخذ مسجدًا.

وكان من هدي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنهم كانوا يتعلمون الإيمان، والعقيدة الصحيحة، قبل القرآن. فيرد القرآن بعد ذلك على هذه القلوب الزكية الطاهرة من الشرك، فيستقر فيها. وتصلح الجوارح كما صلحت القلوب، وبالتالي يصلح عمل العبد كله؛ فيزداد إيمانا. ومصداق ذلك ما أخرجه ابن ماجة؛ حيث قال: حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، حدثنا حماد بن نجيح، وكان ثقة، عن أبي عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كنا مع النبي ﷺ ونحن فتيان حزاورة، فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيمانا. أورد هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه» (٥١)، وقال عقبه: هذا حديث صحيح.

*** قوله: «وسأفصل لك ما شرطت لك ذكره بابًا بابًا ليقرب من فهم متعلميه -إن شاء الله تعالى-».**

* الشرح: هذا من أجمل الأسلوب في الكتابة؛ وذلك أن يذكر الكاتب ما يذكره في كتابه أولا على سبيل الإجمال، ثم يفصل أثناء كتابته ما أجمله شيئًا فشيئًا.

وهذا الأسلوب له أصل في القرآن الكريم. ففي سورة الواقعة، ذكر الله في أولها أصناف الناس الثلاثة يوم القيامة، حيث قال: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠﴾ [الواقعة]. فذكر هذه الأصناف على سبيل الإجمال.

وبعد ذلك، ذكر كل صنف منها بتفصيل؛ حيث ذكر لكل صنف ما أعد له في الآخرة. وبدأ بالسابقين وهم المقربون، ففصل ما أعد لهم في بضع وعشر آيات. ثم ذكر أصحاب اليمين، وفصل ما أعد لهم في عشر آيات. ثم ذكر بعدهم أصحاب الشمال وفصل ما أعد لهم في عدة آيات.

*** قوله: «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».**

*** الشرح:** قال ابن فارس في «المقاييس»، مادة (حول): أصل واحد: وهو تحرك في دور... وحال الشخص يحول: إذا تحرك. والحيلة والحويل والمحاولة من طريق واحد، وهو القياس الذي ذكرناه؛ لأنه يدور حوالي الشيء ليدركه. انتهى.

إذا علم هذا، اتضح معنى الحوقلة. وقد قال فيه الحافظ ابن حجر في «الفتح»، شرح حديث (٦٦١٠): معنى لا حول لا تحويل للعبد عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة له على طاعة الله إلا بتوفيق الله، وقيل معنى لا حول لا حيلة. وقال النووي: هي كلمة استسلام وتفويض وأن العبد لا يملك من أمره شيئًا وليس له حيلة في دفع شر ولا قوة في جلب خير إلا بإرادة الله تعالى. انتهى.

فبهذه الكلمة فوض المصنف أمره إلى الله، مع توكله عليه. ففي كتابة هذه الرسالة توكل على الله، وفعل الأسباب لإيجادها، ثم بعد ذلك فوض الأمر إلى الله، لأن الأمر كله بيده. هو الذي يوفق المصنف لما أراد كتابته؛ فيحول -سبحانه- بين المصنف وبين ما يصده عن التأليف، ويمده بتوفيقه -عز وجل- للاستمرار في تأليفه.

قال ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ- كما في «فوائد الفوائد» (ص: ٨١): ليس في الوجود الممكن سبب واحد مستقل بالتأثير؛ بل لا يؤثر سبب ألبتة إلا بانضمام سبب آخر إليه، وانتفاء مانع يمنع تأثيره. وكذلك جميع الأسباب مع مسبباتها.

فكل ما يخاف ويرجى من المخلوقات؛ فأعلى غاياته أن يكون جزء سبب غير مستقل بالتأثير. ولا يستقل بالتأثير وحده دون توقف تأثيره على غيره إلا الله الواحد القهار، فلا ينبغي أن يرجى ولا يخاف غيره.

وهذا برهان قطعي على أن تعلق الرجاء والخوف بغيره باطل، فإنه لو فرض أن ذلك سبب مستقل وحده بالتأثير لكانت سببيته من غيره لا منه، فليس له من نفسه قوة

يفعل بها؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، فهو الذي بيده الحول كله والقوة كلها، فالحول والقوة التي يرجى لأجلها المخلوق ويخاف إنما هما لله وبيده في الحقيقة، فكيف يخاف ويرجى من لا حول له ولا قوة ؟!!انتهى.

ثم من التنبيه على ما سبق أن لا تعارض بين تفويض الأمر إلى الله والتوكل عليه. فقد قال الله -عز وجل- عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤]، وقد وصفه الله قبل ذلك بالإيمان فقال: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٢٨]. وإذا كان مؤمنًا فهو متوكل على الله؛ إذ من أخص أوصاف المؤمن التوكل، قال تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [المائدة]. فظهر أن تفويض الأمر إلى الله بعد الأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل.

*** قوله: «الإيمان بالقلب، والنطق باللسان أن الله إله واحد لا إله غيره».**

* **الشرح**: عقيدة المصنف عقيدة أهل السنة والجماعة. وتعريف الإيمان عندهم: أنه اعتقاد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية. وقد ذكر هذا التعريف المصنف نفسه بعد، كما سيأتي إن شاء الله.

ففهم من هذا أنه ليس المراد من قول المصنف: «الإيمان بالقلب، والنطق باللسان» تعريف الإيمان عنده. ولا أن مراده إخراج العمل من مسمى الإيمان؛ فإن هذه عقيدة المرجئة، وحاشاه أن يكون منهم.

وإنما لم يذكر العمل هنا ليكون كلامه: «والنطق باللسان» مناسبا لما عقبه به من كلمة التوحيد، حيث قال: «أن الله إله واحد لا إله غيره».

ولنقف وقفة هنا في بيان معنى هذه الكلمة؛ إذ قد فرض الله العلم بها على كل مكلف، فقال: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. فالعلم بهذه الكلمة من أوجب الواجبات، ولهذا أوحى الله هذه الكلمة إلى جميع الرسل، والأنبياء؛ فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]، وقال جل جلاله: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]. وبلغ هؤلاء الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- هذه الكلمة إلى

أممهم، كما أخبر تعالى؛ حيث قال: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦].

ونشهد أن محمدًا ﷺ بلغ هذه الكلمة، وعلمها أمته مصداقا لقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [الكهف: ١١٠]؛ فآمن من قومه من آمن، وكفر بذلك من كفر كفر استكبار، وجحود،... قال تعالى فيهم: ﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٣٣﴾ [الأنعام]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ٣٥﴾ [الصافات].

فكفروا بتوحيد الله في الألوهية، مع أنهم كانوا مقرين بتوحيده في الربوبية، كما دل عليه القرآن؛ قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٣١﴾ [يونس: ٣١]... فكانوا يفردون الله في الخلق، وإنزال الغيث، والتسخير، والرزق، والإحياء، والإماتة، والتدبير، وغير ذلك مما هو داخل في الربوبية.

وإنما أنكروا توحيد الألوهية؛ لأنهم فهموا أن ذلك يستلزم إبطال ما كانوا يعبدون من دون الله. وأيضًا، فهموا أن ذلك يستلزم ترك ما ورثوه عن آبائهم من عبادة الأوثان. فكانوا يعبدون الله، لكن كانوا يعبدون معه غيره، ولهذا كانوا يتوسلون بهذا الغير ليقربهم إلى الله، كما قال تعالى عنهم: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾. [الزمر: ٣]

فتعجبوا من هذه الكلمة الطيبة التي كانوا يسمعونها من الرسول ﷺ، حتى قالوا ما قال الله عنهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ٥﴾ [ص].

ففهموا أن معنى «لا إله إلا الله» إفراد الله بالعبادة، أي؛ أن لا يصرفوا شيئًا من عبادتهم لغير الله.

ومن هذا نأخذ المعنى الصحيح لهذه الكلمة الطيبة، الذي فهمه العرب الناطقون

باللغة العربية، وهو أن لا معبود بحق إلا الله. وعليه، فمعنى الإله: المعبود، كما هو المعروف في كتب اللغة. قال ابن فارس -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مقاييس اللغة»، مادة (أله):...أصل واحد، وهو التعبد. فالإله الله تعالى؛ سمي بذلك لأنه معبود. انتهى.

ولابد من ذكر لفظة «بحق» في معنى هذه الكلمة الطيبة لكي لا يتطرق إلى ذهن من سمع هذا المعنى فهم باطل! وهو أننا نشاهد في الواقع أن المعبودات الباطلة كثيرة؛ فهذا يعبد صنما، وهذا يعبد شجرا، وهذا يعبد كوكبا، وهذا يعبد حيوانا،...فالمعبودات سوى الله كثيرة، لكنها عبدت بباطل. فلو لم نزد كلمة «بحق» لكان المعنى لا إله إلا الله: «لا معبود إلا الله». وهذا يقتضي أن كل معبود هو الله، أي: الصنم المعبود هو الله، والشجر المعبود هو الله، والكوكب، والحيوان، والأوثان المعبودة كلها الله. وهذا أبطل الأباطيل كما هو ظاهر!!! فإذا زدنا كلمة «بحق» في معنى كلمة التوحيد تجنبنا هذا المحذور. إذ قولنا «لا معبود بحق إلا الله» ينفي، ويبطل، المعبودات الباطلة التي تعبد من دون الله، وتثبت العبادة لله وحده. وعلى هذا المعنى يفهم كلام المصنف هنا: «لا إله غيره»، أي؛ لا إله بحق غيره.

*** قوله: «ولا شبيه له، ولا نظير له، ولا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة له، ولا شريك له».**

*** الشرح:** تنقسم صفات الله باعتبار إلى قسمين: سلبية وثبوتية. وقد أشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: «لا شبيه له،...-إلى قوله:- ولا شريك له»، وأشار إلى القسم الثاني بقوله بعد: «العالم الخبير...إلخ».

قال الشيخ الهراس -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «شرح الواسطية» (ص: ٧٠-٧١): (وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات.). واعلم أن كلا من النفي والإثبات في الأسماء والصفات مجمل ومفصل. أما الإجمال في النفي؛ فهو أن ينفى عن الله عز وجل كل ما يضاد كماله من أنواع العيوب والنقائص، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. وأما التفصيل في النفي؛ فهو أن ينزه الله عن كل واحد من هذه العيوب والنقائص بخصوصه، فينزه عن الوالد، والولد، والشريك، والصاحبة...إلخ. انتهى باختصار.

وقد ذكر المصنف لكل نوع من النفي أمثلة؛ فقال: في النفي الإجمالي: «لا شبيه

له، ولا نظير له». وبدأ المصنف بهذا النوع من النفي لأن هذا هو الأصل في النفي. ثم ثنى بأمثلة للنفي التفصيلي؛ فقال: «لا ولد له، ولا والد، ولا صاحبة له، ولا شريك».

وما نفاه الله عن نفسه يجب نفيه عنه سبحانه وتعالى، وفي الوقت نفسه يجب إثبات لله من الكمال ما يضاد هذا النفي. وهذا هو الذي تتضمنه الصفات السلبية، لا مجرد النفي، إذ النفي المحض لا مدح فيه. قال شيخ الإسلام، في «مجموعة الفتاوى» (٣/ ٣٥-٣٦): وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء، فضلا عن أن يكون مدحا أو كمالا. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال. فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنا لإثبات مدح. انتهى.

فالمقصود من الصفات السلبية نفي النقائص والعيوب عن الله، مع تضمن هذا النفي إثبات كمال ضده لله. قال ابن القيم كما في «أسماء الله الحسنى» (ص:٧١): صفات السلب المحض لا تدخل في أوصافه تعالى إلا أن تكون متضمنة لثبوت. انتهى.

فالمراد من قول المصنف: «لا شبيه له» نفي الشبيه والمماثل له سبحانه، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا يتضمن إثبات كمال الصفات لله وحده.

وكذلك قول المصنف: «لا نظير له»، فالمراد منه لا نظير له يستحق مثل اسمه. وهذا المعنى هو الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴿٦٥﴾﴾ [مريم]، قال الشيخ الهراس عن الاستفهام في هذه الآية: فإن الاستفهام هنا إنكاري، معناه النفي. انتهى من «شرحه على الواسطية» (ص:٦٣). قال شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» (٣/ ٢): قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴿٦٥﴾﴾ أي: نظيرا يستحق مثل اسمه. ويقال: مساميا يساميه. وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴿٦٥﴾﴾: مثيلا أو شبيها. انتهى. وعليه، يكون معنى قول المصنف: «لا شبيه له» قريبا

من معنى قوله: «لا نظير له»، فيكون اللفظ الثاني من التوكيد المعنوي للأول.

فكأن المصنف أراد بذلك أن يبين في أول كلامه أن مذهبه في الأسماء والصفات مذهب أهل السنة والجماعة لا مذهب المشبهة. ولهذا نفى في أول هذه العقيدة الشبيه عن الله، وأكد ذلك المعنى بنفي النظير أيضًا.

وكما بين -رَحِمَهُ اللَّهُ- أن مذهبه في الأسماء والصفات ليس مذهب المشبهة، فكذلك بين بعد قليل أن مذهبه في هذا الباب ليس مذهب المعطلة. بل مذهبه إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته رسوله ﷺ، كما أشار إلى ذلك بقوله: «العالم الخبير...».

وقول المصنف: «لا ولد له، ولا والد له»، قد دل عليه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص]. قال ابن القيم في كلامه عن هذه الآية، في المصدر السابق (ص:٧٢): متضمن لكمال غناه. انتهى.

وقول المصنف: «ولا صاحبة» يلتحق بقوله: «ولا ولد له» لما بينهما من العلاقة، ولهذا قد جمع الله بينهما في النفي عنه في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]. ونفي الصاحبة متضمن أيضًا، لكمال غناه سبحانه وتعالى.

ومن التنبيه المهم في هذا المقام، ما أشار إليه المصنف بقوله: «لا ولد له،...، ولا صاحبة» من أن إثبات صفات الكمال لله متوقف على دليل، فلا نثبت لله مجرد ما تقتضيه عقولنا أنه كمال. ووجه ذلك من قول المصنف: أن عقولنا تدلنا على أنه لا يتم «كمال» العبد إلا بالولد، والزوجة. فالعقل يقتضي أن الولد، والصاحبة، من صفات الكمال، لكن هذا الكمال بالنظر إلى ما يخص العبد! وأما في حق الله فلا يكون إثبات ذلك له من صفات الكمال. وإنما الكمال في حقه سبحانه نفي ذلك عنه النفي المتضمن لإثبات كمال غناه. فظهر أن إثبات صفات الكمال لله متوقف على دليل، ولا يدرك ذلك بالعقل.

وقول المصنف: «لا شريك له»، فقد قال الهراس، في المرجع السابق (ص:٧١): فنفي الشريك والند؛ لإثبات كمال عظمته وتفرده بصفات الكمال. انتهى.

والحاصل من هذا أن الأصل في الصفات السلبية أن يأتي النفي فيها مجملا، وقد

يأتي مفصلا لكنه قليل. وأما الصفات الثبوتية، فعلى العكس من هذا.

*** قوله: «ولا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في ماهية ذاته».**

* الشرح: قد نقل الإمام الألباني، في كتابه «مختصر العلو للعلي العظيم»، كلاما للخطيب البغدادي يبين مذهب السلف فيما يتعلق بصفات الله، وكيف التعامل مع ما جاء من الأدلة في ذلك، فأنقله هنا برمته لسهولة عبارته مع كمال فائدته. فقال -رَحِمَهُ اللهُ- (ص:٤٦- ٤٨): وهنا يطيب لي بهذه المناسبة أن أنقل من بعض المخطوطات فصلا رائعا من كلام بعض علماء السلف مما لم يطبع حتى الآن فيما علمت وهو للخطيب البغدادي الحافظ المؤرخ المشهور،... فرأيت أن أذكره هنا بنصه، إتماما للحجة على الخلف الذين يتوهم الكثير منهم، أن القول بوجوب الإيمان بحقائق الصفات ومعانيها كما يليق بالله تعالى هو مذهب تفرد به ابن تيمية ومن اقتدوا به فيها، ولم يعلموا أنه رَحِمَهُ اللهُ تابع لهم في ذلك، وإنما فضله في بيانه وشرحه له وإقامة الأدلة عليه بالمنقول والمعقول ودفع الشبهات عنه، وإلا فهو سلفي المعتقد، وهو الواجب على كل مسلم،... قال الحافظ الخطيب رحمه الله تعالى: «وأما الكلام في الصفات؛ فإن ما روي منها في السنن الصحاح؛ مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها. وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله سبحانه. وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف. والقصر إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه. والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله. فإذا كان معلوما أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا: لله تعالى يد، وسمع، وبصر، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح

وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص].

ولما تعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث ولبسوا على من ضعف علمه بأنهم يروون ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين، ورموهم بكفر أهل التشبيه، وغفلة أهل التعطيل أجيبوا بأن في كتاب الله تعالى آيات محكمات يفهم منها المراد بظاهرها، وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم، ويجب تصديق الكل والإيمان بالجميع؛ فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل، يرد المتشابه منها إلى المحكم، ويقبل الجميع.

وتنقسم الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام:

أ - منها أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها، لاستفاضتها وعدالة ناقليها. فيجب قبولها، والإيمان بها، مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقاد ما يقتضي تشبيها لله بخلقه، ووصفه بما لا يليق به من الجوارح والأدوات، والتغير والحركات.

ب - أخبار ساقطة، بأسانيد واهية، وألفاظ شنيعة، أجمع أهل العلم بالنقل على بطولها، فهذه لا يجوز الاشتغال بها ولا التعرج عليها.

ج - أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها، فقبلهم البعض دون الكل، فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها لتلحق بأهل القبول أو تجعل في حيز الفساد والبطول». انتهى.

ملاحظة: وليس المراد من قول الخطيب: «نفي الكيفية» أن مذهب السلف نفي كيفية ذات الله، ونفي كيفية صفات الله. لا، إنما المراد من هذا تفويض علم كيفية ذات الله، وتفويض علم كيفية صفات الله إلى الله.

فمذهب السلف: إثبات معاني صفات الله وتفويض العلم بكيفية ذات الله، وبالتالي تفويض العلم بكيفية صفات الله إلى الله، إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات.

فإن لذات الله، وصفاته، كيفية وحقيقة كما أن لكل موجود كيفية وحقيقة، لكن لا يمكن لنا أن نبلغ كيفية ذات الله وصفاته جل جلاله. ولهذا كان الواجب علينا، وباب

سلامتنا تفويض علم كيفية ذات الله وصفاته إلى الله. ولهذا قال المصنف -ابن أبي زيد القيرواني- في هذه المقدمة: «ولا يبلغ كنه صفته الواصفون»، وقال بعده بقليل: «ولا يتفكرون في ماهية ذاته».

وترك الخوض في كيفية ذات الله، وتفويض علم كيفية ذاته إليه سبحانه، واجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر. وهذا مذهب خير سلف الأمة، فكان الصحابة لا يسألون عن هذا ولا يخوضون فيه؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه لا يمكن لأحد أن يبلغ العلم بكيفية ذات الله إلا الله. وكانوا يعلمون أن السؤال عن ذلك محرم لا يجوز، كما دل على هذا ما أخرجه الإمام أحمد بن عمرو بن أبي عاصم في «السنة»: حيث قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا ديلم بن غزوان، ثنا ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: أرسل رسول الله ﷺ رجلا من أصحابه إلى رأس المشركين، يدعوه إلى الله تعالى، فقال المشرك: هذا الذي تدعوني إليه من ذهب، أو فضة، أو نحاس؟ فتعاظم مقالته في صدر رسول رسول الله، فرجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: «**ارجع إليه**»، فرجع إليه بمثل ذلك، وأرسل الله تبارك وتعالى عليه صاعقة من السماء فأهلكته، ورسول رسول الله ﷺ في الطريق لا يدري، فقال له النبي ﷺ: «**إن الله قد أهلك صاحبك بعدك**». ونزلت على رسول الله ﷺ ﴿وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ١٣]. وصحح هذا الحديث الإمام الوادعي في «جامعه». فهذا السؤال من هذا المشرك سؤال عن حقيقة الله، وماهيته، وهو عين السؤال عن كيفية ذات الله. وتعاظم ذلك في صدر هذا الصحابي رضي الله عنه دليل على أن هذا السؤال ليس لأحد أن يسأله، وأنه أمر خطير، ومحرم. بل من كبائر الذنوب، كما دل عليه تعذيب الله العاجل لهذا المشرك. فهذا السؤال محرم، وبدعة، لم يقل به أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا من الذين اتبعوهم بإحسان. وإذا كان السؤال عن كيفية ذات الله محرما، وبدعة، فكذلك السؤال عن كيفية صفات الله. إذ الكلام في الصفات كالكلام في الذات يحذو حذوه. ولذا قال الإمام مالك لما سئل عن كيفية استواء الله على عرشه: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالا، وأمر به فأخرج. انتهى.

*** قوله: «كنه صفته».**

*** الشرح**: الكنه الغاية، كما في «المقاييس». فإذا كانت العقول عاجزة عن إدراك كيفية الصفات، فكيف تبلغ، في هذا المجال، الغاية؛ فتدرك كنه الصفات؟

وإنما نصيب العبد في هذا الباب أن يعلم قدر نفسه، ويعلم أن عقله لا يستطيع أن يدرك كيفية الصفات، فضلا عن كونه قادرا على إدراك كنه صفاته سبحانه وتعالى!

فحسب العبد في ما يتعلق بصفات الرب أن يجري النصوص في ذلك على ظاهرها بدون تعطيل، بل بإثبات معانيها المعروفة في لسان العرب، وبدون تمثيل أو تشبيه يشبه فيه الخالق بالمخلوق، وبدون تكييف إذ العقول عاجزة عن ذلك. قال ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «المدارج» (٢/ ٧٢): قال مالك -رَحِمَهُ اللَّهُ- وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، «كيف استوى؟» فأطرق مالك، حتى علاه الرحضاء. ثم قال: الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». ففرق بين المعنى المعلوم من هذه اللفظة وبين «الكيف» الذي لا يعقله البشر. وهذا الجواب من مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاف، عام في جميع مسائل الصفات. انتهى. ثم مثل ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- لهذا ببعض الصفات فقال: وكذلك من سأل عن العلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والنزول، والغضب، والرضى، والرحمة، والضحك، وغير ذلك. فمعانيها كلها مفهومة. وأما كيفيتها: فغير معقولة، إذ تعقل الكيفية فرع العلم بكيفية الذات وكنهها. فإذا كان ذلك غير معقول للبشر، فكيف يعقل لهم كيفية الصفات؟ انتهى.

ونستفيد من كلام ابن القيم هذا قاعدة عامة في جميع الصفات، وهي: أن معاني صفات الله معلومة، وكيفيتها غير معقولة.

فإذا كان العبد لا يبلغ عقل كيفية الصفات، فمن باب أولى أنه لا يبلغ عقل كنه تلك الصفات؛ إذ كنه الشيء غايته. وحينئذ، فإذا عجز عن بلوغ بعض علوم الصفات كالكيفية، فهو عاجز عن بلوغ جميع علوم الصفات، وغايتها من باب أولى!

*** قوله: «ولا يحيط بأمره المتفكرون».**

*** الشرح**: نقل الذهبي في «العلو» عن الشافعي أنه قال: لله تعالى أسماء وصفات

لا يسع أحد قامت عليه الحجة ردها. زاد في «المختصر»: فإن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرؤية والفكر، ويثبت هذه الصفات وينفي عنها التشبيه كما نفى عن نفسه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]. ورواه الهكاري وغيره بإسناد كلهم ثقات. انتهى من «مختصر العلو» (٢٠٢).

*** قوله: «ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء».**

* **الشرح**: هذا اقتباس من المصنف من قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ويحتمل قوله تعالى: ﴿مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ شيئين، كما قاله ابن كثير في تفسير هذه الآية: أي: لا يطلع أحد من علم الله على شيء إلا بما أعلمه الله عز وجل، وأطلعه عليه. ويحتمل أن يكون المراد: لا يطلعون على شيء من علم ذاته وصفاته، إلا بما أطلعهم الله عليه، كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾. **انتهى**. قلت: وإن كان لكل واحد من الاحتمالين وجه، إلا أن الثاني أقرب لدلالة سياق الآية قبل، وبعد، عليه.

وهو ظاهر اختيار المصنف هنا بإدخاله هذا الاقتباس أثناء كلامه على أسماء الله وصفاته. وفي هذا إشارة من المصنف إلى أنه ليس للإنسان أن يتكلم في ذات الله وصفاته وأسمائه إلا بدليل. فإثبات شيء من ذلك لله توقيفي، لا عقلي، ولا قياسي.

والدليل على أن هناك أسماء، وصفات، لم يطلعنا الله عليها حديث ابن مسعود رضي الله عنه؛ عن رسول الله ﷺ قال: «**ما أصاب أحدا قط هم ولا حزن، فقال: اللهم، إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحدا من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك...**» الحديث. أخرجه أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما. وجاء، أيضًا، من حديث أبي موسى رضي الله عنه. والحديث حسن بمجموع طرقه، وقد بينا هذا في غير هذا موضع.

وقوله ﷺ: «**أو استأثرت به في علم الغيب عندك**» دليل واضح على أن هناك أسماء لله لم يطلعنا الله عليها، بل هي من علم الغيب. وبالمقارنة بين هذا الطرف من

الحديث، وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ يظهر مراد المصنف باقتباسه هذه الآية أثناء كلامه على الأسماء والصفات.

*** قوله: وسع كرسيه السماوات والأرض».**

* الشرح: قال الهراس في «شرحه العقيدة الواسطية» (ص: ٨٥): والصحيح في الكرسي أنه غير العرش، وأنه موضع القدمين. انتهى. ذكر أخونا أبو عبد الله كمال العدني، في رسالته: «النبراس على شرح الواسطية للهراس» (ص: ٨٥)، أنه قد جاء هذا عن عدد من الصحابة: كابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي ذر، وأبي موسى، ولا يثبت عنهم. ثم قال: وجاء عن ابن عباس مرفوعا وهو شاذ؛ خالف شجاع بن مخلد جمعا من الأئمة كوكيع، وابن مهدي، وأبي مسلم الكجي، وأحمد بن منصور الرمادي، ولذا حكم الحفاظ على رواية شجاع بن مخلد بالغلط والشذوذ، وصوبوا رواية الوقف.

*** قوله: «وأنه فوق عرشه المجيد».**

* الشرح: قد سبق أن الكرسي موضع قدمي الرحمن، وقد وسع السماوات والأرض. والعرش أعظم منه كما هو معروف في اللغة العربية، التي جاء بها القرآن؛ إذ العرش سرير الملك، كما قاله الخليل، نقله عنه ابن فارس في «المقاييس» مادة (عرش). ولا يشك أحد أن الكرسي دون السرير. وعليه، فالعرش -في حد علمنا- أعظم المخلوقات.

والدليل على أنه مخلوق ما يأتي... أخرج ابن جرير الطبري في تفسير «ص»، الآية: (٧٥-٧٦)، بإسناد صحيح، واللالكائي في «شرح أصول أهل السنة والجماعة» (٧٥٧)، كلهم من طريق: عبيد بن مهران المكتب، قال: حدثنا مجاهد، قال: قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، وآدم، والقلم، وعدن، وقال لسائر خلقه: كن، فكان. وهذا، وإن كان موقوفا على ابن عمر رضي الله عنهما، إلا أن قوله له وزنه، لا سيما مع شدة تتبعه وحرصه على السنة.

وقد جاء نحو هذا القول عن مجاهد أيضًا. قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في «فتح الباري»، شرح حديث (٣١٩١): أخرج سعيد بن منصور عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن مجاهد قال: «بدء الخلق العرش والماء والهواء، وخلقت الأرض من الماء». انتهى. ومن هذه الطريق أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

وإسناده ضعيف لضعف رواية أبي بشر جعفر بن إياس عن مجاهد، قاله شعبة، كما في «تهذيب التهذيب».

وجاء قريب من هذا عن قتادة. أخرجه ابن جرير الطبري في تفسير «هود»، الآية: ٧، حيث قال: حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾: ينبئكم ربكم تبارك وتعالى كيف كان بدء خلقه قبل أن يخلق السموات والأرض. وهذا إسناد حسن.

ومن الأدلة على أن العرش مخلوق ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده». فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: حدثنا يحيى، حدثنا عوف، حدثنا أبو نضرة، قال: سمعت أبا سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**اهتز العرش لموت سعد بن معاذ**». ذكر هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وصححه. فتأثير العرش بموت سعد ظاهر من هذا الحديث، وفي هذا دليل على أن العرش مخلوق. إذ تأثير موت سعد، الذي هو مخلوق، لا يمكن إلا في مخلوق مثله! لأن تأثير المخلوق في الخالق محال!!

وإذا كان العرش مخلوقا، علمنا أن استواء الله على عرشه ليس لحاجته إليه؛ لأن الله غني عن كل مخلوقاته، قال تبارك وتعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٧﴾ [آل عمران]. وإنما خلق الله إياه لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى، قاله ابن أبي العز في «شرحه على العقيدة الطحاوية» (ص:٢٧١)، ثم قال: وكون العالي فوق السافل لا يلزم أن يكون السافل حاويا للعالي، محيطا به، حاملا له ولا أن يكون الأعلى مفتقرا إليه. فانظر إلى السماء، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالى أعظم شأنا، وأجل من أن يلزم من علوه ذلك... انتهى المراد.

ويظهر من قول المصنف: «المجيد» أنه جعله صفة للعرش؛ إذ لو أراد أنه صفة لله لكان الأولى أن يقول: «وأنه المجيد فوق عرشه بذاته».

وقد وصف الله عرشه بأنه مجيد، كما أنه وصف نفسه بذلك، قال تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج]. قال ابن جرير في تفسير هذه الآية: قرأته عامة قرّاء المدينة ومكة والبصرة وبعض الكوفيين رفعًا، ردًّا على قوله: ﴿ذُو﴾ على أنه من صفة الله تعالى ذكره. وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة خفضًا، على أنه من صفة (العرش). انتهى.

*** قوله: «بذاته».**

***الشرح:** هذه اللفظة من المصنف قد لحظها عليه الذهبي في كتابه «العلو للعلي العظيم» قائلا: ...وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء، كما قدمناه، وبلا ريب أن فضول الكلام تركه من حسن الإسلام... وقد نقموا عليه -أي؛ على ابن أبي زيد القيرواني- في قوله «بذاته» فليته تركها. انتهى. فالحافظ الذهبي اعتبر هذه الكلمة من فضول الكلام الذي تركه أولى، ولهذا قال بعد «ليته تركها».

ولا يفهم من هذا أن هذه اللفظة خطأ في نفس الأمر، بل هي لفظة -كما قال الإمام الألباني-: معقولة المعنى، وأنه لا بأس من ذكرها للتوضيح،... انتهى.

وقد قال بها: أئمة كبار ممن تقدم على الإمام ابن أبي زيد، كما نقل ذلك الذهبي نفسه في المرجع السابق ذكره حيث قال: وقد تقدم مثل هذه العبارة عن أبي جعفر بن أبي شيبة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وكذلك أطلقها يحيى بن عمار واعظ سجستان في رسالته، والحافظ أبو نصر الوائلي الجزي في كتاب «الإبانة» له، فإنه قال: «وأئمتنا كالثوري ومالك والحمادين وابن عيينة وابن المبارك والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته، وأن علمه بكل مكان». انتهى.

ومما يدل على أن الذهبي لم يرد بهذه الملاحظة أن ابن أبي زيد أخطأ في استعمال لفظة «بذاته» في علو الله؛ أنه هو نفسه استعملها فيما يتعلق بصفات الله. فإنه قال، بعد أن نقل عن كثير من الأئمة، المتقدمين والمتأخرين، أنهم استعملوا لفظة «بذاته» في علو الله على عرشه: والله تعالى خالق كل شيء بذاته، ومدبر الخلائق بذاته، بلا معين، ولا مؤازر. انتهى من كلام الذهبي.

وعلل الإمام الألباني استعمال لفظة «بذاته» في ما يتعلق بعلو الله بضرورة البيان للعقيدة الصحيحة قائلا: يتبين أن هاتين اللفظتين: «بذاته» و «بائن» لم تكونا معروفتين في عهد الصحابة ﷺ. ولكن لما ابتدع الجهم وأتباعه القول بأن الله في كل مكان، اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ هؤلاء لأئمة الأعلام بلفظ «بائن» دون أن ينكره أحد منهم. انتهى. قلت: ويقتضي القياس في كلام الإمام الألباني أن لا ينكر أيضًا، استعمال لفظة «بذاته» للعلة المذكورة.

ويؤيد تعليل الألباني ما قاله الإمام الذهبي في ملاحظته على الإمام ابن أبي زيد: وإنما أراد ابن أبي زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا، وبين كونه تعالى فوق العرش، فهو كما قال: ومعنا بالعلم، وأنه على العرش كما أعلمنا حيث يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]. انتهى.

وبيت القصيد من هذا كله أن لا تلتبس العقيدة الصحيحة بعقيدة أهل البدعة؛ إذ من ديدن أهل البدع أنهم يأتون بألفاظ مجملة، وملتبسة، في مسائل العقيدة توقع سامعيها في عقيدة فاسدة. إذا سمعوها ظنوا أنها حق، ولكن وراءها ضلال وزلات! فلهذا احتاج علماء أهل السنة والجماعة في بعض المواضع أن يأتوا بألفاظ تبين وتوضح النصوص العقدية أكثر،كي يكون الناس على بصيرة من عقيدتهم، ويحذر من مداخل أهل الأهواء والبدع.

انظر كتاب الألباني: «مختصر العلو للعلي العظيم» (ص: ١٧ و ٢٥٥ و ٢٥٦).

*** قوله: «وهو في كل مكان بعلمه».**

* **الشرح**: بعد أن ذكر المصنف أن الله فوق عرشه بذاته، تعرض لذكر مسألة إحاطة علم الله بمخلوقاته. وأنه سبحانه وتعالى مع استوائه على عرشه فوق السماوات السبع، فإنه لا يخفى عليه شيء. بل هو سبحانه وتعالى كما وصف نفسه فيما ذكره عن شعيب عليه السلام: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ﴾ [الأعراف: ٨٩]؛ فلا يخلو مكان إلا والله عليم به، وبما هو واقع فيه. يعلم الإنسان، ويعلم أسراره؛ ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ ۝١٩﴾ [غافر]، يعلم من الإنسان ما لا يعلمه هو من نفسه. ومن هنا يفهم قول المصنف: «وهو في كل مكان بعلمه». فالمراد بهذا الكلام من المصنف معية الله لخلقه بعلمه.

فالمعية اللائقة بالله وبصفاته معية العلم، لا معية الذات، وعليها دل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤]، خلافا للجهمية القائلين بأن المراد بمعية الله معية ذات. قال المروزي: قلت لأبي عبد الله: إن رجلا قال: أقول كما قال الله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾ [المجادلة: ٧] أقول هذا ولا أجاوزه إلى غيره، فقال: هذا كلام الجهمية...

وقد رد الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ- هذا الاستدلال على الجهمية. قال أبو طالب أحمد ابن حميد، سألت أحمد بن حنبل عن رجل قال: الله معنا، وتلا: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ فقال قد تجهم هذا، يأخذون بآخر الآية، ويدعون أولها، قرأت عليه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾؟ فعلمه معهم، قال في سورة «ق»: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ فعلمه معهم. ذكر هذين الأثرين عن الإمام أحمد الإمام الألباني في كتابه «مختصر العلو» (ص: ١٩٠). ففي هذا رد على الجهمية القول بالمعية الذاتية.

وقد رده، أيضًا، ابن حزم بدليل عقلي؛ حيث قال: قول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية...أن الله تبارك وتعالى إنما عنى بهذه الآية -بلا خلاف بل بضرورة العقل من كل سامع- أنه لا تخفى عليه نجواهم، وهذا نص الآية لأنه تعالى افتتحها بذكر نجوى المتناجين، إنما أراد عز وجل علمه بنجواهم لا أنه معدود معهم بذاته إلى ذواتهم. حاشا لله من ذلك. إذ من المحال الممتنع الخارج عن رتبة الأعداد والمعدودين أن يكون الله عز وجل معدوداً بذاته مع ثلاثة بالهند، ومع ثلاثة بالسند، ومع ثلاثة بالعراق، ومع ثلاثة بالصين في وقت واحد؛ لأنه لو كان ذلك لكان الذين هو رابعهم بالهند، مع الثلاثة الذين هو رابعهم بالصين، ثمانية كلهم لأنهم أربعة وأربعة بلا شك، فكأن تعالى حينئذ يكون اثنين وأكثر وهذا محال...وكذلك قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ﴾. إنما أضاف تعالى الأينية إليهم لا إلى نفسه تعالى معناه أينما كانوا فهو تعالى معهم بإحاطته... انتهى المراد من «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (١/ ٤٤-٤٥).

هذا ما يتعلق بمعية الله العامة بسائر مخلوقاته. وثم معية أخرى لله خاصة بأوليائه، وهي معية القرب. قال ابن القيم: فإن المعية نوعان: عامة. وهي معية العلم والإحاطة. وخاصة: وهي معية القرب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ [النحل: ١٢٨]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [البقرة]. فهذه معية قرب تتضمن الموالات، والنصر، والحفظ.

وكلا المعنيين مصاحبة منه للعبد. لكن هذه مصاحبة اطلاع وإحاطة. وهذه

مصاحبة موالاة ونصر وإعانة. فمع في لغة العرب تفيد الصحبة اللائقة، لا تشعر بامتزاج ولا اختلاط، ولا مجاورة، ولا مجانبة. فمن ظن منها شيئًا من هذا فمن سوء فهمه أتي. انتهى من «المدارج» (٢/ ٢١٧-٢١٨).

*** قوله: «خلق الانسان ويعلم ما توسوس به نفسه، وهو أقرب إليه من حبل الوريد».**

* **الشرح:** بهذا العبارة يشير المصنف إلى مسألة مهمة تتعلق بأسماء الله. وهي ما ذكره ابن القيم في كتابه «المدارج» (١/ ٣٢)؛ حيث قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: الاسم من أسمائه تبارك وتعالى كما يدل على الذات والصفة التي اشتق منها بالمطابقة. فإنه يدل عليه دلالتين أخريين بالتضمن واللزوم. فيدل على الصفة بمفردها بالتضمن، وكذلك على الذات المجردة عن الصفة. ويدل على الصفة الأخرى باللزوم. انتهى. فاسم «الخالق» يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بدلالة المطابقة. ويدل على صفة الخلق بمفردها، وعلى الذات المجردة بدلالة التضمن. ويدل على الصفة الأخرى باللزوم.

ومن لوازم اسم «الخالق»، صفة العلم. فالله عالم بخلقه، وعالم بما يتعلق بخلقه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ [الملك]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦]. ومن لزوم هذا الاسم صفة الكلام لله، لأنه سبحانه إذا أراد خلق شيء أمر به، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس]. ومن لزوم هذا الاسم صفة البعث، قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]. ومن لزوم هذا الاسم صفة المعية؛ فالله مع خلقه معية علم لا معية ذات، وقد سبق الكلام عليه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]. ومن لزوم هذا الاسم صفة القرب: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق]... وإلى غير ذلك مما يستلزمه اسم «الخالق» من الصفات.

*** قوله: «وهو أقرب إليه من حبل الوريد».**

* **الشرح:** يشير المصنف بهذه العبارة، وبقوله قبل: «خلق الإنسان، ويعلم ما

توسوس به نفسه»، إلى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق]. وقد اختلف العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾. فمن العلماء من قال بعود الضمير ﴿نَحْنُ﴾ في هذه الآية على الله، كما عاد الضمير في قوله: ﴿خَلَقْنَا﴾، وقوله: ﴿نَعْلَمُ﴾، في نفس هذه الآية، على الله. ومن العلماء من قال بعود هذا الضمير على الملائكة. واستدلوا على ذلك بأن الآية بعدها تتحدث عن الملائكة؛ إذ المراد بقوله تعالى: ﴿ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ الملكان اللذان عن يمين وشمال كل إنسان يكتبان أعماله.

ولكل واحد من التفسيرين وجه في الواقع، وإن كان المصنف جرى على الأول، وهو الذي جرى عليه الإمام أحمد كما سبق. حيث نقلنا عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾: «فعلمه معهم». وعليه، فتفسير القرب في هذه الآية: قرب العلم.

وإنما قلنا: لكل واحد من التفسيرين وجه، لأن لكل واحد من القولين مؤيدا من جهة، ومعارضا من جهة أخرى. فمؤيد القول بأن الضمير ﴿نَحْنُ﴾ يعود على الله ظاهر الآية؛ إذ ظاهر سياق الآية متعلق بأفعال الله. فاقتضى ذلك أن يعود الضمير ﴿نَحْنُ﴾ في هذا السياق على الله. والمعارض لهذا القول أنه يلزم من إجراء الآية عليه تأويل القرب في قوله تعالى: ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ بالعلم، والأصل عدم التأويل.

وأما على القول بعود الضمير ﴿نَحْنُ﴾ على الملائكة، فمؤيده عدم الاحتياج إلى التأويل. إذ المراد بالقرب في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ قرب الملائكة. والمعارض في إجراء هذه الآية على هذا القول أن ظاهر سياقها يتعلق بأفعال الله لا الملائكة.

وعلى هذا، تكافأ القولان ولا مرجح لأحدهما على الآخر. وأما ما ذكره ابن كثير -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في ترجيح عود الضمير على الملائكة؛ بأن الآية بعدها في سياق ذكر الملائكة، فإنه لا ينهض. لأنه يعارض بأن سياق الآية قبلها في سياق ذكر أفعال الله وقدرته، حيث قال تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥]. وعليه، فالقول ما قلنا بأن لكل واحد من التفسيرين وجها، ولا مرجح لأحدهما على الآخر. والله أعلم.

*** قوله: «وما تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين».**

* الشرح: هذا اقتباس آخر من المصنف لقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام]. في هذه الآية إثبات علم الله لكل شيء يقع في الأرض، جزئيات الأمور وكلياتها. وفي هذا رد على الفلاسفة المنكرين لعلم الله بالجزئيات.

قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: هذا مما يبين لك أن من قال من الفلاسفة: إنه سبحانه وتعالى يعلم بالأشياء على وجه كلي لا جزئي، فحقيقة قوله أنه لم يعلم شيئًا من الموجودات، فإنه ليس في الموجودات إلا ما هو معين جزئي والكليات إنما تكون في العلم لاسيما وهم يقولون: إنما علم الأشياء لأنه مبدؤها وسببها، والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب، ومن المعلوم أنه مبدع للأمور المعينة المشخصة الجزئية كالعقول المعينة، وأول الصادرات عنه -على أصلهم- العقل الأول وهو معين فهل يكون من التناقض والفساد في الإلهيات أعظم من هذا. انتهى بواسطة «النبراس» (ص: ٩٦، ٩٧).

*** قوله: «على العرش استوى».**

* الشرح: أشار المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بهذا إلى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، وذكر استواء الله تبارك وتعالى في القرآن كثير. واختلفت عبارات المفسرين في تفسير الاستواء. منها ما ذكره ابن القيم في «نونيته»:

فلهم عبارات عليها أربع	**قد حصلت للفارس الطعان**
وهي استقر وقد علا وكذلك	**ارتفع الذي ما فيه من نكران**
وكذاك قد صعد الذي هو رابع	**وأبو عبيدة صاحب الشيبان**
يختار هذا القول في تفسيره	**استوى من الجهمي بالقرآن**

وقد ذكرت معاني أخرى للاستواء سوى هذه الأربعة. منها ما يليق إطلاقه على الله، ومنها ما هو سائغ في اللغة ولا يجوز وصف الله به، ومنها ما لا يسوغ في اللغة ولا يجوز وصف الله به.

ولنذكر هذه المعاني: التي وردت في اللغة، والتي قال بها السلف، والتي اخترعها الخلف.

أما في اللغة فلفظة «استوى» لها أربعة معاني كما ذكرها عالم لسان العرب، أبو العباس ثعلب، فيما نقله عنه الذهبي في كتابه «العلو»: قال الحافظ أبو القاسم اللالكائي في كتاب «السنة»: وجدت بخط الدارقطني عن إسحاق الكاذي قال: سمعت أبا العباس ثعلب يقول: (استوى): أقبل عليه وإن لم يكن معوجا. ثم (استوى إلى السماء): أقبل. و(استوى على العرش): علا. واستوى القمر: امتلأ. واستوى زيد وعمرو: تشابها في فعلهما وإن لم تتشابه شخوصهما. هذا الذي يعرف من كلام العرب. انتهى من «مختصر العلو للعلي العظيم» (٢٨٠). وقسم هذه الأربعة ابن القيم قسمين، فقال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: إن الاستواء في لغة العرب نوعان: مطلق: وهو ما لم يوصل معناه بحرف، مثل: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، ومعناه كمل وتم. مقيد بـ(على) لقوله: ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣] وهذا معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة. مقيد بـ(إلى) كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف. مقيد بـ(الواو) التي تعدي الفعل إلى المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشب، بمعنى المساواة. انتهى من «مختصر الصواعق» (٢/ ١٢٦).

أما ما ذكره ابن القيم في معنى الاستواء المطلق أنه كمل وتم فهذا موافق لقول ثعلب: «استوى القمر: امتلأ». وكذا وافق معنى الاستواء المقيد بـ«على»، والمقيد بـ«الواو»، في قول العالمين. أما تفسير الاستواء المقيد بـ«على» بمعنى العلو والارتفاع، فقد نقل فيه ابن القيم إجماع أهل اللغة. وهو الذي جزم به مجاهد، كما نقله عنه البخاري في «صحيحه» تعليقا بصيغة الجزم: وقال مجاهد: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾ علا على العرش. انتهى من «كتاب التوحيد»، باب: (٢٢)، وصححه شيخنا محمد بن حزام في تحقيقه على «فتح المجيد». وأما المقيد بـ«إلى» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ففي قول ثعلب معناه: أقبل، وفي قول ابن القيم معناه: العلو والارتفاع بإجماع السلف. وتوجيه ذلك أن الاستواء المقيد بـ«إلى» معناه في اللغة

الإقبال، وعند سلف الأمة معناه، كما في هذه الآية، العلو والارتفاع إجماعا. وهذه حقيقة شرعية، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية.

وأما تفسير الاستواء بالاستقرار والصعود فقد ذكر عن ابن عباس، لكن كلا القولين عنه لا يثبتان إليه؛ لأن في السند إلى ابن عباس الكلبي محمد بن السائب وهو متروك. ويزاد إلى هذا أن الذهبي قال: لا يعجبه تفسير الاستواء بالاستقرار. انظر «مختصر العلو للعلي العظيم» (٣٤٢). وقد سبق أبو الحسن الأشعري الذهبي في نفي هذا التفسير؛ فقال في «الإبانة»، الباب السادس، الفصل الأول: إن الله مستو على عرشه استواء يليق به من غير حلول واستقرار. انتهى.

وأما تفسير الاستواء بالقصد فله وجه في اللغة إن أريد بالقصد الإقبال، وقيد الإستواء بـ«إلى» كما سبق في كلام ثعلب. وفي ما يتعلق بالله فإن هذا لا يصح لأن إجماع السلف على أن الاستواء إذا قيد بـ«إلى» فمعناه العلو والارتفاع لا الإقبال كما تقدم.

وقد فسر المعطلة كالمعتزلة والحرورية الاستواء بالاستيلاء، محتجين بقول الأخطل:

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق

وهذا تفسير باطل اعتقادا، وعقلا، ولغة. أما عقلا فما قاله أبو الحسن الأشعري: فلو كان الله مستويا على العرش بمعنى الاستيلاء، وهو تعالى مستول على الأشياء كلها، لكان مستويا على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار، لأنه قادر على الأشياء، مستول عليها وإذا كان قادرا على الأشياء كلها، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول إن الله تعالى مستو على الحشوش والأخلية... وعلى هذا فإنه لم يجز أن يكون الاستواء على العرش بمعنى الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون الاستواء يختص بالعرش دون الأشياء. انتهى.

وأما لغة فما نقله الذهبي عن ابن الأعرابي؛ حيث قال: وعن نفطويه؛ حدثنا داود بن علي قال: كنا عند ابن الأعرابي، فأتاه رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ما معنى قوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى» ؟ قال: هو على عرشه كما أخبر، فقال الرجل: ليس

كذلك؛ إنما معناه استولى؛ فقال: اسكت، ما يدريك ما هذا؟ العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب، قيل: المستولى... انتهى.

وأما اعتقادا فما في آخر قول ابن الأعرابي هذا: والله تعالى لا مضاد له، وهو على عرشه كما أخبر ثم قال: الاستيلاء بعد المغالبة، قال النابغة:

إلا لمثلــك أو مــن أنــت ســابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد

انظر «مختصر العلو» (٢٤١).

ثم ذكر ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، الكلام في المكان والاستواء:...للاستواء معنيين آخرين: أولهما لأصحاب ابن كلاب حيث قالوا: «إن الاستواء صفة ذات، ومعناه نفي الاعوجاج»، والثاني: «أن معنى قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]: أنه فعل فعله في العرش وهو انتهاء خلقه إليه، فليس بعد العرش شيء»... انتهى.

أما أول المعنيين فصحيح من حيث اللغة، وقد ذكره البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٥١٧) عن الفراء. وأما فيما يتعلق بالله فلم يقل به السلف، بل هو خلاف إجماعهم الذي نقله عنهم ابن القيم. وتفسيره بانتهاء الخلق إليه فلا وجه له لا لغة، ولا ورد عن السلف.

والحاصل مما سبق: أن تفسير الاستواء بالصعود، والاستيلاء، والاستقرار، وانتهاء الخلق إلى العرش لا يصح لا لغة ولا يجوز إثباته لله. والله أعلم.

ومذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الاستواء أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله، ولا يكيفونه. بل يقفون أين وقف أسلافهم حيث قالوا: «الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة،...» ثم قال الذهبي بعد أن أورد هذا الكلام عن الإمام مالك: هذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة أن كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، لا نتعمق ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيا ولا إثباتا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويلا لبادر إلى بيانه الصحابة، والتابعون، ولما وسعهم

إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته، ولا في استوائه، ولا في نزوله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرًا.

انتهى من «مختصر العلو» (١٣٢).

*** قوله: «وعلى الملك احتوى».**

* **الشرح**: هذه العبارة أيضًا، من العبارات التي لوحظت على المؤلف في هذه العقيدة. قال الشيخ أحمد النجمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في شرح هذه العبارة: فهذه الجملة يلاحظ على المؤلف فيها، فينتقد عليه هذا التعبير؛ إذ إن قوله: «وعلى الملك احتوى». كأنه يشعر بمنازع لله فيه، وليس كذلك، والذي نظنه أن ذلك جرى على لسانه من باب التجنيس، وإلا فمن هو المنازع لله حتى يكون الله قد احتوى على الملك بعد المنازعة.

فالله عز وجل لا منازع له هو الخالق لهذا الكون، والمنشئ له، والحافظ له بمن فيه قال -جل من قائل-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ٤١﴾ [فاطر].

وقال -جل من قائل-: ﴿وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ٦٥﴾ [الحج].

وقال -جل شأنه-: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٢٢﴾ [الأنبياء].

وقال في موضع آخر: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٞ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ٤٢ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ٤٣ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ٤٤﴾ [الإسراء].

والمهم أن قوله: «وعلى الملك احتوى» كان ينبغي ألا تقال؛ لأنها تشعر بضد احتوى الله على الملك بعده، ولا ينبغي أن نقر مثل هذا، والله أعلم. انتهى.

*** قوله: «الأسماء الحسنى».**

* **الشرح**: من المقرر في عقيدة أهل السنة والجماعة أن أسماء الله تبارك وتعالى لها معان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وليست أسماؤه -سبحانه وتعالى- مجردة

عن المعاني كأسماء المخلوقين. فقد يكون الاسم «كريم» علما لشخص هو من أبخل الناس؛ فلا يدل علمه هذا على كرمه. وذلك لأن الأعلام لغير الله أعلام مجردة، لا تدل على معان.

وهذا بخلاف أسماء الله، إذ الأمر كما قال تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فإن أسمائه دالة على معان، وهي صفات كماله. قال الإمام ابن القيم في «المدارج» (١/ ٣٠): أسماء الرب تبارك وتعالى دالة على صفات كماله. فهي مشتقة من الصفات فهي أسماء، وهي أوصاف. وبذلك كانت حسنى، إذ لو كانت ألفاظا لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالة على مدح ولا كمال... انتهى.

ثم ذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عدة أدلة تدل على ذلك، وفيها رد على القائلين بأن أسماء الله تعالى ألفاظ، وأسماء مجردة، لا معاني لها. ومن القائلين بهذا الضلال المعتزلة، وأضرابهم من الملحدين في أسماء الله. من هذه الأدلة التي ذكرها ابن القيم: أن الله يخبر بمصادر أسمائه، ويصف نفسه بذلك. وما ذلك إلا لأن أسماء الله مشتقة من المصادر... ومعنى الاشتقاق آت قريبا إن شاء الله...

فالله تبارك وتعالى تارة يخبر عن نفسه باسم له، وتارة يخبر عن نفسه بالمصدر الذي اشتق منه ذلك الاسم. فلما ساغ ذلك في النصوص الشرعية علم أن الاسم من أسماء الله دال على معنى، وهو المصدر الذي اشتق منه هذا الاسم. كما قال ابن القيم: لو لم تدل على معان وأوصاف لم يجز أن يخبر عنها بمصادرها ويوصف بها. لكن الله أخبر عن نفسه بمصادرها، وأثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات]، فعلم أن «القوي» من أسمائه، ومعناه الموصوف بالقوة. وكذلك قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، فالعزيز من له العزة، فلولا ثبوت القوة والعزة له لم يسم قويا ولا عزيزا. وفي «الصحيح» حديث الاستخارة: «**اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك**». فهو قادر بقدرة. انتهى باختصار.

ومعنى الاشتقاق في أسماء الله ما قاله ابن القيم:...، كالعليم، والقدير، والسميع، والبصير، ونحو ذلك، فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة،

ونحن لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منه تولد الفرع من أصله. انتهى من «بدائع الفوائد» (١/ ٢٢–٢٣)، بواسطة «فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد» (ص ٢٣).

ولا بد من تفسير الاشتقاق في أسماء الله بما ذكره ابن القيم هنا. لأن الله متصف بأسمائه في الأزل، لا أنه كانت هناك مادة اسمها مصدر قبل أن يسمى الله، فلما وجدت تلك المادة اشتق منها اسم، ثم سمى الله نفسه بذلك الاسم. فهذا المعنى للاشتقاق لا يليق بالله!

بل الله لم يزل متصفا بأسمائه كلها قبل أن يخلق أي شيء، سواء المصادر أو غيرها من المخلوقات. وهذا القول هو الموافق للنصوص الشرعية، كقوله ﷺ: «**أنت الأول فليس قبلك شيء...**»، أخرجه الإمام مسلم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وكذا قوله ﷺ: «**كان الله ولم يكن شيء غيره...**» أخرجه الإمام البخاري، في «صحيحه»، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. فهذا معنى الاشتقاق في أسماء الله، لا أنها متولدة من مادة مخلوقة –اسمها المصدر– وجدت بعد أن لم تكن!

ومن البراهين الدالة على أن أسماء الله لها معان: وقوعها في آيات القرآن مناسبة لسياق الآيات التي هي فيها، وكذلك وقوعها مناسبة للمقام الدال عليه هذه الآيات. فمثلا؛ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٣١﴾ [آل عمران]، فذكر اسم «الغفور» في سياق ذكر المغفرة مناسب، في هذه الآية، مناسبة واضحة. فلما كان اسم الله «الغفور» دالا على معنى وهو المغفرة، ناسب ذكره بعد قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۚ﴾.

ومثال مناسبة اسم الله للمقام؛ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ﴾ [المائدة: ١١٦] إلى قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١١٨﴾ [المائدة].

فسياق هذه الآية في المغفرة، كما هو ظاهر في قوله: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾؛ فكان مقتضى ذلك أن يذكر في آخر الآية اسم «الغفور»، أو «الغفار»، أو اسم آخر يدل على

هذا المعنى. لكن، ذكر الله هنا اسمه «العزيز»، واسمه «الحكيم»، مراعاة لمقام الآية. إذ مقام الكلام المذكور في الآية حاصل يوم القيامة. ويوضح ذلك ما قاله ابن القيم، في «المدارج» (١/ ٣٧): ومن ههنا كان قول المسيح عليه السلام: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾. أحسن من أن يقول: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم. أي إن غفرت لهم كان مصدر مغفرتك عن عزة. وهي كمال القدرة. وعن حكمة، وهي كمال الحكم. فمن غفر عن عجز وجهل بجرم الجاني لا يكون قادرا حكيما عليما. بل لا يكون ذلك إلا عجزا فأنت لا تغفر إلا عن قدرة تامة، وعلم تام، وحكمة تضع بها الأشياء مواضعها. فهذا أحسن من ذكر «الغفور الرحيم» في هذا الموضع، الدال ذكره على التعريض بطلب المغفرة في غير حينها، وقد فاتت. فإنه لو قال: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم. كان في هذا -من الاستعطاف والتعريض بطلب المغفرة لمن لا يستحقها- ما ينزه عنه منصب المسيح عليه السلام لاسيما والموقف موقف عظمة وجلال، وموقف انتقام ممن جعل لله ولدا، واتخذه إلها من دونه. فذكر العزة والحكمة فيه أليق من ذكر الرحمة والمغفرة. وهذا بخلاف قول الخليل عليه السلام: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [إبراهيم]، ولم يقل: فإنك عزيز حكيم. لأن المقام مقام استعطاف وتعريض بالدعاء، أي إن تغفر لهم وترحمهم، بأن توفقهم للرجوع من الشرك إلى التوحيد، ومن المعصية إلى الطاعة، كما في الحديث: «**اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون**».

وفي هذا أظهر الدلالة على أن أسماء الرب تعالى مشتقة من أوصاف ومعان قامت به، وأن كل اسم يناسب ما ذكر معه، واقترن به، من فعله وأمره. انتهى.

*** قوله: «كلم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته لا خلق من خلقه، وتجلى للجبل فصار دكا من جلاله، وأن القرآن كلام الله، ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد».**

* الشرح: عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وجاءت في ذلك آثار عن بعض الصحابة.

أخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٥٥٩)؛ عن أنس رضي الله عنه، أنه قال: القرآن كلام الله، وليس كلام الله بمخلوق. انتهى. ثم نقل عن الإمام ابن عدي إنكاره لهذا الأثر ونحوه من الآثار عن الصحابة. فقال البيهقي: قال أبو أحمد: هذا الحديث وإن كان موقوفا على أنس رضي الله عنه، فهو منكر؛ لأنه لا يعرف للصحابة رضي الله عنهم الخوض في القرآن. -ثم بين البيهقي مراد ابن عدي بهذا، فقال:- إنما أراد به أنه لم يقع في الصدر الأول، ولا الثاني من يزعم أن القرآن مخلوق حتى يحتاج إلى إنكاره. انتهى.

وعليه؛ فلم يجئ عن الصحابة أنهم كانوا يقيدون كلام الله بقولهم: «غير مخلوق»، بل وافقوا في إطلاقهم هذا ما جاء في القرآن كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ويرد هنا أنه إذا كان الصحابة رضي الله عنهم قد أطلقوا في القرآن أنه كلام الله، ولم يزيدوا على ذلك أي قيد، أفلا يسعنا ما وسعهم؟ الجواب عن هذا قد أشار إليه البيهقي فيما سبق نقله عنه. وهو أن أهل البدع لما ابتدعوا القول بخلق القرآن احتاج أهل السنة لرد باطلهم أن يقيدوا قولهم: «القرآن كلام الله» بقيد: «غير مخلوق».

ولا بد من زيادة هذا القيد بعد ما ظهرت بدعة القول بخلق القرآن، ليبين أهل السنة موقفهم الحق الذي يخالف موقف أهل الضلال!

ومن لم يزد هذا القيد بعد حدوث هذه البدعة، وأطلق أن القرآن كلام الله، احتمل إطلاقه هذا؛ أن يكون موافقا لكلام أهل البدعة، كما يحتمل أن يكون موافقا لكلام أهل الحق.

ولهذا أقر الإمام أحمد وصف من تفوه بهذا الإطلاق بعد تلك البدعة بأنه متوقف. والمتوقف من لا يعلم اتجاهه هل إلى الحق أو إلى الباطل! قال الإمام الألباني -رحمه الله- في «مختصر العلو» (ص: ١٨): ومثل هذا تماما قولهم في القرآن الكريم أنه غير مخلوق، فإن هذه الكلمة لا تعرفها الصحابة أيضًا، وإنما كانوا يقولون فيه: كلام الله تبارك وتعالى، لا يزيدون على ذلك، وكان ينبغي الوقوف فيه عند هذا الحد، لولا قول جهم وأشياعه من المعتزلة: إنه مخلوق، ولكن إذا نطق هؤلاء بالباطل، وجب على أهل الحق أن ينطقوا بالحق ولو بتعابير وألفاظ لم تكن معروفة

من قبل، وإلى هذه الحقيقة أشار الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - حين سئل عن الواقفة الذين لا يقولون في القرآن إنه مخلوق أو غير مخلوق، هل لهم رخصة أن يقول الرجل: (كلام الله) ثم يسكت؟ قال: ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟! سمعه أبو داود منه كما في «مسائله» (ص: ٢٦٣، ٢٦٤). انتهى.

والقول بخلق القرآن، كما أشار إليه الإمام الألباني، بدعة جهمية. وقد سبق جهما إليها الجعد بن درهم؛ قال اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ص: ٤٩٣): ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال: القرآن مخلوق: جعد بن درهم، في سنة نيف وعشرين، ثم جهم بن صفوان. انتهى. قلت: وإنما كان مراد الجعد والجهم بهذا نفي صفة الكلام عن الله.

أما الجعد فقد اشتهر تصريحه بهذا، كما ذكره الذهبي عنه في ترجمته، في «الميزان» ؛ حيث قال: زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى. انتهى. وأما الجهم، فكان في أول أمره صرح بنفي الكلام عن الله اتباعا لإمامه الجعد. ثم ظهر له أن يبث سمه بين المسلمين بالإقرار بكلام الله لفظا، مع نفيه عن الله حقيقة، فقال: كلام الله يخلقه في الهواء. أفاده شيخ الإسلام، حيث قال في «مجموعة الفتاوى» (١٢/ ٢٧): وأخذ ذلك عنه -أي؛ أخذ القول بأن كلام الله مخلوق عن الجعد- الجهم بن صفوان، فأنكر أن يكون الله يتكلم، ثم نافق المسلمين فأقر بلفظ الكلام، وقال: كلامه يخلق في محل كالهواء وورق الشجر. انتهى.

ومعنى قول الجهم هذا إثبات أن كلام الله مخلوق، حتى يتأتى له نفيه. إذ مع إثبات كونه مخلوقا لا يمكن أن يوصف الله به، لأن صفات الله غير مخلوقة. فتمكن الجهم بهذه الحيلة من نفي صفة الكلام عن الله. فظهر بهذا أن مؤدى كلام الجعد والجهم واحد، وهو تعطيل صفة كلام الله، وإن كانا قد اختلفا في الأسلوب، والتعبير.

وقد رد المصنف على الضلالتين معا في كلامه هنا. فرد على الجعد في أول الجملة بقوله: «وكلم موسى»، ورد على الجهم في آخر الجملة بقوله: «وأن القرآن كلام الله، ليس بمخلوق». فناسب أن يرد -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في أول كلامه على المتبوع، وفي

آخره على التابع.

وكذلك يرده من كلام أبي الحسن الأشعري ما نذكره الآن؛ فإن قول المصنف: «ليس بمخلوق فيبيد» يدل عليه قوله تبارك وتعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝١٦﴾ [غافر]. ووجه الدلالة منها ما أفاده أبو الحسن الأشعري في «الإبانة» (ص: ٣٧)؛ حيث قال: وقد قال الله تعالى، مخبرا عن نفسه أنه يقول: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾، وجاءت الرواية، أنه يقول هذا القول ولا يرد عليه أحد شيئًا فيقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾.

فإذا كان الله قائلا مع فناء الأشياء، إذا لا إنسان ولا ملك ولا حي ولا جان ولا شجر ومدر، فقد صح أن كلام الله خارج عن الخلق، لأنه لا يوجد شيء من المخلوقات موجود. انتهى.

وقول المصنف: «ولا صفة لمخلوق فينفد»، يدل عليه قوله تبارك وتعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ۝١٠٩﴾ [الكهف]. قال ابن كثير في تفسيره: يقول: لو كانت تلك البحور مدادا لكلمات الله، والشجر كله أقلام، لانكسرت الأقلام وفني ماء البحر، وبقيت كلمات الله قائمة لا يفنيها شيء... انتهى.

هذا ما يتعلق بإثبات صفة الكلام لله. وأما القول بخلق القرآن؛ فحكمه ما ذكره الإمام الذهبي، ونقله عنه الإمام الألباني في «مختصر العلو» (ص: ١٧٣)؛ حيث قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: أما تكفير من قال بخلق القرآن فقد ورد عن سائر أئمة السلف في عصر مالك والثوري، ثم عصر ابن المبارك ووكيع، ثم عصر الشافعي وعفان والقعنبي، ثم عصر أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ثم عصر البخاري وأبي زرعة الرازي، ثم عصر محمد بن نصر المروزي والنسائي ومحمد بن جرير وابن خزيمة...

فولي المأموم، وكان متكلما، عربت له كتب الأوائل، فدعا الناس إلى القول بخلق القرآن، وتهددهم وتخوفهم، فأجاب خلق كثير رغبة ورهبة، وامتنع من إجابته مثل أبي مسهر عالم دمشق، ونعيم بن حماد عالم مصر، والبويطي فقيه مصر، وعفان محدث العراق، وأحمد بن حنبل الإمام، وطائفة سواهم، فسجنهم، ثم لم ينشب أن مات بطرسوس ودفن فيها.

ثـم استخلف بعـده أخـوه المعتـصم، فـامتحن النـاس، ونهـض بأعبـاء المحنـة قاضـيه أحمد بن أبي دؤاد، وضربوا الإمـام أحمـد ضـربا مبرحـا فلـم يجبهم، ونـاظروه، وجـرت أمور صعبة، من أراد أن يتأملها ويدري ما ثـم كمـا ينبغـي فليطـالع الكتـب والتـواريخ، وإلا فليجلس في بيته ويدع الناس من شره، وليسكت بحلم، أو لينطق بعلم، فلكـل مقـام مقـال، ولكل نزال رجال، وإن من العلم أن تقول لما لا تعلم: الله ورسوله أعلم. انتهى.

هذا ما يتعلق بالقول بخلق القرآن، ويقـرب مـن هـذه البدعـة بدعـة القـول: لفظـي بالقرآن مخلوق. قال الإمـام الـذهبي في «السير» (١١/ ٢٨٩-٢٩٠): لأبـي عبـدالله – يعني: أحمد بن حنبل – في مسألة اللفظ نقول عدة: فأول من أظهر مسألة اللفظ حسين بن علي الكرابيسي، وكـان مـن أوعيـة العلـم. ووضـع كتابـا في المدلـسين، يحـط علـى جماعة فيه أن ابن الزبير من الخوارج. وفيه أحاديث يقوي به الرافضة. فـأعلم أحمـد، فحذر منه، فبلغ الكرابيسي، فتنمر، وقال: لأقولن مقالة حتى يقول ابن حنبل بخلافهـا فيكفر. فقال: لفظي بالقرآن مخلوق.

فقال المـروذي في كتـاب «القـصص»: فـذكرت ذلـك لأبـي عبـدالله أن الكرابيـسي، قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وأنه قال: أقول: إن القرآن كلام الله غير مخلـوق مـن كـل الجهات إلا أن لفظي به مخلـوق. ومـن لـم يقـل: لفظـي بـالقرآن مخلـوق، فهـو كـافر. فقال أبـو عبـد الله: بـل هـو الكـافر، قاتلـه الله، وأي شـئ قالـت الجهميـة إلا هـذا؟ ومـا ينفعه، وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول؟! ثم قال: أيش خبر أبي ثور، أوافقه على هذا؟ قلت: قد هجره. قال: أحسن، لن يفلح أصحاب الكلام.

قال عبدالله بن أحمد: سئل أبي، وأنا أسمع عن اللفظيـة والواقفـة، فقـال: مـن كـان منهم يحسن الكـلام، فهـو جهمـي. انتهـى. هكـذا حكـم الإمـام أحمـد علـى اللفظيـة، والواقفة في مسألة كلام الله.

قلت: وحقيقة هذه البدعة نار تحت الرماد، جميل المظهر، مـر المـذاق. ولا يهـدى للكـشف عـن هـذه الحقيقـة إلا مـن لـه تمكـن في اللغـة العربيـة. وذلـك أن كلمـة «لفـظ» مصدر، والعرب تطلق المصدر وتريد به اسم المفعول تارة، والفعل تارة أخـرى. كقولـه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾ [الروم: ٢٧]؛ ففـي هـذه الآيـة

أطلق «الخلق»، وهو مصدر معناه اسم المفعول، أي؛ المخلوق. وفي قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ﴾ [الرعد: ١٦]، أطلق المصدر وأريد به الفعل.

إذا تبين هذا تبين أن إطلاق «اللفظ» قد يراد به الفعل الذي هو التلفظ، وقد يراد به اسم المفعول الذي هو الملفوظ. وعليه فقول قائل: «لفظي بالقرآن مخلوق» احتمل أن يكون مراده: تلفظي بالقرآن مخلوق، كما احتمل أن يكون مراده: ملفوظي بالقرآن مخلوق. وهذا الثاني هو عين قول الجهمية لأن الملفوظ هو القرآن وهو كلام الله.

فلما كان قول اللفظية محتملا لهذين المعنيين، أنكر الإمام أحمد على من قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» سدا لذريعة الفتنة، وحسما لمادة الشر. وقد قال الإمام الذهبي بعد ما سبق نقله من «السير»: فقد كان هذا الإمام -يعني: أحمد- لا يرى الخوض في هذا البحث خوفا من أن يتذرع به إلى القول بخلق القرآن، والكف عن هذا أولى... ومعلوم أن التلفظ شيء من كسب القارئ غير الملفوظ، والقراءة غير الشيء المقروء، والتلاوة وحسنها وتجويدها غير المتلو، وصوت القارئ من كسبه فهو يحدث التلفظ والصوت والحركة والنطق، وإخراج الكلمات من أدواته المخلوقة، ولم يحدث كلمات القرآن، ولا ترتيبه، ولا تأليفه، ولا معانيه.

فلقد أحسن الإمام أبو عبد الله حيث منع من الخوض في المسألة من الطرفين إذ كل واحد من إطلاق الخلقية وعدمها على اللفظ موهم، ولم يأت به كتاب ولا سنة بل الذي لا نرتاب فيه أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق. والله أعلم. انتهى باختصار.

*** قوله: «وتجلى للجبل فصار دكا من جلاله».**

* **الشرح**: يشير المصنف بهذا إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وصفة التجلي ثابتة لله، يتجلى ربنا كما يليق به جل جلاله. وأما ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، حيث قال: حدثنا أبو المثنى معاذ بن معاذ العنبري، قال: حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ قال: قال هكذا يعني أنه أخرج طرف الخنصر... الحديث. ذكره الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح».

فهذه الإشارة من النبي ﷺ لا يفهم منها تكييف تجلي الله، وإنما هي لبيان أن الله

تعالى يتجلى حقا، كما أن طرف خنصره ﷺ أخرجه حقا لا مجازا. ولا تكييف في هذا، بل إنما فيه رد على منكري الصفات، كالجهمية ومن شاكلهم، القائلين بأن صفات الله مجاز لا حقيقة لها.

ومثل هذه الإشارة ما جاء عنه ﷺ في صفة السمع والبصر لله. فقد أخرج أبو داود في «سننه»: حدثنا علي بن نصر، ومحمد بن يونس النسائي، المعنى، قالا: أخبرنا عبد الله بن يزيد المقرئ، أخبرنا حرملة يعني ابن عمران، حدثني أبو يونس سليم بن جبير مولى أبي هريرة، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ قال: رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه... الحديث. ذكره الشيخ مقبل في «الجامع» ثم قال: صحيح على شرط مسلم. انتهى.

فهذه الإشارة من النبي ﷺ لا يجوز، أيضًا، أن يفهم المراد منها التكييف لصفة السمع والبصر لله! وإنما يفهم منها ما فهم من الإشارة المذكورة في الحديث السابق: أي؛ أن لله سمعا وبصرا حقا لا مجازا، كما أن للنبي ﷺ سمعا وبصرا حقا لا مجازا. وهذا فيه، كما في الحديث السابق، رد على الجهمية ومن شاكلهم في نفي الصفات. وهذا الفهم من هذه الإشارة النبوية هو الذي لا يليق بالله غيره، وهو الذي فهمه أبو داود أيضًا. فإنه قال بعد إخراجه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا: وهذا رد على الجهمية. انتهى.

وبهذا يظهر أن مراد المصنف بقوله: «وتجلى للجبل...» الرد على الجهمية، كما أن مراده بقوله بعده: «وأن القرآن كلام...» كذلك. ويكون قد رد بقوله: «كلم موسى...» على أصل الجهمية: الجعد بن درهم، وبهذا تظهر مناسبة ذكر صفة التجلي أثناء الكلام على صفة الكلام. فلله در هذا الإمام، ابن أبي زيد القيرواني، كيف يتحرى المناسبة في الرد على أهل البدع!

*** قوله: «الايمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا، ومقادير الأمور بيده ومصدرها عن قضائه».**

* **الشرح**: هذا الركن السادس من أركان الإيمان. وذكر الشطر الأول من كلام

المصنف في حديث جبريل، عليه السلام. أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» ؛ عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولفظه: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

فكل شيء خلقه الله بقدره، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر]، و«كل» لفظة تفيد العموم، فتشمل الخير والشر. وتتضمن هذه الآية الرد على المجوس المثبتين خالقين: خالق للخير وخالق للشر. فليس هناك إلا خالق واحد وهو الله، وما سواه مخلوق، قال تبارك وتعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١١﴾﴾ [لقمان].

ولا يفهم مما سبق أن في أفعال الله شرا، بل أفعاله -سبحانه وتعالى- كلها خير وحكمة. فالشر الموجود في المخلوق سببه عدم توفيق الله له للخير؛ فلما لم يوفق لذلك حصل منه شر. قال ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: فاعلم أن الشر كله يرجع إلى العدم وهو من هذه الجهة شر. وأما من جهة وجوده المحض: فلا شر فيه. مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير، من حيث هي موجودة. وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها... فعلم أن جهة الشر فيه: نسبة إضافية. فإنه سبحانه لا يخلق شرا محضا من جميع الوجوه والاعتبارات، وفي خلقه مصالح وحكم باعتبارات أخر، أرجح من اعتبارات مفاسده. بل الواقع منحصر في ذلك. فلا يمكن في جناب الحق -جل جلاله- أن يريد شيئًا يكون فسادا من كل وجه بكل اعتبار، لا مصلحة في خلقه بوجه ما. هذا من أبين المحال، فإنه سبحانه بيده الخير، والشر ليس إليه. بل كل ما إليه فخير. والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه. فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شرا. انتهى باختصار من «المدارج» (٢/ ١٦٤).

والمقصود من هذا؛ أن الشر الذي صدر من هذا المخلوق إنما سببه عدم توفيق الله له للخير. فلما وكل الله هذا المخلوق إلى نفسه صدر منه شر؛ إذ الأمر كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]. فبالنظر إلى وجود هذا المخلوق نسب إلى الله؛ إذ هو -سبحانه وتعالى- الذي أوجده لما له فيه من الحكمة. وبالنظر إلى أن الشر الذي حصل منه سببه عدم توفيق الله، فلا ينسب إلى الله. لأن أصل ذلك الشر العدم، والعدم لا ينسب إلى الله. قال ابن القيم: والشر الذي فيه: من عدم إمداده

-أي: إمداد الله- بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشيء حتى ينسب إلى من بيده الخير. فإن أردت مزيد أيضًاح لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد، والإعداد، والإمداد. فهذه هي الخيرًات وأسبابها. فإيجاد السبب خير، وهو إلى الله. وإعداده خير، وهو إليه أيضًا. وإمداده خير، وهو إليه أيضًا. فإذا لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل -أي: إلى الله-... انتهى من المرجع السابق (٢/ ١٦٥).

فالخير الذي يحصل من المخلوق هو بسبب توفيق الله له، ولولا ذلك لحصل من العبد الشر. فلو خلى الله بين العبد ونفسه لحصل منه شر، ولهذا علمنا النبي ﷺ أن نتعوذ بالله من شر أنفسنا، كما علم حصينا رضي الله عنه أن يقول: «**اللهم قني شر نفسي**». أخرج الإمام النسائي في «عمل اليوم والليلة»، ما قال فيه: أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا عبيدالله بن موسى، عن إسرائيل، عن منصور، عن ربعي، عن عمران بن حصين، عن أبيه، قال: أتى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، عبد المطلب خير لقومك منك، كان يطعمهم الكبد والسنام، وأنت تنحرهم. قال: فقال ما شاء الله، فلما أراد أن ينصرف، قال: ما أقول؟ قال: «**قل: اللهم قني شر نفسي، واعزم لي على رشد أمري**» فانطلق ولم يكن أسلم، ثم إنه أسلم، فقال: يا رسول الله، إني كنت أتيتك فقلت: علمني، فقلت: «**قل: اللهم قني شر نفسي، واعزم لي على رشد أمري**» فما أقول الآن حين أسلمت؟ قال: «**قل: اللهم قني شر نفسي، واعزم لي على رشد أمري، اللهم اغفر لي ما أسررت، وما أعلنت، وما أخطأت، وما عمدت، وما علمت، وما جهلت**». وذكر هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وصححه. وفيه أن حصينا رضي الله عنه لما دعا بهذا الدعاء؛ استجاب الله له، ووفقه للخير، ووقاه شر نفسه، فأسلم بعد أن كان كافرًا. وهذا الخير حصل بسبب توفيق الله، وعدم تخلية الله بين العبد وبين نفسه.

وكان من هديه ﷺ أنه كان يفتح خطبه بقوله: «**ونعوذ بالله من شرور أنفسنا**».

وحاصل الأمر أن الله خلق الخير وخلق الشر، على التفصيل المذكور آنفا، والإيمان بذلك كله واجب، بل ركن من أركان الإيمان.

لكن في الرضا بذلك تفصيل لابد منه. فمن الرضا بالقدر ما هو واجب، ومنه ما

هو مستحب، ومنه ما هو حرام... قال ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: فالرضا بالقضاء الديني الشرعي واجب، وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان. فيجب على العبد أن يكون راضيا به بلا حرج، ولا منازعة ولا معارضة، ولا اعتراض. قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]. فأقسم: أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله، وحتى يرتفع الحرج من نفوسهم من حكمه، وحتى يسلموا لحكمه تسليما. وهذا حقيقة الرضا بحكمه.

والرضا بالقضاء الكوني القدري، الموافق لمحبة العبد وإرادته ورضاه -من الصحة، والغنى، والعافية، واللذة- أمر لازم بمقتضى الطبيعة. فليس في الرضا به عبودية. والرضا بالقضاء الكوني القدري، الجاري على خلاف مراد العبد ومحبته -مما لا يلائمه، ولا يدخل تحت اختياره- مستحب. والرضا بالقدر الجاري عليه باختياره -مما يكرهه الله ويسخطه، وينهى عنه- كأنواع الظلم والفسوق والعصيان: حرام يعاقب عليه. وهو مخالف لربه تعالى، فإن الله لا يرضى بذلك ولا يحبه. انتهى باختصار من «المدارج» (٢/ ١٥٩، ١٦٠).

*** قوله: «علم كل شيء قبل كونه».**

* **الشرح**: للقدر أربع مراتب، وقد أشار المصنف في هذه المقدمة إلى كل واحدة منها. قال الشيخ الفوزان، في «شرحه على الأصول الثلاثة» (ص: ١٦٨): والإيمان بالقدر يتضمن أربع درجات من لم يؤمن بها كلها فليس مؤمنًا بالقدر: المرتبة الأولى: العلم: بأن الله علم كل شيء في الأزل. المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة في اللوح المحفوظ: وهي أن الله كتب كل شيء في اللوح المحفوظ، فما يجري شيء إلا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ. المرتبة الثالثة: مشيئة الله النافذة: وهي أن الله سبحانه يشاء الشيء ويريده، فما من شيء يحدث إلا وقد شاءه الله وأراده كما في اللوح المحفوظ، وكما علمه سبحانه وتعالى. المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق والإيجاد: الله خالق كل شيء. انتهى باختصار. أما المرتبة الأولى؛ فقد صرح بها المصنف هنا بقوله: «علم كل شيء قبل كونه». وأما الثانية؛ فالإشارة إليها فيما سبق بقوله: «وما

تسقط من ورقة -إلى قوله:- إلا في كتاب مبين». وأما الثالثة والرابعة؛ فتصريح المصنف بهما بقوله بعد: «تعالى الله أن يكون في ملكه ما لا يريد -إلى قوله:- أو يكون أحد من خلقه خالقًا لشيء».

*** قوله: «فجرى على قدره».**

* الشرح: فلا يكون في الكون إلا ما قدره سبحانه وتعالى وأراده. وتجري أقدار الله على المخلوقين وفقا لذلك، سواء أحب العبد ذلك أم لا. وإذا علم العبد ذلك؛ بلغ حقيقة الإيمان. قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: حدثنا هيثم، قال: حدثنا أبو الربيع، عن يونس، عن أبي إدريس، عن أبي الدرداء رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**لكل شيء حقيقة، وما بلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه**». ذكر هذا الحديث الإمام مقبل في «الجامع الصحيح»، وحسنه.

*** قوله: «لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد».**

* الشرح: تضافرت الأدلة على أن ما من عبد إلا وقد كتب الله مكانه من الجنة؛ أو النار. ففي «الصحيحين» عن علي رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة، إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا وقد كتبت شقية أو سعيدة**» قال، فقال رجل: يا رسول الله! أفلا نمكث على كتابنا، وندع العمل؟ فقال: «**من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة، فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة**». فقال: «**اعملوا فكل ميسر، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة**». الحديث.

فهذا الحديث صريح في الإنكار على من ترك العمل بحجة أن القدر قد كتب، فلا فائدة في إتعاب النفس في العمل! وقد أمر النبي ﷺ بالعمل مع أن القدر سبق في علم الله، فلا يقع إلا ما علمه الله تبارك وتعالى.

وأيضًاح ذلك أن العبد لا يعلم ما كتب له من شقاوة أو سعادة، بل هذا مما

استأثره الله في علم الغيب. فلا أحد يستطيع أن يقول: أنا من أهل السعادة أو أنا من أهل الشقاوة، ومن زعم ذلك فقد كذب؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾ [لقمان: ٣٤]. لكن، في الوقت نفسه، يعلم العبد أنه إذا أراد أن يكون من السعداء لزمه أن يسلك طريق السعداء، ويعمل بعملهم، ويسعى في ذلك. وإن كان من السعداء في علم الله، سيوفقه لعملهم حتى يموت على ذلك. فيوفقه الله فضلا منه لما يعلم أنه أهل للتوفيق.

وإن علم الله أنه من أهل الشقاوة، فلا يوفقه عدلا منه لما علم من باطنه أنه لا يستحق ذلك، ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصف: ٥]. وقد يوفقه للعمل الصالح، فيما يبدو للناس، لكن لا يوفقه للاستمرار على هذا. فقبل أن يموت، يعمل بعمل أهل النار فيدخلها، لما سبق في علم الله أنه ليس من أهل السعادة.

قال الإمام الألباني في «الفتاوى المهمة» (ص: ٢٦٩): ولا تجد أحدا من هؤلاء الذين يتمسكون بالقدر فيما يتعلق بالضلال الذي وقعوا فيه يعتزلون فيه عن ضلالهم، لا أحد منهم يجلس في بيته فيقول الرزق يأتيني في البيت لأنه مقدر، لماذا؟ لأنهم يعلمون بالتجربة أن المسبب مربوط بالسبب، هذا الواقع في أمور الدنيا مع الناس، هو الواقع تماما في أمور الآخرة مع رب الناس، فالذي يدخل الجنة لا يدخلها بأعمال أهل النار وإنما بأعمال أهل الجنة.

فالذي يريد أن يتعلق بأمر غيبي قضاء وقدرا ويتواكل عليه ولا يعمل بالخير الذي يريده فهذا إنسان صاحب هوى وصاحب غرض، أكبر دليل على ذلك أنه يجمع بين متناقضين في نفسه، فهو فيما يتعلق بالأعمال الشرعية جبري محض وفيما يتعلق بالأسباب المادية يسعى ويكد ويتعب لأنه يؤمن أنه إذا لم يسع وراء رزقه لا يأتيه الرزق إلى بيته. انتهى باختصار.

وبعد أن بين المصنف العقيدة الصحيحة في ما يتعلق بالقدر أشار إلى ضلال طائفتين في هذا الباب: القدرية، والجبرية.

أشار إلى الأولى بقوله: «تعالى الله أن يكون في ملكه ما لا يريد»، وإلى الثانية بقوله: «الباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم».

فمنشأ ضلال القدرية عدم التفريق بين محبة الله وبين إرادته سبحانه وتعالى. فادعت أن المحبة والإرادة شيء واحد، فلا يريد الله إلا ما يحب، ولا يحب إلا ما يريد.

لكن، في الواقع، نشاهد المعاصي، والفسوق، والكفر، كما أننا نشاهد وجود القائمين بذلك من عصاة، وفساق، وكفار. وهذه الأمور لا يحبها الله، بل يكرهها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ١٩٠﴾ [البقرة]، وإلى غير ذلك من الآيات...

فيلزم -على مذهب القدرية- أن لا يريد الله هذه الأمور؛ لأن الله لا يحبها كما نص عليه القرآن. وحينئذ، يلزمهم أن يقولوا: إنه يقع في ملك الله ما لا يريده! ولما كان الشر يجر بعضه بعضا، أوصل القدرية، عدم تفريقهم بين المحبة والإرادة إلى ضلال أعظم منه: فاضطروا أن يقولوا: إن كل إنسان يخلق أفعال نفسه. فالكافر هو خالق لكفره، والفاسق لفسقه، والعاصي لمعصيته... فأثبتوا مع الله خالقين. فوقعت القدرية في شرك لم يقع فيه المشركون الأولون: أشركوا مع الله في الربوبية، والأسماء والصفات.

وبهذا فاقت القدرية المجوس في عقيدتهم أن هناك خالقين اثنين؛ أحدهما: خالق الخير، والآخر: خالق الشر. فلم تكتف القدرية من إثبات خالقين فقط كما فعلت المجوس، بل أثبتت عددا من الخالقين يوافق عدد المخلوقين؛ إذ كل مخلوق -على مذهبهم- يخلق أفعال نفسه. وهذا هو السر في تسمية القدرية مجوس هذه الأمة. إذ أثبتوا مع الله خالقين غيره، كما أن المجوس أثبتت خالقًا آخر مع الله يخلق الشر. تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرًا!

وإنما الحق في هذا الباب أن يفرق بين مشيئة الله وإرادته، وبين محبته. وأنه لا يقع في ملك الله إلا ما يريد؛ فكفر الكافر، وفسق الفاسق، وعصيان العاصي لا يقع في ملك الله إلا بعد إرادته ومشيئته، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]. فالله سبحانه وتعالى يريد كفر الكافر، وفسق الفاسق، وعصيان العاصي إرادة كونية لا شرعية.

وهو يبغض ولا يرضى الكفر، والفسق، والعصيان. لكن العبد لما خلق الله له من الإرادة والقدرة على فعل الكفر، والفسق، والعصيان يريد ذلك فيفعله، إلا أن إرادته تحت إرادة الله، فلا يقع في ملك الله إلا ما أراده: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.

[التكوير: ٢٩]

وأما الجبرية فهم قابلوا القدرية بالغلو، لكن في الجانب الآخر. قالت القدرية: العبد هو الخالق لأفعاله، وقابلت الجبرية هذا الضلال فقالوا: لا إرادة للعبد ألبتة، بل هو مجبور لا خيرة له! وأفعاله في الحقيقة، ليست له، وإنما الله هو الذي جبره عليها؛ فجبره على الكفر، والفسق، والعصيان.

وهذا باطل يرده صريح القرآن؛ إذ الله أثبت للعبد إرادة ومشيئة، حيث قال جل في علاه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. إلا أن مشيئة العبد وإرادته مقيدة بمشيئة الله. وأشار المصنف إلى الرد على الجبرية بقوله هنا: «الباعث الرسل إليهم».

ومن المعلوم أن الحكمة في ذلك أن يرشد الرسل أقوامهم إلى عبادة الله وحده، ويحذرهم عن مخالفة الله. ثم العبد هو الذي يسلك طريق أهل الجنة -بعد توفيق الله إياه- إن أراد النجاة لنفسه، أو يسلك طريق أهل الجحيم إن أراد الهلاك لنفسه.

ولو كان الأمر كما ادعت الجبرية لما كان في إرسال الرسل فائدة، ولا كانت فيه هذه الحكمة. إذ على مذهبهم الباطل، المجبور على فعل الخير، مجبور على ذلك سواء جاء إليه الرسول يرشده إلى ذلك أم لا، والمجبور على فعل الشر، مجبور على ذلك سواء جاء إليه الرسول يحذره من ذلك أم لا!

*** قوله: «تعالى الله أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، أو يكون أحد من خلقه خالقًا لشيء، وأنه ما ثم خالق إلا هو رب العباد ورب أعمالهم».**

* الشرح: وفقا لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات]؛ فالله هو الخالق لعباده، والخالق لأفعالهم. فنسبة أفعال العباد إلى الله نسبة خلقها إلى خالقها. فالله هو الذي خلق العبد الفاعل لعمله، وخلق إرادته للفعل، وخلق ذلك الفعل فأوجده

من العدم إلى الوجود. فمن هذه الجهات ينسب فعل العبد إلى رب العباد.

وأما نسبة الفعل إلى العبد فهي نسبة الكسب إليه لأنه الكاسب لأفعاله، كما نسبها الله إلى عباده؛ فقال: ﴿كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ٢١﴾ [الطور]. فالعبد يعمل العمل لما له من الإرادة على ذلك. وإن كانت هذه الإرادة من خلق الله، لكنه مخير في فعله تركا وعملا، وإرادته تحت إرادة ربه، كما سبق.

فإضافة الفعل إلى العبد في القرآن، والسنة، إضافة الكسب إلى كاسبه، لا إضافة الفعل إلى خالقه، كما تدعيه القدرية النفاة. وقد رد عليهم المؤلف هنا بقوله: «تعالى الله أن...يكون أحد من خلقه خالقًا لشيء».

ومذهب أهل السنة والجماعة في إرادة العبد لفعله إرادة مقيدة بإرادة الله، ومشيئته، ولهذا قال المؤلف هنا: «تعالى الله أن يكون في ملكه ما لا يريد». فهو مخير غير مجبور، لكن تخيير مقيد بإرادة الله ومشيئته! فليس الأمر كما ادعت الجبرية أنه لا تخيير للعبد ألبتة!

فمذهب أهل السنة والجماعة وسط بين مذهب القدرية النفاة خلق الله لأفعال العباد، وبين مذهب الجبرية النفاة لإرادة العبد مطلقا. قال ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: والحق في نفس الأمر: نسبة الأفعال إلى الفاعلين قياما ومباشرة، وصدورا منهم. وذلك محل الأمر والنهي، والثواب والعقاب. والقدح في ذلك مستلزم لإبطال الشرع والجزاء. فإن الشرع إنما أمر بأفعالنا ونهى عنها. والجزاء إنما ترتب عليها. فشهود أفعالنا كذلك من تمام الإيمان بالشرع والجزاء. ونسبتها إلى الرب تعالى، قضاء وقدرا، وخلقًا للأسباب التي منها إرادتنا وقدرتنا. فلم يجبرنا عليها ولم يكرهنا. بل خلقها بما أعطانا من القدرة والإرادة، اللتين هما من أسباب الفعل. انتهى من «المدارج» (٢/ ٢٣٤).

*** قوله: «والمقدر لحركاتهم وآجالهم».**

* الشرح: من الأمور التي قد قدرها الله على خلقه: وفاتهم عند انتهاء آجالهم، بحيث لا يزاد في ذلك، ولا ينقص منه، مما يدل على كمال علم الله بمخلوقاته. فلكمال علمه -سبحانه وتعالى- بمخلوقاته، قد قدر لكل واحد منهم أجلا واحدا لا يغير، ولا يبدل، قال تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩].

فكل مخلوق يستوفي أجله الذي قسمه الله لـه، لا ينقص منه لحظة، قال تعالى: ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ﴾ [إبراهيم: ١٠]. وكذلك لا يزاد فيه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُۚ﴾ [نوح: ٤]، وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾﴾ [الرعد]. وهذا كله يدل على كمال علم الله بمخلوقاته؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك]، ويدل على أن كل مخلوق له أجل واحد لا يتعدد.

وخالف هنا المعتزلة فيما يتعلق بالمقتول، نقل ابن أبي العز عنهم، في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص: ١٤١): وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يقتل، لعاش إلى أجله، فكان له أجلان. انتهى. وهذا قول بلا علم، ورجم بالغيب، كما قال ابن أبي العز بعدما نقلناه آنفا: وهذا باطل، لأنه لا يليق أن ينسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلا يعلم أنه لا يعيش إليه ألبتة. انتهى.

فسبحان الله الذي تمت حكمته، ربط بين السبب والمسبب؛ فجعل لانتهاء أجل كل مخلوق سببًا. فهذا ينتهي أجله بالموت في منامه، وهذا بموت بغتة، وهذا بالمرض، وهذا بالقتل، وهذا بالشهادة... وكل ذلك يعلمه الله، ويعلم أجل كل مخلوق. وقدر عليه -سبحانه وتعالى- أن يموت في الأجل الذي علمه، وكتبه في اللوح المحفوظ عند وجود السبب الذي مات به، وقد علم الله هذا السبب، وكتبه في اللوح، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًاۗ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

ومن أمعن النظر في هذا القول للمعتزلة تجلى له أن وراء هذا الباطل ادعاء أن الله لا يعلم أجل هذا المقتول بعينه. وإنما كان الله مترددا بين أجلين، فلما قتل تعين أجله عند الله! فما أقرب هذا القول بقول القدرية النفاة عن الله علمه بما يقع في ملكه. وأنه سبحانه لا يعلم ذلك إلا بعد وقوعه. وقد قيل إن المعتزلة في باب القدر على معتقد القدرية. ويؤيد هذا ما قاله شيخ الإسلام، حين تكلم عن معنى العدل عند المعتزلة، كما في «مجموعة الفتاوى» (١٣/ ٣٨٧): ومعنى العدل عندهم: يتضمن التكذيب... ومنهم من ينكر تقدم العلم والكتاب، لكن هذا قول أئمتهم. انتهى المراد. وأعجب من هذا أن شيخ الإسلام قد نقل عن القدرية، في المقتول، نفس مقالة المعتزلة فيه.

فقال في «مجموعة الفتاوى» (٧/ ٩٧): ولو لم يقتل المقتول، فقد قال بعض القدرية: إنه كان يعيش. انتهى.

*** قوله: «الباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم».**

* الشرح: قد تعرضنا لذكر هذه المسألة بشيء من التفصيل في كلامنا عن قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١]، في غير هذا الموضع. وننقله هنا للفائدة: في هذه الآية بين تبارك وتعالى أن كلمته حقت على الكفار بالعذاب. وقد تضافرت الأدلة على أن الله لا يعذب أحدا إلا بعد إقامة الحجة عليه. فلما دلت الآية هنا على أن كلمة الله حقت على الكفار، الذين هم في النار، بالعذاب استلزم ذلك أن حجة الله أقيمت عليهم. كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۝٦٩ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧٠﴾ [يس]. فقوله تعالى: ﴿وَيَحِقَّ﴾: فعل مضارع منصوب لأنه معطوف على قوله تعالى: ﴿يُنذِرَ﴾. و﴿يُنذِرَ﴾ فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازا بعد لام التعليل. وعليه فتقدير الآية: «لأن ينذر من كان حيا ولأن يحق القول على الكافرين».

وبهذا ظهر أن العلة في إنزال القرآن: إنذار من كان حيا، وحق القول على الكافرين، أي؛ إقامة الحجة عليهم. قال الحافظ ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧٠﴾: أي: هو رحمة للمؤمنين، وحجة على الكافرين. انتهى من تفسيره.

فتبين أن كلمة عذاب الله حقت على الكفار، بعدما حقت عليهم كلمة حجة الله. قال ابن القيم في «المدارج» (١/ ١٨٢):... ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧١﴾ [الزمر: ٧١]، وكلمته سبحانه، إنما حقت عليهم بالعذاب بسبب كفرهم. فحقت عليهم كلمة حجته، وكلمة عدله بعقوبته. انتهى.

وإقامة حجة الله تكون بالأمرين اللذين ذكرهما الله في الآية التي حديثنا عليها. أولهما: مجيء الرسول. والثاني: بلوغ الآيات والإنذار.

وبهذين الأمرين أقام الله حجته على الكافرين الذين في النار، حيث سئلوا عنهما فأجابوا بالإيجاب. قال تبارك وتعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ إلى

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾، فهذا هو الأمر الأول، ودلالة الآية عليه ظاهرة. ثم قال تعالى: ﴿يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ﴾، وهذا هو الأمر الثاني. ولا بد لتلاوة آيات الله، والإنذار، من تال، ومنذر، والذين يقومون بهاتين الوظيفتين أتم القيام هم الرسل. فمجيء الرسل يتضمن تلاوة آيات الله، والإنذار، وهذا يستلزم منه إبلاغ الآيات، والإنذار. وقد صرح بهذا في قوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]، قال الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: فمعنى هذا الكلام: لأنذركم بالقرآن أيها المشركون وأنذر من بلغه القرآن من الناس كلهم. انتهى.

ولابد من تقييد بلوغ الآيات، والإنذار، بكونه مفهوما لدى المنذر به. ولهذا ما أرسل الله من رسول إلى قوم إلا بلسانهم، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْۖ﴾ [إبراهيم: ٤]. وبهذا يتم الإنذار ويزول الإعذار، قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]. فلابد، مع بلوغ الإنذار، من حصول فهمه لدى المنذر به. وإلا لما قامت عليه الحجة! وهذا الفهم هو الذي يمكن العبد من العلم بالحجة. ثم بعد ذلك تمت حجة الله عليه سواء علم الحجة أم جهلها. قال الإمام ابن القيم، في «المدارج» (١/ ١٨٠): فإن حجة الله قامت على العبد بإرسال الرسول، وإنزال الكتاب، وبلوغ ذلك إليه، وتمكنه من العلم به. سواء علم أم جهل. فكل من تمكن من معرفة ما أمر الله به ونهى عنه. فقصر عنه ولم يعرفه. فقد قامت عليه الحجة. انتهى.

والتقييد المذكور هو الذي يفهم من ظاهر قوله تعالى: ﴿بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْۖ﴾. ويؤيد هذا التقييد اعتبار الشارع عذر من عدم الآلات التي يتم بها فهم الإنذار. كالأصم الذي لا يسمع الإنذار حتى يصل إلى قلبه فيفهمه. وكذلك الأحمق والهرم اللذان لا يعقلان ما يخاطبان به فلا يفهمانه. فهؤلاء الأصناف الثلاثة، وإن كانوا كفارا، وماتوا على ذلك، فإنهم يوم القيامة يعتذرون بعدم فهمهم لرسالة ربهم. ولهذا يمتحنون يوم القيامة: يرسل الله إليهم رسولا يأمرهم بدخول النار. فمن دخلها فقد أطاع الرسول، وتنجيه طاعته لله من النار. ومن لم يدخل النار فقد عصى الرسول،

وكان عصيانه لأمر هذا الرسول سببًا لإدخال النار. ويدل على هذا ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ؛ حيث قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن الأحنف بن قيس، عن الأسود بن سريع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن نبي الله ﷺ قال: «**أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئًا، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئًا. وأما الأحمق فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر. وأما الهرم فيقول: ربي لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئًا. وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أتاني لك رسول. فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه، فيرسل إليهم: أن ادخلوا النار. قال: فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم بردا وسلاما**». حدثنا علي، حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل هذا غير أنه قال في آخره: «**فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما، ومن لم يدخلها يسحب إليها**». ذكر الحديثين الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح»، ثم قال: هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح. انتهى.

فمن هذا يتبين أن من بلغه الإنذار، والآيات، لكن لم يتمكن من فهم ذلك فهما صحيحا؛ فإن الشارع الحكيم اعتبره من الذين لم تقم عليهم الحجة. فيمتحن يوم القيامة، ومآله بحسب جوابه: إما الجنة، وإما النار.

ثم بالنظر إلى بعثة الرسول ﷺ فالناس، في إقامة الحجة عليهم وعدمها، أقسام. فبعد بعثة الرسول ﷺ، تحقق الأمر الأول على جميع الناس؛ فإن نبينا ﷺ نبي سائر الناس منذ بعثته ﷺ إلى قيام الساعة. فإنه أرسل للناس كافة، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وأما الأمر الثاني: بلوغ الإنذار، والآيات؛ فالناس الذين ما أسلموا بعد بعثته ﷺ قسمان: إما أهل الكتاب، وإما غيرهم.

أما أهل الكتاب: فإن الأدلة تدل على أن كتابهم نص على بعثة الرسول ﷺ، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي

ﭐلتَّوۡرَىٰةِ وَﭐلۡإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. بل قد وصف ﷺ في كتابهم بأوصافه التي إذا تتبعوها وجدوها لا تتوفر إلا في شخص واحد، وهو نبينا ﷺ، وفيه قال الله جل في علاه تتميما للآية المذكورة، يصف نبيه ﷺ: ﴿يَأۡمُرُهُم بِﭑلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ﭐلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ﭐلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ﭐلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَﭐلۡأَغۡلَٰلَ ﭐلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾. وأخرج الإمام البخاري، في «صحيحه»، بسنده إلى عطاء بن يسار قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة، قال: أجل، والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن، يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرزا للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، ويفتح بها أعين عمي وآذان صم وقلوب غلف. هذا وصفه ﷺ في التوراة، وفي الإنجيل نظير هذه الأوصاف، قال الإمام إسحاق بن راهويه في «مسنده»: أخبرنا جرير وعيسى بن يونس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن العيزار بن حريث، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «والله إن محمدًا لمكتوب في الإنجيل: ليس بفظ، ولا غليظ، ولا سخاب في الأسواق، ولا يجزئ بالسيئة سيئة، ولكن يعفو أو يغفر». أخبرنا الملائي، نا يونس، نا العيزار بن حريث، عن عائشة مثله، وقال: يعفو أو يصفح. ذكر هذين الطريقين الشيخ مقبل -رحمه الله- في كتابه «الجامع الصحيح»، ثم قال: هذا حديث صحيح. انتهى.

وكذلك يعرف أهل الكتابين النبي ﷺ بأصحابه رضي الله عنهم؛ ففي كتابهم، وصفهم الله رضي الله عنهم بأوصافهم الجميلة التي يعرفون بها، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ﭐللَّهِۚ وَﭐلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ﭐلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ﭐللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ﭐلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ﭐلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ﭐلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَﭑسۡتَغۡلَظَ فَﭑسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ﭐلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ﭐلۡكُفَّارَۗ﴾ [الفتح: ٢٩]

فكل هذه الأدلة وغيرها تدل على أن أهل الكتاب يعرفون الرسول ﷺ أتم

المعرفة، وقد قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾.
[البقرة: ١٤٦]

فإذا كان أهل الكتاب يعرفون الرسول ﷺ، فإنه يلزمهم أن يعرفوا رسالته، ويبحثوا عنها، وهذا في إمكانهم. كما في إمكانهم أن يطلبوا تراجم للقرآن والسنة، بها يتم فهمهم لرسالة الرسول ﷺ. كما طلب هرقل مترجما يترجم له الرسالة التي أرسلها رسول الله ﷺ إليه. والقصة معروفة، صحيحة، قد ذكرها البخاري في كتاب الوحي من «صحيحه». وإذا كان ذلك ممكنا في زمن النبي ﷺ، ففي زمننا أسهل، لاسيما مع توفر، وتسهيل، وسائل الترجمة.

فإذا كان هذا ممكنا في زمن النبي ﷺ، وفي زمننا، دل هذا على أن حجة الله أقيمت، وحقت، على أهل الكتاب. ودل عدم بحثهم هذا -مع الإمكان- على تقصيرهم في هذا الأمر المهم، مما يزيد لإقامة الحجة عليهم قوة. وقد سبق أن نقلنا عن ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- ما يصب مصب هذا المعنى: فكل من تمكن من معرفة ما أمر الله به ونهى عنه. فقصر عنه ولم يعرفه. فقد قامت عليه الحجة. انتهى.

ولما حقت كلمة حجة الله على أهل الكتاب، ولم يسلموا، حقت عليهم كلمة الله بالعذاب، ولهذا قال رسول الله ﷺ عن أهل الكتاب: «**والذي نفس محمد بيده! لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي أو نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**». أخرجه الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فلما أثبت النبي ﷺ العذاب، والخلود في النار، لليهود والنصارى دل ذلك على أنه أقيمت عليهم الحجة.

هذا هو أصل الحكم في أهل الكتاب، ولا يخرج عن هذا الحكم إلا من لم تبلغه دعوة الرسول ﷺ ولا أمكن له ذلك -أي؛ لم يبلغه الإنذار، والآيات، ولا تمكن من العلم بذلك-. وهذا الاستثناء عن أصل الحكم مأخوذ من قوله ﷺ في هذا الحديث: «**يسمع بي**»، مع تقييد السماع بالرسول ﷺ بفهم ما بلغ المنذر به عن الرسول ﷺ. إذ هذا هو الذي يمكنه من العلم بذلك، وتقام به عليه حجة الله. وهذا التقييد مستفاد من كلام ابن القيم السابق الذكر. وقال القرطبي، في «المفهم»، شرح حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق الذكر (١٢٠): وفيه دليل على أن من لم تبلغه دعوة رسول الله ﷺ ولا أمره لا

عقاب عليه، ولا مؤاخذة... انتهى.

هذا ما يتعلق بأهل الكتاب، وأما غيرهم؛ فالحجة تقام عليهم ببلوغ دعوة الرسول ﷺ، وفهم ذلك. فإذا وجد هذا تمكنوا من العلم بالحجة، وتمت كلمة الله عليهم بالحجة. فإذا مات من هذا حاله على الكفر، فإن كلمة الله بالعذاب قد حقت عليه بعد ما حقت عليه كلمة الله بالحجة، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت]. قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللهُ-: حدثنا إسحاق بن سليمان، قال: سمعت أبا سنان، يحدث عن وهب ابن خالد الحمصي، عن ابن الديلمي، قال: وقع في نفسي شيء من القدر، فأتيت زيد ابن ثابت فسألته، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه، لعذبهم غير ظالم لهم**...» الحديث. وقد حسن الحديث الإمام مقبل في «الجامع الصحيح».

وأما قبل بعثة الرسول ﷺ، فالناس قسمان: إما أهل فترة، وإما قد أرسل إليهم رسول منهم يخاطبهم بلسانهم. فالقسم الثاني قد أقيمت عليه الحجة بنص قوله تبارك وتعالى: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾.

[النساء: ١٦٥]

وأما أهل الفترة، فحالهم مبسوط في كتب أصول الفقه. وقد ذكر هذه المسألة الإمام الشنقيطي في كتابه «أضواء البيان»، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ۝١٥﴾ [الإسراء]، بما يشفي العليل ويروي الغليل. فأفاد -رَحِمَهُ اللهُ- وأجاد.

ونورد هنا ملخص ما ذكره؛ حيث قال: قوله تعالى: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥] فصرح في هذه الآية الكريمة: بأن لا بد من أن يقطع حجة كل أحد بإرسال الرسل مبشرين ومنذرين. وقوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ﴾ [المائدة: ١٩]، وقوله جل وعلا: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٧١﴾ [الزمر]، إلى غير

ذلك من الآيات الدالة على أن جميع أهل النار أنذرتهم الرسل في دار الدنيا. وهذه الآيات تدل على عذر أهل الفترة بأنهم لم يأتهم نذير ولو ماتوا على الكفر. وبهذا قالت جماعة من أهل العلم.

وذهبت جماعة أخرى من أهل العلم إلى أن كل من مات على الكفر فهو في النار ولو لم يأته نذير. فمن الآيات التي استدلوا بها قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ۝١٨﴾ [النساء]. وظاهر جميع هذه الآيات العموم.

ومن الأحاديث الدالة على أن الكفار لا يعذرون في كفرهم بالفترة ما أخرجه مسلم في صحيحه: عن أنس رضي الله عنه: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، أَين أبي؟ قال: «**في النَّار**» فلما قفى دعاه فقال: «**إنَّ أَبي وأباك في النَّار**». إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على عدم عذر المشركين بالفترة.

وهذا الخلاف مشهور بين أهل الأصول: هل المشركون الذين ماتوا في الفترة وهم يعبدون الأوثان في النار لكفرهم أو معذورون بالفترة؟

وممن ذهب إلى أن أهل الفترة الذين ماتوا على الكفر في النار: النووي. وأجاب أهل هذا القول عن قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ۝١٥﴾ [الإسراء] من أربعة أوجه: الأول - أن التعذيب المنفي في قوله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾ إنما هو التعذيب الدنيوي. كما وقع في الدنيا من العذاب بقوم نوح،...فلا ينافي ذلك التعذيب في الآخرة. ونسب هذا القول القرطبي إلى الجمهور. والوجه الثاني - أن محل العذر بالفترة المنصوص في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾ في غير الواضح الذي لا يخفى على أدنى عاقل. أما الواضح الذي لا يخفى على من عنده عقل كعبادة الأوثان فلا يعذر فيه أحد. لأن الكفار يقرون بأن الله هو ربهم. ويتحققون كل التحقق أن الأوثان لا تقدر على جلب نفع ولا على دفع ضر. كما جاءت الآيات القرآنية بأنهم وقت الشدائد يخلصون الدعاء لله وحده. لعلمهم أن غيره لا ينفع ولا يضر. الوجه الثالث - أن عندهم بقية إنذار مما جاءت به الرسل. وأن الحجة قائمة عليهم بذلك. وجزم بهذا النووي. الوجه الرابع - ما جاء من الأحاديث الدالة على أن بعض أهل الفترة في النار.

وأجاب القائلون بعذرهم بالفترة عن هذه الأوجه. فأجابوا عن الأول، من وجهين: الأول – أنه خلاف ظاهر القرآن. لأن ظاهر القرآن انتفاء التعذيب مطلقًا. الوجه الثاني – قوله: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك] وهو دليل على أن جميع أفواج أهل النار ما عذبوا في الآخرة إلى بعد إنذار الرسل. وأجابوا عن الوجه الثاني – بنفس الجوابين المذكورين آنفًا. لأن الفرق بين الواضح وغيره مخالف لظاهر القرآن، فلا بد له من دليل. وأجابوا عن الثالث – بأنه قول باطل بلا شك. لأن مقتضاه أنهم أنذروا على ألسنة بعض الرسل والقرآن ينفي هذا نفيًا باتًّا. كقوله في القصص: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَـٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٤٦]. وأجابوا عن الوجه الرابع – بأن تلك الأحاديث الورادة في صحيح مسلم وغيره أخبار آحاد يقدم عليها القاطع، وهو قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]. انتهى باختصار، وتصرف يسير.

ثم ذكر الإمام الشنقيطي نزاعا بين القائلين بتعذيب أهل الفترة إذا ماتوا على الكفر وبين القائلين بعدم تعذيبهم. وفي الحقيقة، هو اعتراض قوي على الجواب عن الوجه الرابع السابق ذكره قريبا. ومضمون ذلك: أن القرآن نص في غير ما آية على أن الله لا يعذب أحدا إلا بعد الإنذار. ففي هذا إشارة إلى أن علة عدم التعذيب هو عدم الإنذار. ومن المقرر في علم الأصول: أن الحكم يدور مع علته سلبا أو إيجابا؛ فمتى وجدت العلة وجد الحكم، ومتى انعدمت انعدم الحكم.

وحديث أنس رضي الله عنه، في مسلم: «**إن أبي وأباك في النار**» يشكل على هذا. لأن أبا النبي ﷺ كان قبل بعثة الرسول ﷺ، ومات في زمن الفترة. فلا يمكن أن يأتيه الإنذار، الذي تقام به عليه حجة الله، فالظاهر أنه معذور بعدم الإنذار، وهذا يقتضي عدم تعذيبه. لكن أكد النبي ﷺ في هذا الحديث أنه في النار. فدل ذلك على تخلف الحكم عن علته، لكن لوجود حديث أنس رضي الله عنه الذي يخرج هذا الفرد عن أصل الحكم مع وجود العلة! وهذا ما يسمى، عند الأصوليين، بالنقض.

واختلفوا في ذلك: هل تخلف الحكم عن العلة لدليل هو إبطال للعلة، أو

تخصيص لها؟ ففي ما يتعلق بمسألتنا لا يجوز أن يقال: إن النقض إبطال للعلة. لأن العلة، التي هي عدم الإنذار، للحكم، الذي هو عدم التعذيب، قد دل عليها القرآن، كما سبق أيضًاحه. وحينئذ، لم يبق إلا أن يقال: تخلف الحكم عن العلة تخصيص للعلة. بمعنى أن الفرد المذكور في حديث أنس ﵁، في «صحيح مسلم»، يخصص عدم الإنذار الموجب لعدم التعذيب. وهذا قد يكون لمانع منع من تأثير العلة، أو لفقد شرط تأثير العلة.

ومن هنا يأتي الجواب عن تعذيب أبي النبي ﷺ، وأمثاله، بالنار مع كونهم معذورين قبل الإنذار؛ إذ هم قد وجدوا في زمن الفترة. كما دل عليه حديث الأسود ابن سريع ﵁؛ أن نبي الله ﷺ قال: «...**ورجل مات في فترة...فيقول: رب ما أتاني لك من رسول**» الحديث. ففيه دليل على أن من مات في الفترة لا يدخل النار، ولا الجنة، إلا بعد امتحانه يوم القيامة، ومصيره بحسب جوابه.

وهذا أمر غيبي لا يمكن لأحد أن يطلع عليه لا النبي ﷺ، ولا غيره، قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. فلما جزم النبي ﷺ بأن أباه في النار، مع أنه من أهل الفترة؛ علم أن هذا الأمر الغيبي أظهر الله نبيه ﷺ عليه، وقد قال تبارك وتعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن]. فالله أطلع نبيه ﷺ على مصير أبيه لأنه عالم -سبحانه وتعالى- بمصيره، وبجوابه، يوم القيامة، حين يمتحنه بإرسال رسول إليه، وإلى غيره من أهل الفترة. والله عالم بما لم يكن حين يكون كيف يكون، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. ومن هذا الباب قول النبي ﷺ: «إن أبي وأباك في النار»، وهو دليل يخصص علة عدم الإنذار الموجب لعدم التعذيب بالنار.

ويقال مثل هذا في كل من كان من أهل الفترة ودل الدليل على أنه من أهل النار. كأم النبي ﷺ، فإن الدليل دل على أنها ليست أهلا للاستغفار. أخرج الإمام مسلم؛ عن أبي هريرة ﵁ قال: زار رسول الله ﷺ قبر أمه فبكى، فأبكى من حوله، فقال: «**استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي**،...» الحديث. وقد دل القرآن على أن

الذي لا يكون أهلا للاستغفار هو المشرك، صاحب الجحيم، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾ [التوبة].

ومما يؤيد أن إخبار النبي ﷺ عن حال أبيه وحي من الله: إخباره ﷺ بالرؤيا عن غير أبيه من أهل الفترة أنهم في النار. أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار**». وقد ثبت عن عبيد بن عمير، أحد كبار التابعين، أنه قال: رؤيا الأنبياء وحي، ثم قرأ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]. أخرج الأثر البخاري في «صحيحه». وثبت في الصحيحين، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا...

وبعد هذا الجواب، يتضح أن الصواب في مسألة أهل الفترة الذين ماتوا على الكفر ما قاله الإمام الشنقيطي في آخر بحثه: الظاهر أن التحقيق في هذه المسألة التي هي: هل يعذر المشركون بالفترة أو لا؟ هو أنهم معذورون بالفترة في الدنيا، وإن الله يوم القيامة يمتحنهم بنار يأمرهم باقتحامها. فمن اقتحمها دخل الجنة وهو الذي كان يصدق الرسل لو جاءته في الدنيا. ومن امتنع دخل النار وعذب فيها، وهو الذي كان يكذب الرسل لو جاءته في الدنيا. لأن الله يعلم ما كانوا عاملين لو جاءتهم الرسل. وإنما قلنا: إن هذا هو التحقيق في هذه المسألة لأمرين:

الأول: أن هذا ثبت عن رسول الله ﷺ، وثبوته عنه نص في محل النزاع. فلا وجه للنزاع ألبتة مع ذلك.

الأمر الثاني: أن الجمع بين الأدلة واجب متى أمكن بلا خلاف. انتهى من كلامه باختصار.

ونستطرد هنا بذكر ما يتعلق بالمسلمين الذين يقعون في الشركيات، هل يعذرون بالجهل...؟ لشيخ الإسلام كلام موجز مفيد في هذه المسألة، فلنذكره هنا؛ حيث قال: ونحن نعلم بالضرورة أن رسول الله ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدا من الأموات لا الأنبياء ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور،

وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله تعالى ورسوله. لكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ. انتهى من «الرد على البكري» (٢/ ٦٢٩، ٦٣٠) بواسطة الحاشية الأولى من «شرح القواعد الأربع» لمحمد أمان الجامي (ص: ١٠٥).

*** قوله: «ثم ختم الرسالة والنذارة والنبوة بمحمد نبيه ﷺ فجعله آخر المرسلين بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا».**

* الشرح: وهذا الذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ومن ادعى النبوة بعد النبي ﷺ فهو كافر، مكذب بالقرآن.

وقد أولت طائفة ضالة هذه الآية، كما نقله عنهم الإمام الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «الصحيحة»، تحت حديث (٤٧٣): ولقد ضلت طائفة زعمت بقاء النبوة واستمرارها بعده ﷺ، وتأولوا -بل عطلوا- معنى هذا الحديث -إشارة من الإمام الألباني إلى حديث: «ليس يبقى بعدي من النبوة إلا الرؤيا الصالحة» - ونحوه مما في الباب، وكذلك حرفوا قول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] بمثل قولهم:أي: زينة النبيين! وتارة يقولون: هو آخر الأنبياء المشرعين! ويقولون ببقاء النبوة غير التشريعية!انتهى.

قلت: إذا حرفوا هؤلاء الضلال هذه الآية فما عسى أن يقولوا في قوله ﷺ لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي**»، متفق عليه من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. فلا يمكن أن يقال: إن المراد به زينة الأنبياء، ولا كذلك أنه يحتمل أن يكون نفي النبوة فيه نفي نبوة التشريع فقط لا غيرها من أنواع النبوة. إذ قوله ﷺ في هذا الحديث: «**نبوة**» نكرة في سياق النفي فتعم جميع أنواع النبوة التشريعية وغيرها -إن افترضنا وجود النبوة غير التشريعية-.

ولا إخال أن يكون مراد الإمام الألباني بهذه الطائفة المذكورة القاديانية. فإنه قال في كتابه «قصة المسيح الدجال» (ص: ٢٣): وكالقاديانية الذين يؤمنون -زعموا- بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ الآية؛ ثم يقولون ببقاء النبوة ومجيء أنبياء كثيرين

بعده ﷺ؛ منهم (ميرزا غلام أحمد القادياني)! وإذا سألتهم عن هذه الآية؛ أجابوك: ولكن خاتم النبيين؛ أي: زينتهم؛ كالخاتم زينة الأصبع!انتهى باختصار بواسطة «قاموس البدع» (ص: ٢٨٧). وميرزا هذا دجال من الدجاجلة، قال فيه الإمام الألباني في «الصحيحة»، تحت حديث (١٦٨٣): واعلم أن من هؤلاء الدجالين الذين ادعوا النبوة ميرزا غلام أحمد القادياني الهندي، الذي ادعى في عهد الاستعمار البريطاني للهند أنه المهدي المنتظر، ثم أنه عيسى عليه السلام، ثم ادعى أخيرًا النبوة، واتبعه كثير ممن لا علم عنده بالكتاب والسنة... ولهم عقائد أخرى كثيرة باطلة، خالفوا فيها إجماع الأمة يقينا،...ويتأولون نصوص القرآن المعارضة لعقائدهم تأويلا منكرا على نمط تأويل الباطنية و القرامطة... انتهى باختصار.

وقد سبق القاديانية في هذه العقيدة الباطلة ابن عربي الصوفي، فقد قال الإمام الألباني في «الصحيحة»، تحت حديث (١٩٩٩): وفي الحديث -أي؛ قوله ﷺ «في **أمتي كذابون، ودجالون...**» الحديث- رد صريح على القاديانية وابن عربي قبلهم القائلين ببقاء النبوة بعد النبي ﷺ. انتهى المراد.

وأما ما أخرجه الإمام البخاري، في «صحيحه»، بسنده إلى إسماعيل أنه قال: قلت لابن أبي أوفى رضي الله عنه: رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ؟ قال: مات صغيرا، ولو قضي أن يكون بعد محمد ﷺ نبي عاش ابنه، ولكن لا نبي بعده. وأخرج الإمام أحمد في «مسنده» نحوه، فقال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن السدي، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: لو عاش إبراهيم ابن النبي ﷺ لكان صديقا نبيا. حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه».

فهذا لا دليل فيه لقول القاديانية لأن نبوة إبراهيم ابن النبي ﷺ علقت بشرط بقاءه على قيد الحياة. وهذا الشرط محال إذ قد مات صغيرا، فلا يمكن تحققه. وحينئذ فمستحيل أن يكون بعد النبي ﷺ نبي، لا ولده، ولا غيره، كما هو ظاهر في قول ابن أبي أوفى رضي الله عنه. فتأمل تجده كذلك -إن شاء الله-!

ومثل هذا الشرط، المحال وقوعه، يسميه بعض العلماء التعليق بالمحال. ونظيره ما جاء في حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه حيث قال للنبي ﷺ: ومنا رجال

يخطون. قال: «**كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك**» الحديث. فقوله ﷺ: «**فمن وافق خطه**» تعليق بالمحال إذ لا سبيل لمن أراد معرفة الغيب بالخط أن يعلم هل هو موافق لخط ذاك النبي الذي كان يخط أم لا. فتحقق هذا الشرط محال، وحينئذ؛ الجزم بوقوع أمر غيبي باستعمال الخط محال. وعليه، أيضًا، فمعرفة الغيب بالخط في الأرض من جنس الكهانة المحرمة، ورجم الغيب.

وأما الحديث الآخر الذي أخرجه، أيضًا، البخاري، في «صحيحه» ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لم يبق من النبوة إلا المبشرات**»، قالوا: وما المبشرات؟ قال: «**الرؤيا الصالحة**». فظاهر هذا الحديث أنه حجة لقول القاديانية القائلين ببقاء النبوة الغير التشريعية. فيفهم من ظاهر هذا الحديث، أن الرؤيا، التي هي من النبوة، باقية إلى يوم القيامة، وفقا لعقيدة القاديانية بعدم انقطاع النبوة غير التشريعية بعد النبي ﷺ.

والصحيح أن لا حجة أيضًا، في هذا الحديث لهؤلاء الضلال؛ لأنه لا بد لفهم هذا الحديث بالنظر إلى الحديث الآخر في هذا الباب. وهو ما أخرجه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة**». فهذا الحديث صريح الدلالة على أن الرؤيا الصالحة جزء من النبوة، لا أنها عين النبوة كما يتوهمه متوهم. قال ابن حجر -رحمه الله- في «فتح الباري»، شرح حديث (٦٩٩٠): قوله: «**لم يبق من النبوة إلا المبشرات**»... وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال: أشهد أن لا إله إلا الله، رافعا صوته لا يسمى مؤذنا ولا يقال إنه أذن وإن كانت جزءا من الأذان... انتهى.

*** قوله: «وأنزل عليه كتابه الحكيم، وشرح به دينه القويم، وهدى به الصراط المستقيم».**

*** الشرح:** قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ [الزمر: ٤١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. ومن هداية القرآن

أن أمرنا الله فيه بالتمسك بالسنة؛ حيث قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]. فالتمسك بالقرآن حقا، والاعتصام به، يستلزم التمسك بالسنة. والسنة شارحة لكتاب الله، لا يمكن فهمه فهما صحيحا إلا بها.

فالصحابة ﵃ أعلم الناس بلغة العرب، ومع ذلك لم يستغنوا بما في القرآن عن السنة في فهم الدين. بل من نظر في سيرهم، علم أنه قد أشكلت عليهم آيات من القرآن، ولم يستطيعوا أن يزيلوا الإشكال بمجرد اللغة، بل افتقروا في ذلك إلى سنة نبيهم ﷺ. ومن ذلك ما أخرجه البخاري، في «صحيحه»، عن ابن مسعود ﵁: قال لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ قلنا: يا رسول الله أينا لا يظلم نفسه؟ قال: «**ليس كما تقولون ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ بشرك، أو لم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾**».

فإذا كان الصحابة لا يستغنون عن السنة في فهم الدين، فمن دونهم في الفهم واللغة من باب أولى. فمن ادعى أنه يستغني بالقرآن عن السنة فهو أضل من حمار أهله. وقد جاء إنكار النبي ﷺ على من اعتقد ذلك. وذلك فيما أخرجه الإمام أبو داود، حيث قال: ثنا أحمد بن محمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد النفيلي، قالا: أنا سفيان، عن أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «**لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**». ذكر هذا الحديث الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح»، كتاب دلائل النبوة، باب إخباره ﷺ بالطائفة القرآنية، وصححه.

ومن هذا نستفيد، أيضًا، أن الأقرب في الهاء في قول المصنف: «وشرح به» كونها عائدة على النبي ﷺ، والتقدير حينئذ: «وشرح الله بنبيه ﷺ دينه القويم». وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، قال الإمام ابن جرير في تفسير هذه الآية: يعني: وأنزل عليك مع الكتاب الحكمة، وهي بيان ما كان في الكتاب مجملا ذكره... انتهى.

ويحتمل أن تكون هذه الهاء عائدة على القرآن، والتقدير حينئذ: «وشرح الله بالقرآن دينه القويم»، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤].

ويكون المراد أن الله قد بين في القرآن ما يريده من عباده كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. والاحتمال الأول أبلغ لما سبق من أنه لا يستغنى بالقرآن وحده في فهم الدين.

وقول المصنف: «وهدى به الصراط المستقيم»، يحتمل أن يكون فاعل الهدى هو النبي ﷺ. ويكون معنى الهداية حينئذ: هداية إرشاد، كما قال تعالى عنه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى]. وعليه، يكون في كلام المصنف حذف حرف الجر «إلى»، والتقدير: «وهدى النبي ﷺ بالقرآن إلى الصراط المستقيم». وقد يقال: ليس ثم حذف، وإنما هذا من باب التضمين، فيكون ضمن فعل «هدى» معنى «أرى»، والتقدير حينئذ: «وأرى النبي ﷺ بالقرآن الصراط المستقيم».

ويحتمل أن يكون فاعل الهداية هو الله عز وجل، ومعنى الهداية حينئذ: هداية توفيق، كما في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]. وهنا أيضًا حذف الحرف، فيكون فعل ﴿ٱهْدِنَا﴾ ضمن معنى: ألهمنا، أو ارزقنا، أو أعطنا، وحينئذ يكون معنى كلام المصنف: «وألهم بالقرآن الصراط المستقيم».

وعلى كلا الاحتمالين فكلام المصنف صحيح. إلا أن الاحتمال الثاني أبلغ، لأن هداية الله التوفيقية شاملة أيضًا، لهدايته الإرشادية. ولا ينعكس، فليست هداية الله الإرشادية شاملة لهدايته التوفيقية. فقد توجد هداية الله الإرشادية دون وجود هدايته التوفيقية، ومثاله ما وقع لثمود، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَـٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ۝١٧﴾ [فصلت].

*** قوله: «وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من يموت كما بدأهم يعودون».**

* الشرح: قد دل القرآن والسنة في مواضع كثيرة، على البعث يوم القيامة. وأجمع موضع في القرآن في هذا الباب، عندي، ما ذكره الله في آخر سورة يس، حيث أثبت الله فيه البعث ورد فيه على منكريه بأوجه شتى.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي في «تفسيره» لآخر هذه السورة: هذه الآيات

الكريمات، فيها ذكر شبهة منكري البعث، والجواب عنها بأتم جواب وأحسنه وأوضحه، فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ المنكر للبعث والشاك فيه، أمرا يفيده اليقين التام بوقوعه، وهو ابتداء خلقه ﴿مِن نُّطْفَةٍ﴾ ثم تنقله في الأطوار شيئًا فشيئًا، حتى كبر وشب، وتم عقله واستتب، ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ بعد أن كان ابتداء خلقه من نطفة، فلينظر التفاوت بين هاتين الحالتين، وليعلم أن الذي أنشأه من العدم، قادر على أن يعيده بعد ما تفرق وتمزق، من باب أولى.

﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ لا ينبغي لأحد أن يضربه، وهو قياس قدرة الخالق بقدرة المخلوق، وأن الأمر المستبعد على قدرة المخلوق مستبعد على قدرة الخالق. فسر هذا المثل بقوله: ﴿قَالَ﴾ ذلك الإنسان ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ أي: هل أحد يحييها؟ استفهام إنكار، أي: لا أحد يحييها بعد ما بليت وتلاشت.

هذا وجه الشبهة والمثل، وهو أن هذا أمر في غاية البعد على ما يعهد من قدرة البشر، وهذا القول الذي صدر من هذا الإنسان غفلة منه، ونسيان لابتداء خلقه، فلو فطن لخلقه بعد أن لم يكن شيئًا مذكورا فوجد عيانا، لم يضرب هذا المثل.

فأجاب تعالى عن هذا الاستبعاد بجواب شاف كاف، فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ وهذا بمجرد تصوره، يعلم به علما يقينا لا شبهة فيه، أن الذي أنشأها أول مرة قادر على الإعادة ثاني مرة، وهو أهون على القدرة إذا تصوره المتصور، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾. انتهى.

وقال ابن أبي العز، في هذه الآية، في «شرح العقيدة الواسطية» (ص: ٣٨٩): فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته، ومواده وصورته، فكذلك الثاني. فإذا كان تام العلم، كامل القدرة، كيف يتعذر عليه أن يحيي العظام وهي رميم؟ ثم أكد الأمر بحجة قاهرة، وبرهان ظاهر، يتضمن جوابًا عن سؤال ملحد آخر يقول: العظام صارت رميمًا، عادت طبيعتها باردة يابسة، والحياة لابد أن تكون مادتها وحاملها طبيعته حارة رطبة بما يدل على أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معًا، فقال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾. فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة، الذي يخرج الشيء

من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها، لا تستعصي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودفعه، من إحياء العظام وهي رميم. انتهى.

وقال العلامة السعدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، بعد ما سبق ذكره: فقال: ﴿أَوَ لَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ على سعتهما وعظمهما ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ أي: أن يعيدهم بأعيانهم. ﴿بَلَىٰ﴾ قادر على ذلك، فإن خلق السماوات والأرض أكبر من خلق الناس. ﴿وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ الذي جميع المخلوقات، متقدمها ومتأخرها، صغيرها وكبيرها، كلها أثر من آثار خلقه وقدرته، وأنه لا يستعصي عليه مخلوق أراد خلقه. فإعادته للأموات، فرد من أفراد آثار خلقه، ولهذا قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ نكرة في سياق الشرط، فتعم كل شيء. ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ أي: في الحال من غير تمانع.

﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ يتصرف فيهم بأقداره الحكمية، وأحكامه الشرعية، وأحكامه الجزائية.

فإعادته إياهم بعد موتهم، لينفذ فيهم حكم الجزاء، من تمام ملكه، ولهذا قال: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ من غير امتراء ولا شك، لتواتر البراهين القاطعة والأدلة الساطعة على ذلك. فتبارك الذي جعل في كلامه الهدى والشفاء والنور. انتهى.

*** قوله: «الكبائر».**

* **الشرح**: ذكرت تعريفات عديدة للكبائر، منها ما ذكره أهل الكلام، ومنها ما ذكره أهل التصوف،... وسئل شيخ الإسلام عن هذه التعريفات لهذه الفرق الضالة، وبين أنها لا تسلم من قادح. ففي «مجموعة الفتاوى» (١١/ ٦٥٠): وسئل عن الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن، والحديث. هل لها حد تعرف به؟ وهل قول من قال: إنها ما اتفقت فيها الشرائع -أعني على تحريمها-؟ أو أنها ما تسد باب المعرفة بالله؟ أو أنها ما تذهب الأموال والأبدان؟ أو أنها ما رتب عليها حد. أو ما توعد عليها بالنار؟

فأجاب: أمثل الأقوال في هذه المسألة القول المأثور عن ابن عباس، وذكره أبو عبيد، وأحمد بن حنبل، وغيرهما وهو: أن الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا، وحد الآخرة. وهو معنى قول القائل: كل ذنب ختم بلعنة، أو غضب، أو نار، فهو من الكبائر.

وهذا «الضابط» يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت في النص أنه كبيرة: كالشرك، والقتل، وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة، وكالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، فإن هذه الذنوب وأمثالها فيها وعيد خاص. وكذلك كل ذنب توعد صاحبه بأنه لا يدخل الجنة، ولا يشم رائحة الجنة، وقيل فيه: من فعله فليس منا، وأن صاحبه آثم، فهذه كلها من الكبائر.

وإنما قلنا: إن هذا الضابط أولى من سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه:

أحدها: أنه المأثور عن السلف. بخلاف تلك الضوابط، فإنها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة، وإنما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام، أو التصوف بغير دليل شرعي.

الثاني: أن الله قال: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا﴾، فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات، واستحقاق الوعد الكريم، وكل من وعد بغضب الله أو لعنته، أو نار أو حرمان جنة، أو ما يقتضي ذلك، فإنه خارج عن هذا الوعد، فلا يكون من مجتنبي الكبائر، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد، لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر؛ إذ لو كان كذلك لم يكن له ذنب يستحق أن يعاقب عليه، والمستحق أن يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه.....

الخامس: أن تلك الأقوال فاسدة. فقول من قال: إنها ما اتفقت الشرائع على تحريمه، دون ما اختلفت فيه، يوجب أن يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر، إذ الجهاد لم يجب في كل شريعة. وكذلك من قال: إنها ما تسد باب المعرفة، أو ذهاب النفوس والأموال، يوجب أن يكون عقوق الوالدين ليس من الكبائر. انتهى باختصار.

*** قوله: «ومن عاقبه بناره أخرجه منها بإيمانه فأدخله به جنته: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧﴾».**

* **الشرح:** أنكرت الخوارج والمعتزلة والزيدية إخراج العصاة الموحدين من النار، ودخولهم الجنة. وعللوا مذهبهم الفاسد بما نقله عنهم شيخ الإسلام في رسالته «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص ١٠): من يدخل النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا

غيرها، وعند هؤلاء ما ثم إلا من يدخل الجنة فلا يدخل النار، ومن يدخل النار فلا يدخل الجنة، ولا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب. انتهى.

ويرد على هؤلاء بما يأتي من أحاديث الشفاعة في إخراج الموحدين من النار. فيرد عليهم بشفاعة نبينا ﷺ الثابتة في ذلك، وكذلك شفاعة غيره من الأنبياء، وشفاعة الملائكة،والشهداء والصالحين.

ويرد عليهم، أيضًا، بأن الله يتفضل بإخراج من قال لا إله إلا الله بمحض فضله سبحانه. كما دل على هذا ما أخرجه الشيخان عن أنس رضي الله عنه في حديث الشفاعة الطويل، وفيه: «**وعزتي! وكبريائي! وعظمتي! وجبريائي! لأخرجن من قال: لا إله إلا الله**»، يعني: من قال هذه الكلمة الطيبة وأتى بشروطها.

ويرد عليهم بما رد به جابر رضي الله عنه على الخوارج؛ وذلك فيما أخرجه الإمام النسائي في «التفسير». فقال -رحمه الله-: أخبرني عثمان بن عبد الله، قال: حدثني محمد ابن عباد المكي، نا حاتم بن إسماعيل، نا أبو الحسن الصيرفي -وهو بسام- عن يزيد ابن صهيب الفقير، قال: كنا عند جابر فذكر الخوارج، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن ناسا من أمتي يعذبون بذنوبهم، فيكونون في النار ما شاء الله أن يكونوا، ثم يعيرهم أهل الشرك فيقولون لهم: ما نرى ما كنتم تخالفونا فيه من تصديقكم وإيمانكم نفعكم. لما يريد الله أن يري أهل الشرك من الحسرة، فما يبقى موحد إلا أخرجه الله**» ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر]. وقد حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه».

ويرد عليهم، أيضًا، بالإجماع الذي نقله شيخ الإسلام، في المرجع السابق (ص ١٠)، قائلا: وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر الأئمة كالأربعة وغيرهم فيقرون بما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أن الله يخرج من النار قوما بعد أن يعذبهم الله ما شاء أن يعذبهم، يخرجهم بشفاعة محمد ﷺ. ويخرج آخرين بشفاعة غيره، ويخرج قوما بلا شفاعة. انتهى.

تنبيه: وسبب ادعاء الخوارج أن صاحب الكبيرة من الموحدين مخلد في النار هو أن من ارتكب كبيرة يكفر، عندهم. والكافر مخلد في النار. وأما سبب ذلك عند

المعتزلة فما يسمى في أصولهم الخمسة بالمنزلة بين المنزلتين. ومرادهم بذلك أن من ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر؛ فهو عندهم: ليس بكافر في الدنيا، وهو في الآخرة مخلد في النار.

وعليه، فمؤدى مذهب الخوارج والمعتزلة واحد، وهو خلود صاحب الكبيرة من الموحدين في النار.

ومن أجل الإشارة إلى رد هذا المذهب الباطل، خص المؤلف بالذكر هنا شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر من أمته، فقال:

*** قوله: «ويخرج منها بشفاعة النبي ﷺ من شفع له من أهل الكبائر من أمته».**

* **الشرح**: وشفاعات النبي ﷺ عديدة، منها ما خص به ﷺ، ومنها ما ثبت له ولغيره.

فمن شفاعات النبي ﷺ الخاصة:

أولها: شفاعته لأهل الموقف لإراحتهم من طول القيام. ودليلها حديث الشفاعة الطويل المتفق عليه؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «...**يجمع الله يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد... فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون... فيقول بعض الناس... ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟... فيأتوني، فيقولون: يا محمد! أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر. اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأنطلق فآتي تحت العرش فأقع ساجدًا لربي، ثم يفتح الله علي ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه لأحد قبلي، ثم يقول: يا محمد! ارفع رأسك، سل تعطه، اشفع تشفع...**» الحديث. فبهذا الإذن الإلهي تقع شفاعة النبي ﷺ فيستريح أهل الموقف.

ثانيها: شفاعته ﷺ في تخفيف عذاب عمه في نار جهنم، لما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب. فقال: «**لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار، يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه**».

ثالثها: شفاعته في دخول الجنة من أمته من لا حساب عليه. كما دل عليه آخر

حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق الذكر، فإن فيه: «**فأرفع رأسي فأقول يا رب! أمتي.. أمتي. فيقال: يا محمد! أدخل الجنة من أمتك، من لا حساب عليه**».

رابعها: شفاعته في فتح باب الجنة. أخرج الشيخان عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا أول الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعا يوم القيامة، وأنا أول من يقرع باب الجنة**».

خامسها: شفاعته ﷺ في رفع درجات من دخل الجنة، ودليلها الإجماع الذي نقله شيخ الإسلام في رسالته: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص: ١٠)؛ قائلا: شفاعته للمؤمنين يوم القيامة في زيادة الثواب ورفع الدرجات متفق عليها بين المسلمين... انتهى.

وهذه الثلاثة الأخيرة داخلة تحت عموم قوله ﷺ: «**لكل نبي دعوة مستجابة. فتعجل كل نبي دعوته. وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا**». متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والعامة لنبينا ﷺ وغيره من الأنبياء، والملائكة، والشهداء، والصالحين: الشفاعة في إخراج الموحدين من النار. ودليل هذه الشفاعة فيما يتعلق بنبينا ﷺ ما أخرجه الشيخان عن أنس رضي الله عنه في حديث الشفاعة الطويل؛ فإن فيه: «**يا رب! أمتي.. أمتي! فيقال: انطلق فمن كان في قلبه مثقال حبة من برة أو شعيرة من إيمان فأخرجه منها...**».

وأما دليل هذه الشفاعة فيما يتعلق بالأنبياء، والملائكة، والمؤمنين فحديث أبي سعيد رضي الله عنه المتفق عليه، وفيه: «**فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون...**» الحديث. وأصرح منه ما أخرجه الإمام أحمد: حدثنا عفان، حدثنا سعيد ابن زيد، قال: سمعت أبا سليمان العصري، حدثني عقبة بن صهبان، قال: سمعت أبا بكرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**يحمل الناس على الصراط يوم القيامة، فتقادع بهم جنبة الصراط، تقادع الفراش في النار، قال: فينجي الله تبارك وتعالى برحمته من يشاء، قال: ثم يؤذن للملائكة والنبيين والشهداء أن يشفعوا، فيشفعون ويخرجون ويشفعون ويخرجون، ويشفعون ويخرجون، -وزاد عفان مرة فقال أيضًا: ويشفعون، ويخرجون- من كان في قلبه ما يزن ذرة من إيمان**». حسن الحديث الإمام الوادعي في «جامعه».

ولابد لوقوع الشفاعة من تحقق شروطها وانتفاء الموانع. وشروطها اثنان كما ذكره العلامة عبد الرحمن بن حسن؛ أولهما: إذن الرب تعالى للشافع أن يشفع، وثانيهما: رضاه عن المأذون بالشفاعة فيه. انتهى من «فتح المجيد» (ص ٣٢٥). ودل على هذين الشرطين قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ۝٢٦﴾ [النجم].

والمراد بانتفاء المانع انتفاءه عن المشفوع له، وذلك بانتفاء حصول الشرك منه، كما دل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق ذكره: «**فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا**».

* **قوله: «بشفاعة».**

الشرح: الشفاعة لغة ما قاله ابن فارس في «مقاييس اللغة»: (شفع) أصل صحيح يدل على مقارنة الشيئين... وشفع فلان لفلان إذا جاء ثانيه ملتمسا مطلبه ومعينا له. انتهى. وقال الهراس في «شرحه على الواسطية»: فأصل الشفاعة من قولنا: شفع كذا بكذا إذا ضمه إليه، وسمي الشافع شافعا لأنه يضم طلبه ورجاءه إلى طلب المشفوع له. انتهى. والشفاعة بمعناها اللغوي جاءت في عدة من الأدلة من الكتاب والسنة، فمن ذلك: حديث أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من شفع لأخيه شفاعة فأهدى له هدية فقبلها فقد أتى بابًا عظيمًا من أبواب الربا**». رواه أحمد وأبو داود، وهو حديث حسن. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: ٨٥]، وإلى غير ذلك من الأدلة. فالمراد بالشفاعة فيها أن الشافع يضم طلبه إلى طلب المشفوع له، فيكونان حينئذ شفعا، يعني: اثنين، في طلب تلك الحاجة.

والشفاعة شرعا ما قاله الجرجاني: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه.

وبهذا المعنى عرف شيخ الإسلام شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم حيث قال أثناء كلامه على حقيقة الشفاعة: وحقيقته أن الله سبحانه هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع، ليكرمه وينال المقام المحمود. انتهى من «مجموع الفتاوى» (٧/ ٧٧، ٧٨)، وانظر «فتح المجيد» (ص ٣٢٨).

ولا تقع هذه الشفاعة إلا يوم القيامة، قال العلامة عبد الرحمن بن حسن في كتابه «فتح المجيد»، باب الشفاعة، أثناء كلامه عن قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: وفي هذه الآية بيان أن الشفاعة إنما تقع في الدار الآخرة بإذنه، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ١٠٩﴾ [طه]. انتهى.

ويدل عليه أيضًا، قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ٨٥ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ٨٦ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ٨٧﴾ [مريم].

والشفاعة التي تقع يوم القيامة هي التي دل الدليل على وقوعها. وأما ما لم يدل الدليل عليها فالشفاعة منفية، وإن ادعاها بعضهم. وهي التي زعمها المشركون لمعبوداتهم، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ١٨﴾ [يونس].

ودلت هذه الآية أيضًا، على أن هذه الشفاعة المزعومة شرك. وذلك لأن المشركين ادعوا لآلهتهم شريكا لله في ما لا يملكه، وليس لأحد أن يملكه، إلا الله. قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ٤٤﴾ [الزمر]، قال العلامة عبد الرحمن بن حسن في معنى هذه الآية: أي: هو مالكها وليس لمن تطلب منه شيء منها، وإنما تطلب ممن يملكها دون كل من سواه، لأن ذلك عبادة وتأله لا يصلح إلا لله. انتهى.

والشفاعة الشركية قد نفاها الله تعالى في غير ما آية، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ﴾ [السجدة: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ﴾ [الأنعام: ٩٤].

ومع كونها شركية فإن الله نفاها أيضًا لسبب آخر، وهو أنها طلبت بغير إذن من الله، قال تبارك وتعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ﴾ [سبإ]. قال شيخ الإسلام في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» في كلامه على هذه الآية: فقد تهدد سبحانه من طلب شيئًا من دون الله وبين أنهم لا ملك لهم مع الله ولا شركاء في ملكه، وأنه ليس له عون ولا ظهير من المخلوقين فقطع تعلق القلوب بالمخلوقات رغبة ورهبة وعبادة واستعانة، ولم يبق إلا الشفاعة وهي حق لكن قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ وهكذا دلت الأحاديث الصحيحة في الشفاعة يوم القيامة... وبين محمد عبد الله ورسوله أفضل الخلق وأوجه الشفعاء وأكرمهم على الله تعالى أنه يأتي فيسجد ويحمد، لا يبدأ بالشفاعة حتى يؤذن له...وذكر أن ربه يحد له حدا فيدخلهم الجنة. وهذا كله يبين أن الأمر كله لله، هو الذي يلزم الشفيع بالإذن له في الشفاعة...فالأمر بمشيئته وقدرته واختياره. انتهى.

*** قوله: «إن الله سبحانه قد خلق الجنة فأعدها دار خلود لأوليائه، وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم».**

* الشرح: أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» ؛ عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم**». وزاد في رواية: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾.

والأدلة في رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة واضحة، وكثيرة. فلا سبيل لمن أنكرها كالجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والإمامية إلا التأويل المكلف الظاهر البطلان. قاله ابن أبي العز في «شرحه على العقيدة الطحاوية» (ص ١٨٣)، ثم قال بعده: وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾، وبقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ فالآيتان دليل عليهم. انتهى.

أما استدلالهم بالآية الأولى فمبني على أن «لن» تفيد تأبيد النفي. فعلى هذا المعنى لهذا الحرف، يفهم من الآية الأولى أن الله لا يرى أبدًا لا في الدنيا ولا في

الآخرة. وممن اشتهر بهذا القول من المعتزلة في معنى «لن» الزمخشري. وقد رده عليه الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٥١) قائلا: قوله: (وهو لن)...، ولا يفيد تأبيد النفي خلافا للزمخشري في أنموذجه، وأما قوله تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾ فالتأبيد فيه من خارج عن لن لا منها، ولا تأكيده خلافا له في كشافه. انتهى باختصار.

هذا من حيث اللغة، وأما من حيث فهم السلف للآية المذكورة، فقد قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٢): قال القاضي عياض في سيرة مالك: قال ابن نافع وأشهب -أحدهما يزيد على الآخر- قلت: يا أبا عبدالله: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾. ينظرون إلى الله؟ قال: نعم بأعينهم هاتين. قلت: فإن قوما يقولون: ناظرة: بمعنى منتظرة إلى الثواب. قال: بل تنظر إلى الله، أما سمعت قول موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾. أتراه سأل محالا؟ قال الله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، في الدنيا، لأنها دار فناء، فإذا صاروا إلى دار البقاء، نظروا بما يبقى إلى ما يبقى. انتهى.

وأما استدلالهم بالآية الثانية، فقد قال ابن أبي العز في المصدر السابق (ص ١٨٧): فقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾، فإن «الإدراك» هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآۖ﴾، فلم ينف موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك. انتهى.

فرؤية المؤمنين لربهم في الجنة ثابتة، وعليه تدل الأدلة فنؤمن بها، ونرجو من الله أن لا نحرم منها.

*** قوله: «وهي التي أهبط منها آدم نبيه وخليفته إلى أرضه بما سبق في سابق علمه، وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به وألحد في آياته وكتبه ورسله، وجعلهم محجوبين عن رؤيته».**

* الشرح: قال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/ ٣٩٢): الكلام في خلق الجنة والنار: ذهبت طائفة من المعتزلة والخوارج إلى أن الجنة والنار لم يخلقا بعد. وما نعلم لمن قال إنهما لم يخلقا بعد حجة أصلاً أكثر من أن بعضهم

قال: قد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال وذكر أشياء من أعمال البر «من عملها غرس له في الجنة كذا وكذا شجرة» وبقول الله تعالى حاكياً عن امرأة فرعون أنها قالت ﴿رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾. قالوا: ولو كانت مخلوقة لم يكن في الدعاء لاستئناف البناء والغرس معنى.

قال أبو محمد: وإنما قلنا إنهما مخلوقتان على الجملة كما أن الأرض مخلوقة ثم يحدث الله تعالى فيها ما يشاء من نبات. انتهى.

قلت: والدليل على أنهما مخلوقتان الآن وقبل الآن، ما أخرجه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إني رأيت الجنة، فتناولت منها عنقودا، ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا. ورأيت النار**...» الحديث. ففي هذا الحديث دليل واضح على أن الجنة والنار موجودتان حقا.

ولو لم تكن الجنة موجودة لما حاول النبي ﷺ أخذ العنقود. فمن ادعى عدم وجود الجنة اقتضى كلامه نسبة بعض أفعال النبي ﷺ إلى العبث، وحاشاه ﷺ من ذلك. وكذلك يقال لو لم تكن النار موجودة لما شعرنا بشدة الحر في الدنيا، فقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**اشتكت النار إلى ربها فقالت: رب أكل بعضي بعضا، فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف، فهو أشد ما تجدون من الحر**...» الحديث. فالنبي ﷺ يخبرنا، وهو الصادق المصدوق، أن ما نجد من شدة الحر سببه نفس جهنم. وكل يشعر بهذا، فلو لم تخلق النار بعد لما وجدنا هذه الحرارة الشديدة، إذ انتفاء السبب يلزم منه انتفاء المسبب.

ثم قال ابن حزم في المصدر السابق (٢/ ٣٩٣): وكان القاضي منذر بن سعيد يذهب إلى أن الجنة والنار مخلوقتان إلا أنه كان يقول: إنها ليست التي كان فيها آدم عليه السلام وامرأته واحتج في ذلك بأشياء منها أنها لو كانت جنة الخلد لما أكل من الشجرة رجاء أن يكون من الخالدين، واحتج أيضًا بأن جنة الخلد لا كذب فيها، وقد كذب فيها إبليس، وقال من دخل الجنة لم يخرج منها، وآدم وامرأته عليهما السلام قد خرجا منها.

قال أبو محمد: كل هذا لا دليل له فيه. أما قوله: إن آدم عليه السلام أكل من الشجرة

رجاء أن يكون من الخالدين فقد علمنا أن أكله من الشجرة لم يكن ظنه فيه صوابًا، ولا أكله لها صوابًا، وإنما كان ظنًا ولا حجة فيما كان هذه صفته، والله عز وجل لم يخبره بأنه مخلد في الجنة، بل قد كان في علم الله تعالى أنه سيخرجه منها، فأكل عليه السلام من الشجرة رجاء الخلد الذي لم يضمن له، ولا تيقن به لنفسه. انتهى.

قلت: وأيضًا، لا يمكن تحقيق المسبب إلا بالسبب، لا شك في هذا. لكن لا يتحقق المسبب بالسبب استقلالا، بل لا بد لوجود المسبب من إذن الله؛ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]. فلما لم يشأ الله أن يخلد آدم في الجنة مع تعاطيه السبب ليكون من الخالدين -الذي هو أكل شجرة الخلد- أهبط منها؛ لأن الله لم يأذن له بالخلود فيها في ذلك الوقت. وذلك لما علمه سبحانه من الحكمة في إهباطه إلى الأرض. فالأمر كله لله من قبل ومن بعد! وهذا أمر مشاهد، فكم من إنسان يتعاطى السبب جادا فيه، ومع ذلك لا يحصل له المسبب الذي سعى من أجله، وذلك لأن الله لم يأذن لوقوع المسبب في ملكه.

وأيضًا، يمكن أن يجاب عن الإشكال المذكور بأن آدم كان في جنة الخلد، التي يكون حكم من دخلها أن لا يخرج منها أبدًا. إلا أنه كان لآدم فيها حكم آخر لما سبق في علم الله أنه لا يخلد فيها، بل يهبط منها. ولا مانع أن يخرج الإنسان من مكان بعد ما مكث فيه مدة من الزمان، مع أن أصل حكم ذلك المكان لمن دخله الخلود فيه.

فهذه النار من المعلوم لدى الجميع أنها دار خلد للكفار، لا يخرجون منها أبدًا. ومع ذلك فمن دخلها ممن استحق ذلك من المؤمنين فإنه يخرج منها، ولا يخلد فيها. فكذلك يقال في الجنة: هي دار خلد للمؤمنين ولم تكن دار خلد لآدم آنذاك، ولهذا أهبط منها للحكمة التي علمها الله. وإلى هذا الجواب أشار ابن حزم، بعد كلامه السابق، فقال: وأما قوله: إن الجنة من دخلها لم يخرج منها، وقد خرج منها آدم وامرأته، فهذا لا حجة له فيه وإنما تكون كذلك إذا كانت جزاء لأهلها... انتهى المراد.

*** قوله: «وإن الله -تبارك وتعالى- يجيء يوم القيامة: ﴿وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها، وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨].**

* **الشرح**: يثبت أهل السنة والجماعة صفة المجيء لله، مجيئا يليق بعظم سلطانه سبحانه وتعالى. فيجيء الله يوم القيامة للحساب، وفصل القضاء، والناس يومئذ ثلاث طوائف.

المؤمنون وهم طائفتان: إحداهما: من عرض عليه عمله عرضة يسيرة، يقر ويعترف العبد فيها بأعماله، وهذا الحساب هو الذي قال الله فيه: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق]. وأخرج الشيخان في «صحيحيهما» ما يبين معنى هذا الحساب، فعن صفوان بن محرز رَحِمَهُ اللهُ، قال: بينما أنا أمشي مع ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا آخذ بيده إذ عرض رجل فقال: كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره فيقول: أتعرف ذنب كذا، أتعرف ذنب كذا، فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه أنه هلك قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيعطى كتاب حسناته**» الحديث.

الطائفة الثانية من المؤمنين: من نوقش الحساب وحرر، فهذا يعذب كما قاله النبي ﷺ. أخرج الشيخان عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال: «**ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك**»، فقلت: يا رسول الله أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق]؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العرض وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب**».

أما الطائفة الثالثة: الكفار: فإنهم يحاسبون كذلك، لكن حساب تعرض فيه عليهم أعمالهم، ويوبخون عليها. وهذا ما يدل عليه القرآن كقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ۝٢٤ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾ [الغاشية]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤﴾ [الإسراء].

ويتمنى الكافر يومئذ أنه لم يعط كتابه، ولا عرف حسابه، لما يرى في كتابه من كثرة الشر، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ۝٢٦﴾ [الحاقة]. فلو لم يحاسب الكافر لما تمنى أنه لا يدري ما حسابه!

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ

يَٰوَيۡلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرٗاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف].

وإنما كان حسابهم عرضا سريعا من أجل أن ينبؤوا بما عملوه وتقام عليهم الحجة، قال تعالى: ﴿يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ أَحۡصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [النور]. والآيات في هذا المعنى كثيرة، كلها تصب مصبا واحدا، وتدل على أن الكافر يحاسب.

وأما ما يذكره بعض أهل العلم، مما ظاهره يخالف ما قلنا، كاللالكائي في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٦/ ٤٩٤) حيث قال: سياق ما روي عن النبي ﷺ مما يدل على أن الكفار لا يحاسبون...إلخ ما قاله، فهذا الإشكال قد أجاب عنه شيخ الإسلام. فقال -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموعة الفتاوى» (٤/ ٣٠٥، ٣٠٦)، حين سئل عن الكفار: هل يحاسبون يوم القيامة أم لا؟ فأجاب: هذه المسألة تنازع فيها المتأخرون من أصحاب أحمد وغيرهم،... وفصل الخطاب: أن الحساب يراد به عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسيئات. فإن أريد بالحساب المعنى الأول، فلا ريب أنهم يحاسبون بهذا الاعتبار. وإن أريد المعنى الثاني، فإن قصد بذلك أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحقون بها الجنة، فهذا خطأ ظاهر. وإن أريد أنهم يتفاوتون في العقاب، فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من عقاب من قلت سيئاته. فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذابا من بعض كان الحساب لبيان مراتب العذاب، لا لأجل دخولهم الجنة. انتهى باختصار.

وبعد الحساب على الأعمال، توزن ليعلم كل واحد ما مقدار عمله فيجازى جزاء وفاقا. قال ابن أبي العز في «شرح العقيدة الواسطية» (ص: ٣٩٧): قال القرطبي: قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال، لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها، ليكون الجزاء بحسبها. انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، قال ابن كثير في تفسيره: أي: ونضع الموازين العدل ليوم القيامة. الأكثر على أنه إنما هو ميزان واحد، وإنما جمع باعتبار تعدد الأعمال الموزونة فيه. انتهى. فيكون لكل واحد عدة أنواع من الأعمال توزن؛ فيوضع كل نوع من أعماله في ميزان واحد، ويكرر هذا الفعل بعدد أنواع أعماله. فبهذا الاعتبار يكون لكل عبد موازين. ويدل على هذا ما أخرجه الإمام عبد بن حميد -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «المنتخب» حيث قال: ثنا عبد الله بن يزيد، ثنا سعيد بن أبي أيوب، ثني حميد بن هانئ، قال: أني عمرو بن حريث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «**ما خففت عن خادمك من عمله، كان لك أجر في موازينك**». ذكر هذا الحديث الإمام الوادعي في «جامعه»، وحسنه. ألا ترى أن رسول الله ﷺ يخاطب رجلا واحدا، وقد أثبت له موازين عديدة. فيكون عددها بعدد أنواع أعماله. والله أعلم.

وكذلك، فالذي نعتقده مما تدل عليه الأدلة أن الأعمال توزن، والسجلات التي كتبت فيها الأعمال توزن، والعامل نفسه يوزن.

أما الأعمال، فمن الأدلة على وزنها: ما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، عن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «... **والحمد لله تملأ الميزان**». وكذلك ما في «مسند» الإمام أحمد؛ حيث قال: حدثنا عفان، حدثنا أبان، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن أبي سلام، عن مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**بخ بخ، خمس ما أثقلهن في الميزان: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، والولد الصالح يتوفى فيحتسبه والداه**» الحديث. ومن هذا الباب ما أخرجه الإمام أبو داود في «سننه»، حيث قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، وحفص بن عمر، قالا: حدثنا ح وأخبرنا ابن كثير، أخبرنا شعبة، عن القاسم بن أبي بزة، عن عطاء الكيخاراني، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**ما من شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق**». ذكر الحديثين الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح». فهذه الأعمال كلها أعمال صالحة دلت هذه الأحاديث على أنها توزن، ويقاس عليها سائر الأعمال.

وأما وزن السجلات، فدليله ما أخرجه الإمام الترمذي، حيث قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

حدثنا سويد بن نصر، أخبرنا ابن المبارك، عن ليث بن سعد، حدثني عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن المعافري ثم الحبلي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص ﵁ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله سيخلص رجلا من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا، كل سجل مثل مد البصر،**... - إلى قوله:- **فيقول أفلك عذر؟ فيقول: لا يا رب. فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم عليك اليوم. فتخرج بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، فيقول احضر وزنك. فيقول: يا رب ما هذه البطاقة، مع هذه السجلات؟ فقال: فإنك لا تظلم. قال: فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء**». أورد الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وصححه. وفي هذا الحديث أن سجلات الحسنات توزن وسجلات السيئات كذلك؛ فالحسنات في كفة والسيئات في كفة أخرى. ونستفيد من هذا الحديث أيضًا، الدليل على أن للميزان كفتين.

وأما وزن صاحب العمل، فدليله ما أخرجه الإمام أحمد -﵀-، حيث قال: حدثنا عبد الصمد، وحسن بن موسى، قالا: حدثنا حماد، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود ﵁، أنه كان يجتني سواكا من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «**مم تضحكون؟**» قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه، فقال: «**والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أحد**». وقد حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه».

ويدل ظاهر القرآن على أن الميزان يقام للمؤمن والكافر، قال تعالى في المؤمنين: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨﴾ [الأعراف]، وقال تعالى، في الكفار، بعد ذلك: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ۝٩﴾.

وأما قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾ [الكهف]، فظاهره يفيد أن الكافر لا يقام له وزن. وهذا يشكل مع ما تقدم ذكره من الأدلة؟! والجواب عن هذا: أن الله لم يقل في هذه الآية:

«لا نقيم لهم يوم القيامة ميزانا»، وإنما قال تعالى: ﴿وَزۡنٗا﴾. وهذا يفيد، جمعا بين هذه الآية في الكهف والتي سبق ذكرها في الأعراف، أن الكافر يقام له ميزان فتوزن أعماله، وسجلاته، ونفسه لكن لا تثقل هذه الموزونات؛ ولهذا وصفهم الله بقوله: ﴿وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾. قال ابن كثير -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: في تفسير الآية في الكهف: أي: لا نثقل موازينهم. انتهى. والنص في هذه المسألة ما أخرجه البخاري، في «صحيحه»، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرءوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾. فالله هو الذي يثقل الميزان ويخففه، إذ الميزان بيده يخفضه ويرفعه**».

وهذا ما دل عليه ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» فقال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت يعني ابن جابر، يقول: حدثني بشر بن عبيد الله الحضرمي، أنه سمع أبا إدريس الخولاني يقول: سمعت النواس بن سمعان الكلابي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: -فذكر حديثا، ثم قال:- «**والميزان بيد الرحمن عز وجل يخفضه ويرفعه**». صحح هذا الحديث الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح». وحينئذ، علم أن لا إشكال بين الآيتين في الكهف والأعراف، والحمد لله.

وقد أنكرت المعتزلة الميزان، وأولوا الآيات الواضحة في ذلك، وزعموا أن المراد بالميزان فيها العدل. وقد قال الإمام محمد بن أحمد السفاريني في «شرحه قصيدة ابن أبي داود» (٢/ ١٨١): الإيمان بالميزان ذي الكفتين واللسان من معتقدات أهل السنة وإنكاره من شعار أهل الاعتزال. انتهى. وحجتهم في إنكارهم أن الأعمال أعراض وهي لا تقبل الوزن! والجواب: أن ظاهر القرآن يدل على أن الميزان توزن به الأعمال وغيرها، ومن أول هذا الظاهر فعليه الدليل.

وأيضًا، ليس على الله بعزيز أن يقلب العرض جسما، أخرج الشيخان في «صحيحيهما» عن أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح، فيقال: يا أهل الجنة! هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون، فينظرون، فيقولون: نعم، هذا الموت! قال: ويقال: يا أهل النار! هل تعرفون هذا؟ قال: فيشرئبون، وينظرون، فيقولون: نعم، هذا الموت: قال: فيؤمر به فيذبح...**» الحديث. فالموت

عرض، ومع ذلك يقلبه الله يوم القيامة جسما ينظر إليه الناس كلهم، ثم يذبح.

وأصرح منه في ما يتعلق بمسألتنا ما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، حيث قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن المنهال، عن زاذان، عن البراء، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فانتهينا إلى القبر ولما يلحد، فجلس رسول الله ﷺ وجلسنا حوله...» -وذكر الحديث الطويل في فتنة القبر، وفيه:- **فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فأفرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة. فيأتيه من طيبها وروحها، ويفسح له في قبره مد بصره، ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرك، هذا يومك الذي كنت توعد. فيقول: ومن أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير. فيقول: أنا عملك الصالح...**» الحديث. أورده الشيخ مقبل في «جامعه»، وحسنه. ففي هذا الحديث، دليل ظاهر على أن الله يقلب الأعمال الصالحة، وكذلك الأعمال السيئة، أجساما ينظر إليها صاحبها في قبره، وإن كانت قبل ذلك أعراضا. فالقادر -سبحانه وتعالى- على فعل ذلك في القبر قادر على فعل ذلك يوم القيامة لتوزن، وما ذلك على الله بعزيز.

وبعد الحساب والميزان، فمصير الكفار والمنافقين إلى النار، وكل في دركة من دركات النار بحسب ما نطق به ميزانه. فالمنافقون في الدرك الأسفل من النار. وعم رسول الله ﷺ، أبو طالب، أخف أهل النار عذابا: توضع جمرة تحت قدميه يغلي بها دماغه. وأصحاب النار متفاوتون في تعذيبهم بين تعذيب المنافقين وتعذيب أبي طالب.

وأما المؤمنون فبعد الميزان، يمرون على الصراط، ومرور كل واحد منهم بحسب عمله. وبيانه آت إن شاء الله.

*** قوله: «ويؤتون صحائفهم بأعمالهم: فمن أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابًا يسيرًا، ومن أوتي كتابه وراء ظهره فأولئك يصلون سعيرًا».**

* **الشرح**: نشر الصحف يكون قبل الحساب؛ إذ حساب كل واحد بحسب ما يقرؤه في كتابه، قال تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ١٤﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا

يَسِيرًا﴾ [الانشقاق]، وقال في الكفار: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ۝٢٦﴾ [الحاقة]. فهذه الأدلة واضحة في أن نشر الصحف قبل الحساب. أما الآية في الانشقاق فظاهر؛ إذ قال الله، بعد ذكر إعطاء الكتاب: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ﴾. والفاء هنا واقعة في جواب الشرط: ﴿يُحَاسَبُ﴾، وفعله: ﴿أُوتِيَ﴾. ولا شك أن جواب الشرط لا يتقدم وقوعه على فعله، بل لا يكون إلا بعده. فاتضح أن نشر الصحف مقدم على الحساب. ويقال نظير ذلك في الآيات في الحاقة.

*** قوله: «وإن الصراط حق يجوزه العباد بقدر أعمالهم، فناجون متفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم، وقوم أوبقتهم فيها أعمالهم».**

* الشرح: يجمع الله الناس، الأولين والآخرين، يوم القيامة بعد ما وزنت الأعمال، وظهر من يستحق النار من غيرهم، فيقول سبحانه وتعالى: «**من كان يعبد شيئًا فليتبعه**»، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه، في الشفاعة. وقال فيه النبي ﷺ بعد هذا: «**فيتبع من كان يعبد الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت**»، وقال ﷺ في حديث أبي سعيد رضي الله عنه المتفق عليه، في الشفاعة: «**فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله من الأصنام والأنصاب، إلا يتساقطون في النار**».

وحينئذ، لا يبقى في عرصات القيامة إلا أهل الكتاب ومن كان يعبد الله؛ إما حقا كموحدي هذه الأمة ومن سبقها من الأمم، وإما رياء كالمنافقين. قال النبي ﷺ، بعد ما سبق في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «**حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر، وغبر أهل الكتاب**». فيسلك، حينئذ، بأهل الكتاب سبيل، كما بينه ﷺ بقوله بعد ذلك: «**فيدعى اليهود فيقال لهم: ما كنتم تعبدون؟ قالوا: كنا نعبد عزير ابن الله. فيقول: كذبتم، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد. فماذا تبغون؟ قالوا: عطشنا، يا ربنا! فاسقنا. فيشار إليهم: ألا تردون؟ فيحشرون إلى النار كأنها سراب، يحطم بعضها بعضا، فيتساقطون في النار. ثم يدعى النصارى. فيقال لهم: ما كنتم تعبدون؟ قالوا: كنا نعبد المسيح ابن الله. فقال لهم كذبتم، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد. فيقال لهم: ماذا تبغون؟ فيقولون: عطشنا يا ربنا! فاسقنا. قال: فيشار إليهم: ألا تردون؟ فيحشرون إلى**

جهنم كأنها سراب، يحطم بعضها بعضا، فيتساقطون في النار. حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر، أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها».

وحينئذ، يسلك بالمنافقين سبيل آخر؛ فيكشف الله عن ساق، فلا يستطيع المنافقون أن يسجدوا. قال النبي ﷺ بعد ما سبق ذكره: «**فيكشف عن ساق، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلما أراد أن يسجد خر على قفاه...ثم يضرب الجسر على جهنم**».

والمراد بهذا الجسر الصراط، ويدل عليه الجمع بين حديثي ثوبان وعائشة رضي الله عنهما في «صحيح مسلم». أما حديث ثوبان رضي الله عنه، ففيه: فجاء حبر من أحبار اليهود. فقال أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هم في الظلمة دون الجسر**». وقد سألت عائشة رضي الله عنها نفس السؤال، حيث قالت: سألت رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ فأين يكون الناس يومئذ يا رسول الله؟! قال: «**على الصراط**». فظهر أن الصراط هو جسر على جهنم.

ونستفيد من حديث ثوبان رضي الله عنه أن الناس قبل العبور على الصراط في ظلمة. وفي هذه الظلمة يعطى المؤمنون نورهم بين أيديهم وبأيمانهم، كل واحد منهم يعطى على قدر عمله، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: أنهم يوم القيامة يسعى نورهم بين أيديهم في عرصات القيامة بحسب أعمالهم، كما قال ابن مسعود... منهم من نوره مثل الجبل، ومنهم من نوره مثل النخلة، ومنهم من نوره مثل الرجل القائم، وأدناهم نورا من نوره في إبهامه يتقد مرة ويطفأ مرة. انتهى.

ولا يعطى المنافقون شيئًا من ذلك النور. ولهذا يطلبون من المؤمنين أن ينتظروهم ليقتبسوا شيئًا من نورهم، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا﴾ أي؛ انتظرونا، ﴿نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ أي؛ نستصبح من نوركم. ﴿قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾، يقال لهم: ارجعوا من حيث جئتم، واطلبوا لأنفسكم هنالك نورا، فإنه لا سبيل لكم إلى الاقتباس من نورنا. ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ

لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحۡمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ ﴿١٣﴾﴾، فيضرب الله بين المؤمنين والمنافقين بسور، وهو حاجز بين أهل الجنة وأهل النار. وانظر تفسير ابن جرير.

فمأوى المنافقين النار، كما قال تعالى بعد هذه الآية بقليل: ﴿مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿١٥﴾﴾. فهذا هو السبيل الذي يسلك بالمنافقين، عياذا بالله. وبعد هذا يؤذن للمؤمنين في العبور على الصراط.

وما نذكره في ما يلي مستفاد من حديثي الشفاعة لأبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما في «الصحيحين»، أو من رواية في أحدهما. قال أبو سعيد رضي الله عنه في وصف الصراط، كما في رواية لحديثه في الشفاعة عند مسلم: بلغني أن الجسر أدق من الشعر وأحد من السيف، ولذا قال النبي ﷺ في وصف الصراط: «**دحض مزلة**». وللصراط جنبتان كما يستفاد من قوله ﷺ: «...**وترسل الأمانة والرحم، فتقومان في جنبتي الصراط يمينا وشمالا**». وتطلع من جهنم كلاليب، فتعلق على هاتين الجنبتين كما قال ﷺ: «**وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة**»، وصفها ﷺ بقوله: «**مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله**». وقد أمرت هذه الكلاليب بخطف الناس بحسب أعمالهم، فمنهم من يخطف خطفة خفيفة فينجو، ومنهم من يخطف خطفة شديدة فيوبق في النار، قال ﷺ «**تخطف الناس بأعمالهم منهم الموبق بعمله ومنهم المجازى حتى ينجى**».

وعلى هذا الصراط الموصوف بما ذكر يمر المؤمنون، قال ﷺ: «**فيمر المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب**». وسرعة كل واحد في هذا المرور بقدر عمله، «**حتى تعجز أعمال العباد، حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفًا**»، والناس بعد ذلك ثلاثة أصناف: «**فناج مسلم، ومخدوش مرسل، ومكدوس في نار جهنم**».

ويكون أول من يمر على هذا الصراط النبي ﷺ، كما في رواية للبخاري لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**فأكون أول من يجيز**»، وتجيز هذه الأمة قبل غيرهم كما أخبر ﷺ: «**فأكون أنا وأمتي أول من يجيز**». وأول من يجيز من هذه الأمة، كما في حديث ثوبان رضي الله عنه في «صحيح مسلم»، حيث قال فيه -أي؛ الحبر اليهودي-: فمن أول الناس إجازة؟ قال ﷺ: «**فقراء المهاجرين**». ثم يجيز بعد هذه الأمة موحدو الأمم السابقة.

والله أعلم. فنسأل الله السلامة والثبات في الدنيا والآخرة.

وبعد ما نجى من هذا المرور من نجى من المؤمنين، يوقفون على قنطرة حتى يقتص بعضهم من بعض ما بينهم من المظالم. أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»، عن أبي سعيد ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخلص المؤمنون من النار فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة**».

وأول ما يقضى بين الناس الدماء، كما قال النبي ﷺ فيما أخرجاه من حديث ابن مسعود ﵁. وقد وصف النبي ﷺ هذا القضاء فيما أخرجه الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ- حيث قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي عمران الجوني، قال: قلت لجندب: -فذكر قصة، ثم قال:- فقال جندب: حدثني فلان، أن رسول الله ﷺ قال: «**يجيء المقتول بقاتله يوم القيامة، فيقول: يا رب، سل هذا فيم قتلني؟** -قال شعبة: وأحسبه قال: **فيقول: علام قتلته؟**- **فيقول قتلته على ملك فلان**». أورد هذا الحديث الشيخ مقبل في «الجامع»، وصححه.

وبعد ذلك يقضى فيما دون القتل من المظالم. أخرج البخاري في «صحيحه»، عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «**من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرحت عليه**». فيأخذ المظلوم من الظالم حقه موفرا. فإن غلبت حسنات الظالم سيئاته بعدما أدى ما عليه من الحقوق، دخل هو والمظلوم الجنة. أخرج مسلم في «صحيحه»، عن أبي هريرة ﵁، أن رسول الله ﷺ قال: «**أتدرون ما المفلس؟**»... فقال: «**إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة، وصيام، وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته، قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار**». وبعدما أخذ المظلوم حقه من الظالم، زال ما كان في قلبه اتجاه أخيه الظالم، وفي هذا قال تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ ٤٧﴾ [الحجر].

*** قوله: «والإيمان بحوض رسول الله ﷺ ترده أمته، لا يظمأ من شرب منه، ويذاد عنه من بدل وغير».**

*** الشرح:** قد تكاثر في الأخبار ذكر حوض النبي ﷺ، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»، كتاب الرقاق، باب في الحوض: قال القرطبي في «المفهم» تبعا للقاضي عياض في غالبه: مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدًا ﷺ بالحوض في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي، إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ومن بعدهم أضعاف أضعافهم وهلم جرا، وأجمع على إثباته السلف وأهل السنة من الخلف. انتهى.

وقد وصف النبي ﷺ حوضه، في رواية لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند «صحيح مسلم»، بقوله: «**زواياه سواء**». قال القرطبي في «المفهم»: أي: أركانه معتدلة. يعني: أن ما بين الأركان متساو، فهو معتدل التربيع. انتهى. وهذا ما يدل عليه حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي في «صحيح مسلم»، حيث قال: قلت: يا رسول الله! ما آنية الحوض؟ قال: «...**لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها؛...؛ عرضه مثل طوله...**» الحديث. وقد جاءت روايات عديدة في تحديد مسافة الحوض.

وخلاصة ذلك راجع إلى ثلاثة أقوال، كل واحد منها تندرج تحته عدة روايات مختلفة اللفظ متقاربة المعنى. قال الحافظ ابن حجر، في «الفتح»، شرح حديث (٦٥٧٩)، بعد ذكره روايات كثيرة يشملها القول الأول: وهذه الروايات متقاربة لأنها كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص، ووقع في روايات أخرى التحديد بما هو دون ذلك -فذكر الروايات التي يشملها القول الثاني، ثم قال:- وهذه المسافات متقاربة وكلها ترجع إلى نحو نصف شهر أو تزيد على ذلك قليلا أو تنقص، -ثم ذكر القول الثالث، حيث قال:- وأقل ما ورد في ذلك ما وقع في رواية لمسلم في حديث ابن عمر، قال عبيد الله فسألته قال قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام، ونحوه له في رواية لكن قال ثلاث ليال. انتهى باختصار.

ثم نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ضياء الدين المقدسي: أن الرواية التي فيها

أن مسيرة الحوض ثلاثة أيام غلط، ثم أيد هذا القول. لكن قبل هذا، نذكر الحديث المشار إليه: وهو ما قال فيه الإمام مسلم: حدثنا زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى، وعبيد الله بن سعيد، قالوا: حدثنا يحيى (وهو القطان) عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر رَضِوَالِلَّهُعَنهُمَا، عن النبي ﷺ قال: «**إن أمامكم حوضا كما بين جرباء وأذرح**». ثم ذكر مسلم رواية أخرى بسنده له، وزاد: قال عبيد الله: فسألته، فقال: قريتين بالشام، بينهما مسيرة ثلاث ليال. وفي حديث ابن بشر: ثلاثة أيام.

وتعقب الحافظ ابن حجر هذه الرواية، بعد ما سبق نقله عنه، بقوله: وأما مسافة الثلاث فإن الحافظ ضياء الدين المقدسي ذكر في الجزء الذي جمعه في الحوض أن في سياق لفظها غلطا وذلك الاختصار وقع في سياقه من بعض رواته، ثم ساقه من حديث أبي هريرة مرفوعا في ذكر الحوض فقال فيه «**عرضه مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح**» قال الضياء: فظهر بهذا أنه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره كما بين مقامي وبين جرباء وأذرح، فسقط مقامي وبين، وقال الحافظ صلاح الدين العلائي بعد أن حكى قول ابن الأثير في النهاية هما قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام ثم غلطه في ذلك وقال: ليس كما قال بل بينهما غلوة سهم وهما معروفتان بين القدس والكرك، قال: وقد ثبت القدر المحذوف عند الدارقطني وغيره بلفظ «ما بين المدينة وجرباء وأذرح». قلت: وقد وقع ذكر جرباء وأذرح في حديث آخر عند مسلم وفيه «وافى أهل جرباء وأذرح بحرسهم إلى رسول الله ﷺ»، وهو يؤيد قول العلائي أنهما متقاربتان. انتهى باختصار.

فعلم من هذا أن المسافة بين هاتين القريتين لا تبلغ ثلاثة أيام، وفهم من هذا أن الصواب في مسافة الحوض المذكورة في حديث ابن عمر رَضِوَالِلَّهُعَنهُمَا السابق الذكر: ما بين المدينة وجرباء وأذرح. وهذا هو الذي صوبه، أيضًا، الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص ٢١٧):...من حديث ابن عمر: «**أما لكم حوض كما بين جرباء وأذرح**» وقال الطبراني: «**كما بينكم وبين جرباء وأذرح**» وهو الصواب. انتهى. وهذه المسافة راجعة إلى أحد القولين الأولين اللذين نقلناهما عن الحافظ ابن حجر آنفا.

وحينئذ؛ فالجمع بين هذين القولين ميسر -بإذن الله- وهو ما ذكره الحافظ، قبل

ما سبق نقله:...وجمع غيره بين الاختلافين الأولين باختلاف السير البطيء وهو سير الأثقل والسير السريع وهو سير الراكب المخف... وهو أولى ما يجمع به. انتهى باختصار.

ووصف النبي ﷺ حوضه بأوصاف عديدة، في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما السابق الذكر، فقال: «**ماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك؛ وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منه لم يظمأ بعده أبدًا**».

وفي حديث ثوبان رضي الله عنه؛ أن نبي الله ﷺ قال... وسئل عن شرابه؛ فقال: «**أشد بياضا من اللبن، وأحلى من العسل: يشخب فيه ميزابان يمدانه من الجنة؛ أحدهما من ذهب، والآخر من ورق**». فمد حوض النبي ﷺ من الجنة، يعني يمده نهر من الجنة. قال ابن فارس في «المقاييس»، مادة (مد): أصل واحد يدل على جر شيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة. تقول: مددت الشيء أمده مدا. ومد النهر، ومده نهر آخر، أي: زاد فيه وواصله فأطال مدته. انتهى.

ولا إخال هذا النهر في الجنة الذي يمد حوض النبي ﷺ أن يكون الكوثر، ولهذا جاء في الحديث تسمية حوض النبي ﷺ بالكوثر. أخرج مسلم، عن أنس رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أتدرون ما الكوثر؟**» فقلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإنه نهر وعدنيه ربي -عز وجل-، عليه خير كثير. هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد النجوم...**» الحديث. فتكون تسمية حوض النبي ﷺ بالكوثر من باب تسمية الشيء باسم أصله. ونظيره في القرآن قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾ [النساء: ٢]، أي؛ إذا بلغ اليتيم رشده يعطى ماله، مع أن البالغ لا يسمى يتيما؛ وإنما تسميته بذلك في الآية باعتبار أصله. فكذلك حوض النبي ﷺ يسمى الكوثر بذلك الاعتبار. ومن هنا فهم قول الحافظ ابن حجر في «الفتح»، تحت باب في الحوض وقول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾: أشار إلى أن المراد بالكوثر النهر الذي يصب في الحوض فهو مادة الحوض، وجاء إطلاق الكوثر على الحوض. انتهى باختصار.

وفي حديث ثوبان رضي الله عنه السابق الذكر: إن أول من يشرب من حوض النبي ﷺ بعده هم أهل اليمن، قال ﷺ فيه: «**إني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن؛ أضرب**

بعصاي حتى يرفض عليهم» الحديث. قال القرطبي في «المفهم»، حديث (٢٢١٦): (قوله: «**أذود الناس لأهل اليمن**») يعني: السابقين من أهل اليمن الذين نصره الله بهم في حياته، وأظهر الدين بهم بعد وفاته، وقد تقدم أن المدينة من اليمن، وأنهم أحق بهذا الإكرام من غيرهم، لما ثبت لهم من سابق النصرة، والأثرة، ولذلك قال للأنصار: «**اصبروا حتى تلقوني على الحوض**». انتهى المراد.

ويقابل هؤلاء الذين نصروا دين الله في بداية أمره حتى ظهر، الذين خذلوا نصرة دين الله من المبتدعين الذين أدخلوا فيه ما ليس منه، والمرتدين الذين تركوا دينهم، ورجعوا على أعقابهم. فهؤلاء لا يشربون من الحوض. أخرج البخاري، عن أنس ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**ليردن علي ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك**». وفي حديث أبي سعيد ﵁: «**فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقا سحقا لمن غير بعدي**». وهذا الحديث متفق عليه. وفي «الصحيحين» أيضًا: «**إني على الحوض حتى أنظر من يرد علي منكم؛ وسيؤخذ أناس دوني؛ فأقول: يا رب! مني ومن أمتي. فيقال: أما شعرت ما عملوا بعدك؟ والله! ما برحوا بعدك يرجعون على أعقابهم**».

قال القرطبي في «التذكرة» (٢/ ١٣٠): قال علماؤنا -رحمة الله عليهم-: فكل من ارتد عن دين الله، أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله ولم يأذن به فهو من المطرودين عن الحوض، المبعدين عنه. وأشدهم طردا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم كالخوارج، والروافض، والمعتزلة، فهؤلاء كلهم مبدلون. انتهى. اللهم يا مثبت القلوب ثبت قلوبنا على دينك، ولا تحرمنا من حوض نبيك ﷺ.

قال ابن أبي العز -﵀- في «شرحه على العقيدة الطحاوية» (ص ٢٢٣): قال العلامة أبو عبد الله القرطبي -﵀- في «التذكرة»: واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل الميزان قبل، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل، قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشا من قبورهم، كما تقدم، فيقدم قبل الميزان والصراط. قال أبو حامد الغزالي -﵀-، في كتاب: «كشف علم الآخرة»: حكى بعض السلف من أهل التصنيف، أن

الحوض يورد بعد الصراط، وهو غلط من قائله. قال القرطبي: هو كما قال... انتهى.

قد جاء ما ظاهره يفيد أن الصراط قبل الحوض، قال الترمذي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا عبد الله بن الصباح الهاشمي، أخبرنا بدل بن المحبر، أخبرنا حرب بن ميمون الأنصاري أبو الخطاب، أخبرنا النضر بن أنس بن مالك، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال سألت النبي ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة، فقال: «**أنا فاعل**» قلت: يا رسول الله، فأين أطلبك؟ قال: «**اطلبني أول ما تطلبني على الصراط**»، قلت: فإن لم ألقك على الصراط؟ قال: «**فاطلبني عند الميزان**» قلت: فإن لم ألقك عند الميزان؟ قال: «**فاطلبني عند الحوض فإني لا أخطئ هذه الثلاث المواطن**». ذكر هذا الحديث الشيخ مقبل -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «الجامع الصحيح» (٦١٦).

قلت: وهذا الحديث لا يعارض ما رجحه القرطبي؛ إذ هذا الحديث يدل على المواطن التي يلقى فيها رسول الله ﷺ يوم القيامة، ولا يدل على ترتيب هذه المواطن الثلاث. وأول هذه المواطن التي يطلب فيها الرسول ﷺ الصراط، ثم الميزان، ثم الحوض. ولا بد أن يلقى في أحد هذه الثلاثة كما قال: «**إني لا أخطئ هذه الثلاث المواطن**». وحينئذ، فلا يلزم من الحديث المذكور أن يكون الصراط قبل الحوض؛ لاحتمال أن يكون النبي ﷺ يوم القيامة ينتقل من موطن إلى آخر حرصا على نجاة أكثر عدد من أمته. فتارة يكون على الصراط، من أجل أن يسلم الناس من الهوي في النار؛ فيدعو الله بقوله ﷺ: «**اللهم سلم، سلم**». وتارة يكون على الحوض، يستقبل أمته ليشربوا من حوضه بعد شدة عطشهم؛ فيسترحوا من هول الموقف، وينعشوا بذلك، وينشطوا، ويتقووا للعبور على الصراط. وتارة يكون عند الميزان... قال القرطبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «المفهم»، شرح حديث (٢٢١٦): ولا يظن أن النبي ﷺ يلازم المقام عند الحوض دائما، بل: يكون عند الحوض تارة، وعند الميزان أخرى، وعند الصراط أخرى، كما قد صح عنه: أن رجلا قال: أين أجدك يا رسول الله يوم القيامة؟...

وكأنه ﷺ لا يفارق أصحابه، ولا أمته في تلك الشدائد سعيا في تخليصهم منها، وشفقة عليهم، ﷺ، ولا حال بيننا وبينه في تلك المواطن! انتهى.

*** قوله: «وأن الإيمان قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها».**

* الشرح: هذا الذي ذكره المصنف هنا هو تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وعليه تدل الأدلة. أما الدليل على أن الإيمان قول باللسان وعمل بالجوارح، فما أخرجه الإمام مسلم، في «صحيحه»، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**». وأصل الحديث في البخاري.

وأما الدليل على أن إخلاص القلب داخل فيه، فقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. فالمنافقون لما تلفظوا بالإيمان لكن لم يخلصوا، ولا صدقوا، بقلوبهم ما يقولون لم يدخلهم تلفظهم هذا في الإيمان. فدل ذلك على أنه لا بد من اعتبار إخلاص القلب في مسمى الإيمان.

*** قوله: «فيكون فيها النقص و بها الزيادة».**

* الشرح: يعني أن الإيمان ينقص بنقصان الأعمال الصالحة، التي هي الطاعات لله، وهي العبادات. ويدل على هذا ما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحى، أو في فطر، إلى المصلى، فمر على النساء فقال: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين...**» قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟... قال: «...**أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟**» قلن: بلى، قال: «**فذلك من نقصان دينها**» الحديث. فدل هذا الحديث على أن ترك الحائض للصلاة والصيام من نقصان دينها.

وإذا كان دين المرأة ينقص، في أيام حيضها، بسبب تركها الصلاة والصيام؛ اقتضى ذلك أن صلاتها وصيامها في أيام طهرها يزيد في دينها.

والصلاة والصيام من الدين، وهما من الإيمان، بدليل ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه قال ﷺ -لوفد عبد القيس-: «**أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله،**

وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان...» الحديث. فظهر بهذا الحديث، والذي قبله، أن الصلاة والصيام زيادة في الإيمان.

وإذا كان الأمر كذلك في ما يتعلق بالصلاة والصيام كان الأمر كذلك في غيرهما من العبادات. إذ لا فرق بين الصلاة والصيام وبين سائر العبادات من حيث أن كلها طاعات لله. ومن حيث إن كل واحدة منها أكمل الله بها الدين والإيمان بعد التي قبلها، حتى كمل الدين يوم أنزل: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]. فأكمل الله الدين، وأكمل العبادات التي تكون سببًا لزيادة الإيمان.

وبهذا يظهر أن الحق ما عليه أهل السنة والجماعة حيث قالوا: إن الإيمان يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها، كما قاله المصنف هنا.

وجاء عن الإمام أحمد، في هذا الباب، العبارة التي نقلها عنه القاضي أبو يعلى الفراء، قائلا: وقد صرح أحمد بهذا، فقال: يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية. انتهى من «كتاب الإيمان» لأبي يعلى. والشطر الثاني من هذه العبارة لا ينافي قول المصنف: «وينقص بنقص الأعمال». بل يستلزمه، لأن ارتكاب المعصية يستلزم ترك العمل بنهي الله عن ارتكاب المعاصي. فكل من عصى الله فقد ترك العمل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ﴾.
[النحل: ٩٠]

ولا شك أن زيادة الإيمان بزيادة الأعمال الظاهرة يقتضي زيادة الإيمان في القلب. ونقصان الإيمان بنقص الأعمال الظاهرة يلزم نقصان الإيمان في القلب. وذلك للرابطة بين القلب والجوارح، التي وصفها النبي ﷺ بقوله: «**إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، متفق عليه من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه. فتفاضل الإيمان بالأعمال الظاهرة دليل تفاضل الإيمان في الباطن. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: ومما يصدق تفاضله -أي؛ الإيمان- بالأعمال قول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ إلى قوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾. فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه

الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمنًا حقا وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنة. ومما يبين لك تفاضله في القلب قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ ألست ترى أن هاهنا منزلا دون منزل ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ﴾ كذلك... انتهى المراد من كتاب «الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام.

والقول بتفاضل الإيمان في القلب مذهب علماء السنة قال ابن رجب في رسالته «كلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]»: ولهذا كان الصحيح المشهور عن الإمام أحمد، الذي عليه أكثر أصحابه، وأكثر علماء السنة من جميع الطوائف، أن ما في القلب من التصديق والمعرفة يقبل الزيادة والنقصان، فالمؤمن من يحتاج دائما كل وقت إلى تجديد إيمانه وتقوية يقينه، وطلب الزيادة في معارفه، والحذر من أسباب الشك والريب والشبهة... انتهى.

*** قوله: «ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل».**

* **الشرح**: قد يبدو من هذه عبارة للمصنف أنه يذهب إلى القول بأن العمل شرط لكمال الإيمان. وليس الأمر كذلك، لأن قوله في تعريف الإيمان بأنه: «قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح» يفيد أنه يرى دخول العمل في مسمى الإيمان، وأن حقيقته لا توجد إلا بالعمل. ولم يقيد ذلك بأنه شرط كمال ولا شرط صحة، وهو الصواب؛ إذ المأثور عن السلف ذلك.

والقول بأن العمل شرط لكمال الإيمان خطأ واضح؛ لأنه يفهم أن إيمان العبد يصح بدون عمل، وإنما العمل من مكملات الإيمان فقط.

والحق في الأعمال الداخلة في مسمى الإيمان التفصيل فيها. فإن من الأعمال ما هو واجب لا يصح الإيمان إلا بها. ومن الأعمال ما هو واجب يصح إيمان من تركها، لكنه يأثم على تركها. ومن الأعمال ما هو مستحب حيث هي من مكملات الإيمان. وهذا التفصيل هو الذي يجمع بين الأدلة ويزيل الإشكالات. قال ابن أبي العز في «شرحه العقيدة الطحاوية» (٢/ ٢٩٧): فإذا كان الإيمان أصلا له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمى: إيمانا، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج

والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنه من شعب الإيمان. وهذه الشعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعا، كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعا، كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتا عظيمًا، منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى... انتهى.

وبهذا التفصيل اتضح أن إطلاق القول بأن الأعمال كلها مكملات للإيمان إطلاق باطل، لا يقره النقل الصحيح، ولا العقل السليم. وظهر بهذا التفصيل، أيضًا، أن من فهم من عبارة المصنف: «ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل» أن مراده أن العمل شرط في كمال الإيمان، أو أن جميع الأعمال من مكملات الإيمان ففهمه سقيم. ويدل ذلك على جهله بعقيدة المصنف؛ فإن عقيدته عقيدة السلف كما قاله الإمام الذهبي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في ترجمته من «السير». ويؤكد هذا ما قاله المصنف في مقدمة رسالته، حيث قال: «وقد فرض الله سبحانه وتعالى على القلب عملًا من الاعتقادات وعلى الجوارح الظاهرة عملًا من الطاعات». فهذا صريح في أن المصنف يعتقد أن هناك من أعمال الجوارح ما هو فرض، أي: واجب على العبد أن يعملها، وليست كل الأعمال، عنده، من مكملات الإيمان.

وعليه، فلا بد من إدخال الأعمال في مسمى الإيمان خلافا للمرجئة، الذين أرجؤوا الأعمال عن مسمى الإيمان -أي: أخروها عنه- حتى أخرجوها عن الإيمان. وهذه هي النكتة في تسمية المرجئة بهذا الاسم؛ قال ابن فارس -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «المقاييس»، عند مادة (رجى):...وأما المهموز فإنه يدل على التأخر. يقال: أرجأت الشيء: أخرته. قال الله جل ثناؤه: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] ومنه سميت المرجئة. قال الشيباني: أرجأت. انتهى. ومذهبهم هذا ترده صريح الأدلة التي تثبت أن العمل داخل في مسمى الإيمان، وقد سبق ذكر بعضها. والمرجئة أربع فرق: مرجئة الفقهاء، والأشاعرة، والكرامية، والجهمية.

أما مرجئة الفقهاء: فإنهم يقولون: إن الإيمان تصديق بالقلب ونطق باللسان. والرد عليهم بالأدلة الصريحة التي تدل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان.

أما الأشاعرة: فقد نقل عنهم أبو يعلى الفراء في كتابه «الإيمان» أنهم يقولون: الإيمان هو التصديق في اللغة والشريعة جميعا، وإن الأفعال والأعمال من شرائع الإيمان لا من نفس الإيمان. انتهى. قلت: ويلزم على هذا القول، أن من صدق النبي ﷺ بقلبه ولم ينطق بالشهادتين أن يكون مؤمنًا. وعليه، فمشركو قريش مؤمنون؛ لأنهم صدقوا النبي ﷺ في قرارة أنفسهم. قال الله عنهم: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ٣٣﴾ [الأنعام]، فقد أثبت الله لهم أنهم لم يكذبوا الرسول ﷺ. ويقتضي هذا أنهم صدقوه، ويدل عليه قوله تعالى في الآية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ٣٣﴾. فأخبر الله تعالى عنهم أنهم جحدوا نبيهم ﷺ، وجحدوا ما جاء به من الآيات، والجحود لا يكون إلا بعد إيقان صدق الخبر. قال ابن فارس في «المقاييس»، عند مادة (جحد):...ومن هذا الباب الجحود، وهو ضد الإقرار، ولا يكون إلا مع علم الجاحد به أنه صحيح. قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]. انتهى. فمشركوا قريش كانوا يصدقون نبيهم ﷺ بقلوبهم، وحينئذ يلزم على من عرف الإيمان بالتصديق فقط أن يثبت لمشركي قريش الإيمان! وهذا من أبطل الباطل، لأن الأدلة الكثيرة أثبتت كفرهم وشركهم، وإن كانوا مصدقين لنبيهم ﷺ في قرارة أنفسهم. وذلك لأنهم تركوا العمل بما يلزمهم تصديق نبيهم من الأعمال والأقوال، كترك الشرك والنطق بالشهادتين... قال الله تعالى عنهم: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ٤ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ٥ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْۖ﴾ [ص]، وقال تعالى عنهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ٣٥﴾ [الصافات]...

أما الثالثة من فرق المرجئة: الكرامية: فإنهم يقولون: الإيمان نطق باللسان وحده. نقل عنهم هذا أبو يعلى، في المرجع السابق الذكر، فقال: وقال المرجئة والكرامية: الإيمان: هو التصديق باللسان، وهو الإقرار بالشهادتين دون طمأنينة القلب. انتهى. ويلزم، على هذا القول، أن يكون المنافقون مؤمنين؛ لأنهم ينطقون بالشهادتين، وقد قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]. فالمنافقون ينطقون بالإيمان، لكن لما كانت قلوبهم خاوية على عروشها من شيء من الإيمان لم يدخلوا

في الإيمان، وليسوا من أهله. بل هم من أهل النار، بل في أسفل دركاتها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]. فاتضح بهذا أن النطق بالإيمان وحده لا يكفي، فبطل قول الكرامية.

أما الرابعة: الجهمية: فقد نقل عنهم أبو يعلى، في المصدر السابق، أنهم قالوا: الإيمان: هو المعرفة بالله فحسب. انتهى. وبهذا القول أثبتوا، في الحقيقة، الإيمان لإبليس. إذ هو عارف بربه، حيث قال الله عنه في كتابه العزيز: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر]. وإثبات الإيمان لإبليس إن دل على شيء؛ فإنه يدل على أن تعريف الجهمية للإيمان من أبطل الأباطل. وهذا واضح لا حاجة لنا إلى تطويل الكلام في رده.

وحاصل الأمر من هذا كله: أن قول المرجئة، على اختلاف طوائفهم، في تعريف الإيمان معارض للنصوص الشرعية. وأن الصواب في ذلك الموافق للكتاب والسنة إدخال العمل في مسمى الإيمان كما ذكره المصنف فيما تقدم.

*** قوله: «ولا قول أو عمل إلا بنية».**

* **الشرح**: يحتمل أن يكون مراد المصنف بهذه العبارة العمل بشكل عام، سواء أكانت الأعمال دنيوية أو دينية. ويحتمل أن يكون المراد بكلامه تخصيص ذلك بالأعمال الدينية، وهو الأرجح لأن سياق كلامه متعلق بأعمال الإيمان. ويدل على رجحانه كلامه بعد ذلك: «ولا عمل ونية إلا بموافقة السنة»، فيكون تقدير كلامه هنا: «لا قول ولا عمل مقبول إلا بنية صالحة».

والنية الصالحة أن يقصد المرء بعبادته وجه الله وحده، ليس إلا. إذ لو كان عمل العبد مشوبا بشائبة شرك كان عمله هباء منثورا، غير مقبول عند الله. أخرج الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تبارك وتعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملًا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه**». فالعمل المقبول عند الله ما كانت نية صاحبه فيه الإخلاص لله، وهذا شرط من شرطي قبول العمل عند الله. والشرط الثاني: موافقة السنة في العمل، كما قاله المصنف هنا: «ولا قول ولا عمل ونية إلا بموافقة السنة». والكلام على هذا فيما يلي...

❊ **قوله: «ولا قول ولا عمل ونية إلا بموافقة السنة».**

❊ **الشرح:** يجب على العبد إذا أراد أن يقبل الله عمله الذي أخلص فيه لله، أن يكون ذلك العمل وفق السنة. وإذا لم يوافق العبد بعمله السنة -وإن كان مخلصا فيه-، فعمله مردود، غير مقبول. كما قاله النبي ﷺ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ**»، أخرجه مسلم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فإذن، لا بد للعبد أن يتحرى في عمله شرطين إذا أراد الله أن يقبل عمله: إخلاص العمل لله، ومتابعة الرسول ﷺ. وقد جمع الله بين هذين الشرطين في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ١١٠﴾ [الكهف]. فشرط الإخلاص دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ١١٠﴾، وشرط المتابعة دل عليه قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾. ولا يكون عمل العبد صالحا إلا بموافقة هدي النبي ﷺ فيه؛ قال الإمام الشنقيطي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الإسراء: ٩]:...فكل عمل مخالف لما جاء به صلوات الله وسلامه عليه فليس بصالح. انتهى.

وقال الحافظ ابن رجب، في «جامع العلوم والحكم» (ص ٧٢): وقال الفضيلُ في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، قال: أخلصُه وأصوبُه. وقال: إنَّ العملَ إذا كان خالصًا، ولم يكن صوابًا، لم يقبل، وإذا كان صوابًا، ولم يكن خالصًا، لم يقبل حتّى يكونَ خالصًا صوابًا، قال: والخالصُ إذا كان لله عز وجل، والصَّوابُ إذا كان على السُّنَّة.

وقد دلَّ على هذا الذي قاله الفضيلُ قولُ الله عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ١١٠﴾. انتهى.

فما قاله المصنف هنا هو الموافق للكتاب والسنة. وقد جاءت نحو هذه العبارة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن ضعفها الحافظ ابن رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم» (١/ ٧٠). فقال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: وبإسناد ضعيف عن ابن مسعود، قال: لا ينفع قول إلا بعمل، ولا ينفع قول وعمل إلا بنية، ولا ينفع قول وعمل ونية إلا بما وافق السنة. انتهى.

*** قوله: «وأنه لا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة».**

* الشرح: هذه العبارة من المصنف قد تشكل؛ إذ هناك بعض الذنوب إذا ارتكبها العبد يكفر، كالاستهزاء بشيء من الدين مثلا. فمن ارتكب هذا الذنب العظيم يكفر، قال تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة].

وحينئذ، فلا بد من فهم مراد المصنف بهذه العبارة، وهو ما قاله شيخ الإسلام، في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٠٣) -أثناء كلامه على مثل حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان**» -: وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأما الأعمال الأربعة فاختلفوا في تكفير تاركها ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور. انتهى. فتبين أن مراد المصنف بالذنب في عبارته هنا: المعاصي التي لم يختلف أهل السنة أن من ارتكبها لا يكفر، كالزنا، والسرقة...

وهذه عقيدة أهل السنة والجماعة، فإنهم لا يكفرون أحدًا من المسلمين بارتكاب المعاصي -بالمعنى الذي سبق-، وإن كانت من الكبائر. وإنما الذين يكفرون المسلمين بسبب ارتكاب الكبائر هم المعتزلة والخوارج. بل بلغ الغلو في بعض فرق الخوارج أن كفروا المسلمين بارتكاب سائر المعاصي وإن كانت صغيرة.

أما قول المعتزلة فقد نقله عنهم أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب «الإيمان»، حيث قال -رحمه الله-: وقالت المعتزلة: الإيمان بالقلب واللسان مع اجتناب الكبائر، فمن قارف شيئًا كبيرًا زال عنه الإيمان، ولم يلحق بالكفر، فسمي: فاسقًا ليس بمؤمن ولا كافر... انتهى.

قلت: إذا لم يكن مؤمنًا ولا كافرًا فماذا يكون؟ إذ لا بد للعبد أن يوصف بأحدهما، قال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان]، وقال تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. فهاتان منزلتان لا ثالث لهما، وليس

هناك منزلة بين المنزلتين كما يفهم من تسمية المعتزلة مرتكب الكبيرة فاسقًا. إذ الفاسق لا بد له من أن يلتحق بإحدى الطائفتين: إما المؤمنين، وإما الكافرين. فمن الفسق ما يخرج مرتكبه من الإيمان إلى الكفر، كالتكذيب بآيات الله، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ۝٤٩﴾ [الأنعام]. ومن الفسق ما لا يخرج مرتكبه من الإيمان كقذف المحصنة، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤﴾ [النور]. فقذف المحصنة فسق بنص هذه الآية، لكن مرتكبه لا يخرج من الملة؛ إذ لو خرج به منها لما اكتفي في حده بالجلد ثمانين فحسب.

فتبين أنه ليس هناك منزلة بين المنزلتين اسمها فسق. بل الفاسق؛ إما مبقٍ على إيمانه الذي نقص بمقدار فسقه، وإما خارج من إيمانه إذا بلغ فسقه الكفر، ﴿قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾ [الطلاق].

وأما الخوارج: فقد اختلفوا في هذا الباب إلى فرق، قال عنهم القاضي أبو يعلى في كتابه «الإيمان»، الفصل الأول، في الفاسق الملي:...فذهب الخوارج إلى أن الفاسق يكون كافرًا بكل معصية، ومنهم من يكفره بالكبائر دون غيرها. انتهى. فمن فرق الخوارج من يكفر المسلمين بجميع المعاصي، صغيرها، وكبيرها: وهم الصفرية، والفضيلة. قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «الإيمان»: وقالت الصفرية: المعاصي صغارها وكبارها: كفر وشرك ما فيه إلا المغفور منها خاصة. وقالت الفضيلة:...المعاصي كلها ما غفر منها وما لم يغفر كفرًا وشركًا... انتهى.

والأدلة في إبطال مذهب المعتزلة والخوارج كثيرة جدًّا، منها قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات: ٩]. ففي هذه الآية أثبت الله لهاتين الطائفتين المقتتلتين الإيمان، حيث سماهما مؤمنين، مع أن كل واحدة منهما ارتكبت كبيرة من كبائر الذنوب، الذي هو القتل.

فالمعتزلة والخوارج أبخس الناس حظًّا من قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر: ٥٣]؛ إذ أيسوا من مغفرة الله لكبائر الذنوب. وزاد البعض منهم اليأس من مغفرة الله لصغائر الذنوب.

وفي الجانب الآخر قابلت إفراط المعتزلة والخوارج، في هذا الباب، الأشعرية بالتفريط، فقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، صغيرًا كان أو كبيرًا. قال القاضي أبو يعلى في المصدر السابق: وقد اختلف الناس في الفاسق الملي -فذكر ما نقلناه عنه آنفا من مذهب الخوارج والمعتزلة، ثم قال:- وقالت الأشعرية: «هو مؤمن كامل الإيمان»، بنوا هذا على أن الإيمان عندهم هو التصديق، وأن ترك الطاعات وارتكاب المحظورات لا يؤثر في التصديق. انتهى. وقد تقدم بيان بطلان تعريفهم هذا الإيمان. وما بني على باطل، فهو باطل على شفا جرف هار.

والصواب الموافق للأدلة أن مرتكب المعاصي مؤمن ناقص الإيمان بقدر معصيته.

* **قوله: «وأن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة إلى يوم يبعثون، وأرواح أهل الشقاوة معذبة إلى يوم الدين».**

* **الشرح**: قال شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» (٤/ ٢٢٤-٢٢٥): وقد ثبت -أيضًا- أن أرواح المؤمنين والشهداء وغيرهم في الجنة، قال الإمام أحمد في رواية حنبل: أرواح الكفار في النار، وأرواح المؤمنين في الجنة، والأبدان في الدنيا، يعذب الله من يشاء، ويرحم بعفوه من يشاء. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أرواح الموتى: أتكون في أفنية قبورها؟ أم في حواصل طير؟ أم تموت كما تموت الأجساد؟ فقال: قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**نسمة المؤمن إذا مات طائر تعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه**».

وقد روي عن عبد الله بن عمرو أنه قال: أرواح المؤمنين في أجواف طير خضر كالزرازير، يتعارفون فيها ويرزقون من ثمرها، قال: وقال بعض الناس: أرواح الشهداء في أجواف طير خضر، تأوي إلى قناديل في الجنة معلقة بالعرش. وقد روى مسلم في صحيحه عن مسروق قال: سألنا عبد الله -يعني ابن مسعود- عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۢ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «**إن أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل**

معلقة بالعرش، تسرح في الجنة حيث تشاء، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطلع عليهم ربك اطلاعة فقال: هل تشتهون شيئًا؟ فقالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح في الجنة حيث نشاء؟ -ففعل بهم ذلك ثلاث مرات- فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا: يا رب، نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا؛ حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا». انتهى.

وهذا الذي ذكر هنا له أدلته، ولا يتجاوز في هذا الباب ما دل عليه الدليل. إذ هذا أمر غيبي يجب الإيمان به كما جاء في الدليل، ولا نخوض في سوى ما يدل عليه الدليل بعقولنا. بل نستسلم ونقول كما يقول الراسخون في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

أما ما ذكر عن أرواح الشهداء فدليله واضح، صحيح. وقد جاء في «مسند» الإمام أحمد أنه قال: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني الحارث بن فضيل الأنصاري، عن محمود بن لبيد الأنصاري، عن ابن عباس ﵄، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الشهداء على بارق، نهر بباب الجنة، في قبة خضراء، يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشيا**». وهذا إسناد حسن، ومحمد بن إسحاق مدلس، لكن قد صرح في هذه الطريق بالتحديث. وقد أخرج هذا الحديث ابن جرير في تفسير آل عمران، الآية: ١٦٩. وأيضًا، ذكره ابن كثير في تفسير هذه الآية، ثم قال: وكأن الشهداء أقسام: منهم من تسرح أرواحهم في الجنة، ومنهم من يكون على هذا النهر بباب الجنة، وقد يحتمل أن يكون منتهى سيرهم إلى هذا النهر فيجتمعون هنالك، ويغدى عليهم برزقهم هناك ويراح، والله أعلم. انتهى.

وأما ما ذكر عن عبد الله بن عمرو من أن أرواح المؤمنين تتعارف فقد جاء عن النبي ﷺ مرفوعا. وذلك ما أخرجه النسائي في «سننه»؛ حيث قال: أخبرنا عبيد الله بن سعيد، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن قسامة بن زهير، عن أبي هريرة ﵁، أن النبي ﷺ قال: «**إذا حضر المؤمن -إلى قوله:- فيأتون به -أي؛ بروح المؤمن- أرواح المؤمنين، فلهم أشد فرحا به من أحدكم بغائبه يقدم عليه، فيسألونه ماذا فعل فلان؟ ماذا فعل فلان؟ فيقولون: دعوه: فإنه كان في غم الدنيا. فإذا قال:**

أما أتاكم، قالوا: ذهب به إلى أمه الهاوية» الحديث. وقد ذكره الشيخ مقبل في «جامعه»، وصححه.

وأما كون سائر أرواح المؤمنين، غير الشهداء، على شكل طير يأكل في شجر الجنة، فقد أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» مرفوعا؛ عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري، أنه أخبره أن أباه، كعب بن مالك،كان يحدث: أن رسول الله ﷺ قال: «إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه». ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، وابن ماجه، والنسائي في «سننهما»، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة». وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، واللاكائي في كتابه المذكور، من طريق: عثمان بن عمر، قال: أنا يونس، عن الزهري، به. ومدار هذه الطرق على رواية الزهري عن عبد الرحمن بن كعب، وهي رواية منقطعة. قال الحافظ، في ترجمة الزهري، في «تهذيب التهذيب»: وقال ابن أبي حاتم: ثنا علي بن الحسين قال: قال أحمد ابن صالح: لم يسمع الزهري من عبد الرحمن بن كعب بن مالك. انتهى.

قلت: لكن هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد من وجه آخر؛ فقال: حدثنا سعد بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أنه بلغه أن كعب بن مالك، فذكر الحديث. ورجال هذا السند ثقات، إلا أنه منقطع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وبين جده، كعب بن مالك؛ حيث قال عبد الرحمن: «أنه بلغه أن كعب بن مالك». إلا أن هذه الطريق المنقطعة تصلح للاستشهاد بها للطريق المتقدمة، فيكون الحديث حسنا لغيره. لاسيما والانقطاع في الطريقين وقع في موضعين مختلفين. وهذا يقوي أن الساقط في أحد الطريقين غير الساقط في الطريق الأخرى.

ومما تطمئن إليه النفس في تحسين الحديث أنه يغلب على الظن أن الواسطة بين عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وبين كعب بن مالك -في الطريق الثانية- هو عبد الله بن كعب، وهو ثقة. وذلك لما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، في «تهذيب التهذيب»: وقال أبو العباس الطرقي: إنما روى عن جده

أحرفا في الحديث ولم يمكنه الحديث بطوله فاستثبته من أبيه. انتهى. فهذا مما يرفع من شأن الطريق الثانية. فيطمئن القلب لتحسين الحديث أكثر. والحمد لله.

وقد قال الحافظ ابن كثير -بعد ما سبق نقله من تفسيره- في كلامه عن هذا الحديث: وقد روينا في «مسند» الإمام أحمد حديثا فيه البشارة لكل مؤمن بأن روحه تكون في الجنة تسرح أيضًا فيها، وتأكل من ثمارها، وترى ما فيها من النضرة والسرور، وتشاهد ما أعده الله لها من الكرامة، -إلى قوله-: قوله: «يعلق»، أي: يأكل. وفي هذا الحديث: إن روح المؤمن تكون على شكل طائر في الجنة. وأما أرواح الشهداء، فكما تقدم في حواصل طير خضر، فهي كالكواكب بالنسبة إلى أرواح عموم المؤمنين، فإنها تطير بأنفسها، فنسأل الله الكريم المنان أن يثبتنا على الإيمان. انتهى.

*** قوله: «وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون؛ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]».**

* الشرح: لما لهت قلوب كثير من المسلمين بجمع حطم الدنيا، وغفلوا عن ذكر الله، قست قلوبهم كما قست قلوب أهل الكتاب من قبلهم بسبب ذلك، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الحديد]. وسببت لهم هذه الغفلة غفلة أخرى مثلها أو أعظم منها، وهي الغفلة عن ما يقدمون عليه من أمور الآخرة: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ﴾ [الأنبياء]!

بل الكثير من المسلمين استسهل فتنة القبر: ويعتقد اعتقادا جازما، ولسان حاله وقيله يقول: إنها ثلاثة أسئلة سهلة أجيب عنها في طرفة عين، كما أجيب عنها في الدنيا! مسكين! ويظن أن له قدمًا في الجنة، ولم يبق للثاني إلا أن يموت، فيدخلها! تيقظ يا أيها الغافل من سكر الإفراط في الرجاء! تيقظ! واسمع ما يقول الرسول ﷺ لعل أن يلين قلبك، فيجد الحق إليه منفذًا خلال الأكنة التي غلقت عليه بسبب الغفلة.

ورجاء أن تلين هذه القلوب؛ رأيت أن أذكر هنا الموت وما يتعلق بها، امتثالا لقول النبي ﷺ: «**أكثروا ذكر هاذم اللذات: الموت**»، أخرجه الترمذي، وغيره، من

حديث أبي هريرة ﵁، وقد حسنه شيخنا محمد بن حزام في تحقيقه على «بلوغ المرام». فذكر الموت يوقظ العبد من غفلة اللذات، ويقطع الضحك. أخرج البخاري في «صحيحه» من حديث أنس ﵁، أنه قال: خطب رسول الله ﷺ خطبة ما سمعت مثلها قط، قال: «**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا**»، قال: فغطى أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم لهم حنين...».

هذه حال الصحابة ﵃ حين يذكر لهم الموت، لأنهم يستحضرون تلك اللحظات الشديدة قبل خروج الروح، التي لا ينجو منها أحد. حين يكون العبد في سياق الموت، ويتيقن أن الدنيا وما جمع فيها سوف يتركه، ولا يرجع إليه أبدًا.

وفي تلك اللحظات يتمنى أن يفدي بكل ما جمعه في هذه الجيفة من الدنيا ليعمل عملًا صالحا واحدا، يلقى به ربه! لكن قد سبقت كلمة الله بالمنع من ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٠٠﴾ [المؤمنون].

في تلك اللحظات، يجد العبد طعمًا ما ذاقه في حياته قط، وفيه يقول الله تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [ق: ١٩]. فحق على كل حي أن يشرب من كأس الموت، ويذوق طعمه، ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. ولو نجى من ذلك أحد لنجى منها سيد الناس محمد رسول الله ﷺ القائل، وهو في سياق الموت: «**لا إله إلا الله إن للموت سكرات**»، أخرجه البخاري من حديث عائشة ﵂.

وفي هذه اللحظات يحرص الشيطان على إغواء العبد ليكون من الهالكين معه في نار جهنم، كما أقسم بالله على ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٣٩﴾ [الحجر]. ولا ينجو من كيد الشيطان، ويثبت على الحق، في تلك اللحظات إلا من ثبته الله في الدنيا على ذلك من عباده المخلصين، كما استثناهم الشيطان بعد ما ذكره الله عنه في الآية السابقة: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾. وينزل الله، في تلك اللحظات، على المحتضر من عباده المخلصين من يؤنسه ويثبته من الملائكة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]، في

حياتهم الدنيا، ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۝٣٠ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾.

وحينئذ يشرع تلقين الميت كلمة التوحيد، امتثالا لقول النبي ﷺ: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله**»، أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه. فإذا قالها المحتضر ترك، كي يرجى أن يكون من الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**». وسيأتي بيان حال هذا الحديث إن شاء الله.

وبهذه المناسبة أحببت أن أذكر هنا قصة عجيبة حصلت للإمام أبي زرعة الرازي تشجيعا لطلاب علم الحديث على الاستمرار في الطلب، وبيانا أن ما هم فيه من ذلك سبب للثبات على الحق إلى الممات. وهذه القصة ذكرها الذهبي في «السير» (٣/ ٧٦ و ٧٧)؛ فقال -رحمه الله-: قال أبو جعفر التستري: حضرنا أبا زرعة بماشهران، وكان في السوق، وعنده أبو حاتم، ومحمد بن مسلم، والمنذر بن شاذان، وجماعة من العلماء، فذكروا حديث التلقين، قال: فاستحيوا من أبي زرعة، وهابوه أن يلقنوه، فقالوا: تعالوا نذكر الحديث.

فقال محمد بن مسلم: حدثنا الضحاك بن مخلد، عن عبد الحميد بن جعفر، عن صالح، وجعل يقول: ولم يجاوز، وقال أبو حاتم: حدثنا بندار، حدثنا أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن صالح، ولم يجاوز، والباقون سكتوا. فقال أبو زرعة، حدثنا بندار، حدثنا أبو عاصم، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن صالح بن أبي عريب، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**». انتهى.

هذا من مات على فراشه، وقد جاء عن أهل الحديث فيمن مات على غير فراشه ما هو عجيب مثله أو أعجب منه. قال الحافظ ابن حجر، في «تهذيب التهذيب»، في ترجمة حميد الطويل: وقال رستة عن يحيى بن سعيد: مات حميد الطويل وهو قائم يصلي. انتهى. وقال في ترجمة جعفر بن إياس: وقال نوح بن حبيب: وكان ساجدًا خلف المقام حين مات. انتهى.

وهذا كله مصداقا لما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، فقال: حدثنا زيد بن الحباب،

حدثنا معاوية بن صالح، حدثني عبد الرحمن بن جبير ابن نفير، عن أبيه، عن عمرو بن الحمق الخزاعي ﵁، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إذا أراد الله بعبد خيرًا استعمله**» قيل: وما استعمله؟ قال: «**يفتح له عمل صالح بين يدي موته، حتى يرضى عنه من حوله**». ذكر هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وحسنه.

وبعد ذلك تخرج روح المؤمن بكل رفق ولين، قال النبي ﷺ: «**إن الميت تحضره الملائكة، فإذا كان الرجل الصالح قالوا: اخرجي أيتها النفس الطيبة كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة، وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان. فلا يزال يقال ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء...**» الحديث، أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا ابن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو ابن عطاء، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ﵁، به، وصححه الشيخ مقبل في «جامعه». وفي الحديث الذي أخرجه ابن أبي شيبة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- حيث قال: حدثنا أبو معاوية، عن الاعمش، عن المنهال، عن زاذان، عن البراء بن عازب ﵁، أن النبي ﷺ وصف خروج روح المؤمن بقوله: «**فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء**». وقد حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه».

والروح إذا خرجت من الجسد اتبعها البصر؛ وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «إن الروح إذا قبض اتبعه البصر»، أخرجه مسلم من حديث أم سلمة ﵂. وهذه الروح الطيبة لا تهمل، بل يعتنى بها، وتجعل في كفن من أكفان الجنة، ففي حديث البراء ﵁ السابق الذكر؛ أن النبي ﷺ قال: «**إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا، وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة بيض الوجوه، ...معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة...فإذا أخذوها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن، وذلك الحنوط**» الحديث. وقال النسائي في «سننه»: أخبرنا عبيد الله بن سعيد، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن قسامة ابن زهير، عن أبي هريرة ﵁، أن النبي ﷺ قال: «**إذا حضر المؤمن أتته ملائكة الرحمة بحريرة بيضاء...حتى إنه ليناوله بعضهم بعضا**» الحديث، ذكره الشيخ مقبل في «جامعه»، وصححه.

ثم يعرج بهذه الروح الطيبة إلى السماء السابعة، وكلما مرت بملك في سماء سأل عنها، فيخبرهم الملائكة الذين قبضوا هذه الروح بأنه فلان ابن فلان. وبعدما انتهت إلى السماء السابعة، تعاد في جسده، وحينئذ يسأل العبد في قبره. قال النبي ﷺ، بعد ما سبق ذكره، في حديث البراء رضي الله عنه: «**فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملك من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الطيب؟ فيقولون: هذا فلان بن فلان. بأحسن أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا، فيستفتح فيفتح لهم، فيستقبله من كل سماء مقربوها إلى السماء التي تليها، حتى ينتهي به إلى السماء السابعة، قال: فيقول الله: اكتبوا كتاب عبدي في عليين في السماء الرابعة، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارة أخرى، فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الاسلام. فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله ﷺ. فيقولان: ما عملك؟ فيقول: قرأت كتاب الله وآمنت به وصدقت به**» الحديث. وأخرج الشيخان في «صحيحيهما»، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فذلك قوله**: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾». ثم قال ﷺ في حديث البراء، عند ابن أبي شيبة: «**فينادي منادٍ من السماء: أن صدق عبدي، فافرشوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة. فيأتيه من طيبها وروحها، ويفسح له في قبره مد بصره، ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرك، هذا يومك الذي كنت توعد. فيقول: ومن أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير. فيقول: أنا عملك الصالح. فيقول: رب أقم الساعة، أقم الساعة؛ حتى أرجع إلى أهلي ومالي**» الحديث.

وبهذا ينتهي شرح قول المصنف: «وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون؛ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾».

ولم يتعرض المصنف لذكر حال الكافرين في هذه المسألة، فلنذكر ما تيسر من ذلك تتميما للفائدة. فإذا كان الكافر في سياق الموت خاف ما يقبل عليه من الآخرة، وتيقن أن الذي كذب به في حياته الدنيا حق، فيزداد خوفا. فتهرب روحه في جسده،

فتفرق فيه رجاء أن لا تخرج منه. لكن ذلك الخوف والفرار، حينئذ، لا ينفع؛ فتخرج روحه رغم أنفه بالضرب الشديد، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٥٠﴾ [الأنفال]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]. قال النبي ﷺ في حديث البراء رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة: «**وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا، وإقبال من الآخرة نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، حتى يجلسوا منه مد البصر**»، ثم قال: «**ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: يا أيتها النفس الخبيثة أخرجي إلى سخط الله وغضبه. قال: فتفرق في جسده، قال: فتخرج، فينقطع معها العروق والعصب، كما تنزع السفود من الصوف المبلول، فيأخذوها، فإذا أخذوها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها في تلك المسوح، فيخرج منها كأنتن ريح جيفة وجدت على ظهر الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملإ من الملائكة، إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلان بن فلان. بأقبح أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا، حتى ينتهي بها إلى السماء الدنيا، فيستفتحون فلا يفتح له**»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ﴾ قال: «**فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتاب عبدي في سجين في الأرض السفلى، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم ومنها أخرجهم تارة أخرى، قال: فتطرح روحه طرحا**»، قال: ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ قال: «**فتعاد روحه في جسده، ويأتيه الملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ها ها لا أدري!! فيقولان له: وما دينك؟ فيقول: ها ها لا أدري! قال: فينادي مناد من السماء: افرشوا له من النار، وألبسوه من النار، وافتحوا له بابًا إلى النار. قال: فيأتيه من حرها وسمومها، ويضيق عليه قبره حتى تختلف عليه أضلاعه، ويأتيه رجل قبيح الوجه، وقبيح الثياب، منتن الريح، فيقول: أبشر بالذي يسوءك، هذا يومك الذي كنت توعد. فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالشر. فيقول: أنا عملك الخبيث فيقول: رب لا تقم الساعة، رب لا تقم الساعة**».

ألا فليحذر امرؤ عذاب القبر، ولينظر ما قدم لذلك اليوم، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨]!

فما سبق ذكره من فتنة القبر، ونعيمه، وعذابه، من عقيدة أهل السنة والجماعة. فنؤمن بكل ما ثبت من ذلك، قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص ٣٨١): وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعا، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس، وتعذب مفردة عن البدن ومتصلة به. انتهى.

ونختم هذه المسألة ببيان حال حديث: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة**». أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، فقال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا محمد بن بكر، أنا عبد الحميد -يعني ابن جعفر-، حدثنا صالح -يعني ابن أبي عريب-، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل قال: قال لنا معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مرضه: قد سمعت من رسول الله ﷺ شيئًا كنت أكتمكموه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة**». وقد أخرجه أبو داود في «سننه»، وابن مندة في «كتاب التوحيد»، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، كلهم من طريق: الضحاك بن مخلد، عن عبد الحميد بن جعفر، به.

قلت: ومدار هذه الطريق على صالح بن أبي عريب، روى عنه جماعة، ولم يوثقه معتبر؛ فهو مجهول الحال. فهذه الطريق ضعيفة بسبب صالح هذا، لكن تصلح في الشواهد والمتابعات.

وقد ذكر محقق «كتاب التوحيد» لابن مندة، أبو عبد الله عثمان بن عبد الله السالمي العتمي، لهذا الحديث شاهدا من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، فقال: حدثنا حسن وعفان قالا: حدثنا حماد بن سلمة، عن عثمان البتي، عن نعيم -قال: عفان في حديثه: ابن أبي هند- عن حذيفة قال: أسندت النبي ﷺ إلى صدري، فقال: «**من قال لا إله إلا الله** -قال حسن- **ابتغاء وجه الله، ختم له بها؛ دخل الجنة**» الحديث. وقد أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» من طريق الحسن وحده، ثم نبه على إمكان انقطاع سنده بقوله: وقد قيل عن نعيم، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة. انتهى. ثم ذكر البيهقي هذه الطريق، لكن تركت الاستشهاد بها

لشدة ضعفها. فإن فيها: الحسن بن أبي جعفر، قال فيه البخاري: منكر الحديث.

فلم يبق في الاعتبار إلا الطريق المحتملة الانقطاع، إلا أن على فرض انقطاعها، فلا أقل من أن تصلح للاستشهاد بها لحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، فيصير الحديث حسنا لغيره.

ويعضد هذا ما أخرجه ابن ماجة في «سننه»، والإمام أحمد في «مسنده»، من طريق: يونس، عن حميد بن هلال، عن هصان بن الكاهل، عن عبد الرحمن بن سمرة، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من نفس تموت تشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، يرجع ذلك إلى قلب موقن، إلا غفر الله لها**». وإسناده ضعيف لجهالة حال هصان بن الكاهل، روى عنه اثنان، ولم يوثقه معتبر؛ فهو مجهول الحال، كما يفهم ذلك أيضًا، من قول الحافظ ابن حجر في ترجمته، في «التقريب»: مقبول. فيكون هذا الحديث صالحا للاستشهاد به لحديث معاذ رضي الله عنه السابق الذكر، فيرتقي إلى الجودة، إن شاء الله.

*** قوله: «وأن خير القرون: القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي -رضي الله عنهم أجمعين-».**

* الشرح: قد سئل شيخ الإسلام عن هذه الفقرة من هذه الرسالة، فأجاب بما يشفي العليل، ويروي الغليل، وأقنع بالدليل، فذكر من ذلك الشيء الكثير. ولهذا نكتفي هنا بذكر خلاصة من كلامه، كما في «مجموعة الفتاوى» (٤/ ٤٢١-٤٣٠): سئل عن قول الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد في آخر عقيدته: وأن خير القرون... -إلى قوله:- علي. فما الدليل على تفضيل أبي بكر على عمر؟ وتفضيل عمر على عثمان، وعثمان على علي؟ فإذا تبين ذلك، فهل تجب عقوبة من يفضل المفضول على الفاضل أم لا؟...

فأجاب: الحمد لله رب العالمين، أما تفضيل أبي بكر، ثم عمر على عثمان وعلي، فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين، من

الصحابة، والتابعين، وتابعيهم. وحكى مالك إجماع أهل المدينة على ذلك فقال: ما أدركت أحدا ممن أقتدي به يشك في تقديم أبي بكر وعمر.

وهذا مستفيض عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. وفي صحيح البخاري عن محمد بن الحنفية؛ أنه قال لأبيه علي بن أبي طالب: يا أبت من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ قال: يا بني، أو ما تعرف؟ قلت: لا. قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: عمر.

وقد استفاض في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ من غير وجه، أن النبي ﷺ قال: «**لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن صاحبكم خليل الله**» يعني: نفسه. وهذا صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الأرض من يستحق المخالة لو كانت ممكنة من المخلوقين إلا أبا بكر. فعلم أنه لم يكن عنده أفضل منه، ولا أحب إليه منه.

وفي الصحيح: أن جنازة عمر لما وضعت جاء علي بن أبي طالب يتخلل الصفوف، ثم قال: لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك، فإني كثيرا ما كنت أسمع النبي ﷺ يقول: «**دخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وذهبت أنا وأبو بكر وعمر**». فهذا يبين ملازمتهما للنبي ﷺ: في مدخله، ومخرجه، وذهابه.

ولذلك قال مالك للرشيد: لما قال له: يا أبا عبد الله، أخبرني عن منزلة أبي بكر، وعمر من النبي ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين، منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد وفاته، فقال: شفيتني يا مالك. انتهى.

قلت: إلى هنا من كلام شيخ الإسلام يتبين أن أفضل الصحابة إلى رسول الله ﷺ لملازمتهما له: أبو بكر وعمر. وأفضلهما عنده ﷺ أبو بكر ثم عمر لما سبق بيانه. ثم قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ-: وهذا يبين أنه كان لهما من اختصاصهما بصحبته، ومؤازرتهما له على أمره، ومباطنتهما، مما يعلمه بالاضطرار كل من كان عالما بأحوال النبي ﷺ، وأقواله، وأفعاله، وسيرته مع أصحابه. ولهذا لم يتنازع في هذا أحد من أهل العلم بسيرته وسنته وأخلاقه، وإنما ينفي هذا أو يقف فيه من لا يكون عالما بحقيقة أمور النبي ﷺ، أو من يكون قد سمع أحاديث مكذوبة تناقض هذه الأمور المعلومة بالاضطرار عند الخاصة من أهل العلم، فتوقف في الأمر، أو رجح غير أبي بكر.

وهذا كسائر الأمور المعلومة بالاضطرار عند أهل العلم بسنة رسول الله ﷺ، وأمثال ذلك من الأحكام التي ينازعهم فيها بعض أهل البدع.

ولهذا كان أئمة الإسلام متفقين على تبديع من خالف في مثل هذه الأصول، بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ هذا المبلغ في تواتر السنن عنه.

وأما عثمان، وعلي، فهذه دون تلك، فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع فإن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة، رجحوا عليا على عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره. وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي، كما هو مذهب سائر الأئمة؛ كالشافعي، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وأصحابه، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام. حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدم عليا على عثمان، هل يعد من أهل البدعة؟ على قولين: هما روايتان عن أحمد.

والحجة لهذا ما أخرجاه في الصحيحين وغيرهما، عن ابن عمر؛ أنه قال: كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ. كنا نقول أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان. وفي بعض الطرق يبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره.

وأيضًا، فقد ثبت بالنقل الصحيح -في صحيح البخاري وغير البخاري- أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لما جعل الخلافة شورى في ستة أنفس؛ عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف ووصى أن يصلي صهيب بعد موته، حتى يتفقوا على واحد. فلما توفي عمر واجتمعوا عند المنبر، قال طلحة: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعثمان. وقال الزبير: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعلي. وقال سعد ما كان لي من هذا الأمر فهو لعبد الرحمن بن عوف. فخرج ثلاثة وبقي ثلاثة. فاجتمعوا، فقال عبد الرحمن: أنا أخرج. ثم قام عبد الرحمن بن عوف ثلاثة أيام بلياليها يشاور المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم بإحسان. فلما كان اليوم الثالث قال: إني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان، فبايعه علي، وعبد الرحمن، وسائر المسلمين؛ بيعة رضا، واختيار من غير رغبة أعطاهم إياها، ولا رهبة خوفهم بها.

وهذا إجماع منهم على تقديم عثمان على علي. فلهذا قال أيوب، وأحمد بن حنبل،

والدارقطني: من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، فإنه وإن لم يكن عثمان أحق بالتقديم، وقد قدموه، كانوا إما جاهلين بفضله، وإما ظالمين بتقديم المفضول من غير ترجيح ديني. ومن نسبهم إلى الجهل والظلم فقد أزرى بهم.

ولو زعم زاعم أنهم قدموا عثمان لضغن كان في نفس بعضهم على علي، وأن أهل الضغن كانوا ذوي شوكة، ونحو ذلك مما يقوله أهل الأهواء، فقد نسبهم إلى العجز عن القيام بالحق، وظهور أهل الباطل منهم على أهل الحق. هذا وهم في أعز ما كانوا، وأقوى ما كانوا، فإنه حين مات عمر كان للإسلام من القوة، والعز، والظهور، والاجتماع والائتلاف فيما لم يصيروا في مثله قط. فمن جعلهم في مثل هذه الحال جاهلين أو ظالمين أو عاجزين عن الحق فقد أزرى بهم، وجعل خير أمة أخرجت للناس على خلاف ما شهد الله به لهم.

وهذا هو أصل مذهب الرافضة، فإن الذي ابتدع الرفض كان يهوديا أظهر الإسلام نفاقا، ودس إلى الجهال دسائس يقدح بها في أصل الإيمان؛ ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة. فإنه يكون الرجل واقفا، ثم يصير مفضلا، ثم يصير سبابا، ثم يصير غاليا، ثم جاحدا معطلا؛ ولهذا انضمت إلى الرافضة أئمة الزنادقة من الإسماعيلية والنصيرية، وأنواعهم من القرامطة والباطنية، والدرزية، وأمثالهم من طوائف الزندقة، والنفاق.

فإن القدح في خير القرون -الذين صحبوا الرسول- قدح في الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أئمة العلم: هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ إنما طعنوا في أصحابه ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلا صالحا لكان أصحابه صالحين.

وأيضًا، فهؤلاء الذين نقلوا القرآن، والإسلام، وشرائع النبي ﷺ، وهم الذين نقلوا فضائل علي وغيره فالقدح فيهم يوجب ألا يوثق بما نقلوه من الدين، وحينئذ فلا تثبت فضيلة، لا لعلي، ولا لغيره. والرافضة جهال ليس لهم عقل، ولا نقل ولا دين، ولا دنيا منصورة. فإن فضائل علي إنما نقلها الصحابة الذين تقدح فيهم الرافضة. فلا يتيقن له فضيلة معلومة على أصلهم. انتهى.

قلت: بهذا تبين تقديم عثمان على علي، وهذا بإجماع المهاجرين والأنصار.

ثم ذكر شيخ الإسلام ما يتعلق بالصحابة؛ فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: والقرآن قد أثنى على الصحابة في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾. وفي الصحيحين عن أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»، وقد ثبت عنه في الصحيح من غير وجه أنه قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**». وهذه الأحاديث مستفيضة، بل متواترة في فضائل الصحابة، والثناء عليهم، وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون.

فالقدح فيهم قدح في القرآن، والسنة؛ ولهذا تكلم الناس في تكفير الرافضة بما قد بسطناه في غير هذا الموضع. والله -سبحانه وتعالى- أعلم. انتهى باختصار.

وأخيرًا، ننبه على قول المصنف: «القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به»؛ فإنه ظاهر بأن مراده بهذا الصحابة. لكن هذا التعريف الذي ذكره للصحابة قد ورد عليه اعتراضات. قال الحافظ السيوطي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «تدريب الراوي» (ص ٤٠٢): اختلف في حد الصحابي، فالمعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ كذا قال ابن الصلاح، ونقله عن البخاري وغيره. انتهى. قلت: وهذا هو التعريف الذي ذكره المصنف هنا. ثم قال السيوطي: وأورد عليه إن كان فاعل الرؤية الرائي الأعمى، كأبي أم مكتوم ونحوه، فهو صحابي بلا خلاف، ولا رؤية له. ومن رآه

كافرًا، ثم أسلم بعد موته، كرسول قيصر، فلا صحبة له. ومن رآه بعد موته ﷺ قبل الدفن، وقد وقع ذلك لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، فإنه لا صحبة له... وأورد عليه أيضًا: من صحبه، ثم ارتد، كأبي خطل ونحوه، فالأولى أن يقال: من لقي النبي ﷺ مسلما ومات على إسلامه. انتهى.

* **قوله: «وألا يذكر أحد من صحابة الرسول ﷺ إلا بأحسن ذكر».**

* **الشرح**: قد سبق أن الصحابة هم الذين شهد لهم الرسول ﷺ بالخيرية، وهم حملة هذا الدين. وقد بين شيخ الإسلام، فيما نقلناه عنه، أن الطعن فيهم طعن في الرسول ﷺ، عياذا بالله. ولهذا يجب على المسلم أن لا يذكرهم إلا بالجميل، كما قاله المصنف، وهذا أصل من أصول الدين يجب على العبد أن يتعلمه.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٢-١٥٤): ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾. وطاعة النبي ﷺ في قوله: «**لا تسبوا أصحابي...**» الحديث. ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع، من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق من قبل الفتح وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، كما أخبر به النبي ﷺ، بل قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة. ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، كالعشرة، وكثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة.

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن غيره، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة رضي الله عنهم على تقديم عثمان في البيعة.

ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خم: «**أذكركم الله في أهل بيتي...**» الحديث.

ويتولـون أزواج رسـول الله ﷺ أمهـات المـؤمنين، ويؤمنـون بـأنهن أزواجـه في الآخرة.

ويتبرءون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومـن طريقـة النواصـب، الـذين يـؤذون أهـل البيـت بقـول أو عمـل، ويمـسكون عمـا شـجر بـين الصحابة. انتهى باختصار.

*** قوله: «والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب».**

*** الشرح:** قد تقدم أن من أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم اتجاه أصحاب رسول الله ﷺ. ويتفرع من هذا الأصل الإمساك عن ما شجر بينهم؛ إذ فتح هذا الباب يؤدي إلى التفتيش، والتعمق عما حصل بينهم. ولا ينتج من هذا إلا الشر، وعدم سلامة القلوب والألسنة اتجاه الصحابة رضي الله عنهم، مخالف للأصل المذكور قبل.

وأيضًا، التنقيب عما شجر بينهم تنطع، يوجب للمتنطع الهلاك بدعاء رسول الله ﷺ. أخرج مسلم، في «صحيحه»، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**هلك المتنطعون**»، قالها ثلاثا.

وإنما أهدى السبيل في ذلك ما قاله المصنف هنا: الإمساك عن ذلك. وقد بين السبب في ذلك شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» (٤/ ٤٣٢-٤٣٤)، حين سئل عما شجر بين الصحابة، هل يطالبون به أم لا؟ فقال -رحمه الله-: قد ثبت بالنصوص الصحيحة أن عثمان وعليا، وطلحة، والزبير، وعائشة، من أهل الجنة، بل قد ثبت في الصحيح أنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة. وأبو موسى الأشعري، وعمرو ابن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، هم من الصحابة، ولهم فضائل ومحاسن. وما يحكى عنهم كثير منه كذب، والصدق منه إن كانوا فيه مجتهدين، فالمجتهد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، وخطأُه يغفر له.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**». وحينئذ، فمن جزم في واحد من هؤلاء بأن له ذنبا يدخل به النار قطعا، فهو كاذب مفتر. فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلا، فكيف

إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه؟ فمن تكلم فيما شجر بينهم -وقد نهى الله عنه؛ من ذمهم أو التعصب لبعضهم بالباطل- فهو ظالم معتد. انتهى. قلت: هذا صريح في الإمساك عما شجر بينهم، إذًا المتكلم في ذلك ظالم معتد.

ثم أفاد -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلا: ومما ينبغي أن يعلم: أنه وإن كان المختار الإمساك عما شجر بين الصحابة، والاستغفار للطائفتين جميعا وموالاتهم، فليس من الواجب اعتقاد أن كل واحد من العسكر لم يكن إلا مجتهدا متأولا؛ كالعلماء، بل فيهم المذنب والمسيء، وفيهم المقصر في الاجتهاد لنوع من الهوى، لكن إذا كانت السيئة في حسنات كثيرة كانت مرجوحة مغفورة. وأهل السنة تحسن القول فيهم وتترحم عليهم، وتستغفر لهم، لكن لا يعتقدون العصمة من الإقرار على الذنوب، وعلى الخطأ في الاجتهاد، إلا لرسول الله ﷺ،ومن سواه فيجوز عليه الإقرار على الذنب والخطأ، لكن هم كما قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾. انتهى باختصار.

*** قوله: «والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم».**

* الشرح: هذا الأصل من أصول الدين؛ لما ابتعد المسلمون عن تعلمه، وتركوا التفقه فيه وقعوا في حيص بيص. ثم شرعوا يلتمسون الحل لمشاكلهم في غير الكتاب والسنة. بل ظنوا أن النجاح كل النجاح في اتباع الكفار في أفكارهم وأفعالهم، فزاد الطين بلة، وزاد وضع المسلمين فتنة. بينما لو تركوا التقليد الأعمى للكفار ورجعوا إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺلوجدوا فيهما الحل؛ إذ هذا وعد الله، ووعد الله لا يتخلف، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء]. فالرجوع إلى الكتاب والسنة خير بنص هذه الآية، ومن هذا يفهم أن التماس حل النزاع في غيرهما ليس كذلك.

ومن الأمور التي يتنازع فيها بعض الناس ولم يجدوا، ولن يجدوا لها حلًّا ما داموا بعيدين عن الكتاب والسنة: طاعة ولي الأمر. فلو رجعوا إلى الكتاب والسنة وعملوا بما يقتضيه إيمانهم بهما؛ لوجدوا أن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وهذه وصية

الرسول ﷺ، كما في «صحيح مسلم» عن أبي ذر رضي الله عنه قال: إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع؛ وإن كان عبدا حبشيا مجدع الأطراف. فطاعة ولي الأمر من المسلمين واجبة ما دام لم يأمر بمعصية؛ وطاعته تابعة لطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ. وقد أشير في سياق الآية إلى هذا المعنى حيث إن قوله تعالى: ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿الرَّسُولَ﴾، والمعطوف تابع من التوابع النحوية. وفي هذا إشارة إلى أن التابع في سياق الآية ينبغي أن يكون تابعا في واقع الأمر. وطاعة الرسول ﷺ هي من طاعة الله، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، فظهر أن طاعة ولي الأمر تابعة لطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ.

فهذا الأمر الإلهي والوصية النبوية فيهما خير للأمة، لكن لما لم يمتثل المسلمون هذين وقعوا في فتن، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور]. وترى المسلمين، كلما حصل عليهم ظلم من قبل الحاكم خرجوا عليه بالمظاهرات والاعتصامات... ولا يشعرون أنهم بذلك يخالفون أمر نبيهم ﷺ، فكانت نتيجة مخالفتهم المزيد من الفتن. والرسول ﷺ قد أمر هذه الأمة، قبل خمسة عشر قرنا بطاعة ولي الأمر المسلم وإن حصل منه ظلم. ففي «صحيح مسلم»، عن سلمة بن يزيد الجعفي رضي الله عنه، وسأل رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله! أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم، ويمنعونا حقنا! فما تأمرنا؟ فأعرض عنه. ثم سأله، فأعرض عنه. ثم سأله في الثانية، أو في الثالثة، فجذبه الأشعث ابن قيس. فقال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم**». فهذا سلمة بن يزيد رضي الله عنه يسأل الرسول ﷺ ما العمل إذا وقع ظلم الأمراء للرعية، فيأمره رسول الله ﷺ، وهو أمر لنا كذلك، بالسمع والطاعة! وأصرح منه ما أخرجه مسلم عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس**». قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله! إن أدركت ذلك؟! قال: «**تسمع وتطيع، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع**».

ثم ليعلم أن ما يحصل على المسلمين من الظلم من قبل الحاكم إنما سببه بدء

الظلم منهم، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام]. فنواصي العباد بيد الله يسيرها كيف يشاء، فإذا ظلمت الرعية قيض الله من يظلمها، والجزاء من جنس العمل، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠].

ومفهوم المخالفة للآية السابقة في سورة الأنعام: وكذلك نولي بعض المقسطين بعضًا. وعليه، فمن أردنا أن يرفع الظلم عن نفسه يلزمه أن يكون من المقسطين، ولا يظلم غيره. وحينئذ، سيهيئ الله للمسلمين وليًّا لأمورهم لا يظلمهم، ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس].

فما قاله المصنف من السمع والطاعة لولي الأمر ما دام في طاعة الله أصل من أصول أهل السنة والجماعة. وقد خالف في ذلك المعتزلة والخوارج.

أما الخوارج، فقد حذرنا منهم رسول الله ﷺ، فأمرنا برد شرهم وعدوانهم. قال الإمام ابن أبي عاصم في «السنة»: حدثنا أبو موسى، حدثنا معاذ بن هشام، ثنا أبي، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، قال: كان صاحب لي يحدثني عن شأن الخوارج وطعنهم على أمرائهم، فحججت فلقيت عبد الله بن عمرو، فقلت له: أنت من بقية أصحاب رسول الله ﷺ وقد جعل الله عندك علما، وأناس بهذا العراق يطعنون على أمرائهم، ويشهدون عليهم بالضلالة. فقال لي: أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، أتي رسول الله ﷺ بقليد من ذهب وفضة، فجعل يقسمها بين أصحابه، فقام رجل من أهل البادية، فقال: يا محمد، والله لئن أمرك الله أن تعدل، فما أراك أن تعدل. فقال: «**ويحك من يعدل عليه بعدي؟!**»، فلما ولى قال: «**ردوه رويدا**» فقال النبي ﷺ: «**إن في أمتي أخا لهذا، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرجوا فاقتلوهم**» ثلاثا. أورد هذا الحديث الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح»، وصححه.

فالخوارج أتوا بسبب عدم صحة فهمهم للنصوص الشرعية؛ فإنهم كما قال رسول الله ﷺ عنهم: «**يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم**». والتراقي كما قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة]: جمع ترقوة، وهي العظام التي بين النحر والعاتق. انتهى. ووصف الخوارج بأن القرآن لا يجاوز تراقيهم كناية عن عدم فقههم فيه؛

إذ قراءتهم للقرآن تقف عند الآلة التي يخرج منها الحروف والصوت، أي؛ عند الفم. فلا تجاوز هذه الآلة فتفضي إلى قلوبهم فيفقهون ما يقرءون.

ولعدم فقههم في كتاب ربهم، فأدنى شبهة ترد عليهم يتخذونها حجة للخروج على الحاكم المسلم. وقد خرجوا بسبب الشبه على خليفة رسول الله ﷺ، علي رضي الله عنه.

قال النسائي -رحمه الله- في «الخصائص»: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا عكرمة بن عمار، قال: حدثنا أبو زميل، قال: حدثني عبد الله بن عباس، قال: لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دارهم، وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة لعلي أكلم هؤلاء القوم. قلت لهم: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين والأنصار، وعليهم نزل القرآن فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد. قلت: هاتوا ما نقمتم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه. قالوا: ثلاث. أما إحداهن فإنه حكم الرجال في أمر الله، وقال الله: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ ما شأن الرجال والحكم؟ قلت: هذه واحدة. قالوا: وأما الثانية فإنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، إن كانوا كفارا لقد حل سبيهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حل سبيهم ولا قتالهم. قلت: هذه ثنتان، فما الثالثة؟ قالوا: محى نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين. قلت لهم: أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم. قلت: أما قولكم: حكم الرجال في أمر الله، فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله تبارك وتعالى أن يحكموا فيه، أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ وكان من حكم الله أنه صيره إلى الرجال يحكمون فيه، ولو شاء يحكم فيه، فجاز من حكم الرجال، أنشدكم بالله أحكم الرجال في صلاح ذات البين، وحقن دمائهم أفضل أو في أرنب؟ قالوا: بلى، بل هذا أفضل. قلت: وأما قولكم: قاتل ولم يسب ولم يغنم أفتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم:

﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ فأنتم بين ضلالتين، فأتوا منها بمخرج، أفخرجت من هذه؟ قالوا: نعم. وأما محي نفسه من أمير المؤمنين فأنا آتيكم بما ترضون. أن نبي الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعلي: «اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله» قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله ﷺ: «امح يا علي...»، والله لرسول الله ﷺ خير من علي، وقد محا نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم. فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم، فقتلوا على ضلالتهم، قتلهم المهاجرون والأنصار. انتهى باختصار. أورد هذا الحديث الشيخ مقبل في «جامعه»، وحسنه.

فهذه الشبهات التي استساغ بها الخوارج الخروج على ابن عم رسول الله ﷺ. وهي شبهات فندها حبر الأمة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فإذا كانت الخوارج استساغوا الخروج بمثل هذه الشبهات على خليفة رسول الله ﷺ، فمن كان دونه في التقوى والإيمان من باب أولى!

ومن الشبهات التي يذكرها الخوارج لتبرير خروجهم على الحاكم المسلم، قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة]. قالوا: الحاكم لا يحكم بما أنزل الله؛ فهو كافر بنص هذه الآية. وإذا كان كافرًا جاز لنا أن نخرج عليه!

قلت: هذه الشبهة من جنس الشبهات التي أوردها الخوارج على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذه كذلك أقيمت على عدم فهم الكتاب فهما صحيحا. ومن المقرر عند أهل العلم أن من الأمور التي تعين على فهم القرآن فهما صحيحا: معرفة سبب نزوله.

وسبب نزول هذه الآية أخرجه مسلم في «صحيحه»، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: مر على النبي ﷺ بيهودي محمما مجلودا. فدعاهم ﷺ فقال: «**هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟**» قالوا: نعم. فدعا رجلا من علمائهم فقال: «**أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى! أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟**» قال: لا، ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك! نجده الرجم، ولكنه كثر في أشرافنا، فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه،

وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد؛ قلنا: تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «**اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه!**». فأمر به فرجم. فأنزل الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَـٰذَا فَخُذُوهُ﴾. يقول: ائتوا محمدًا ﷺ، فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا. فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴿٤٤﴾﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ في الكفار كلها.

فظهر بهذا أن هذه الآيات نزلت في الكفار الذين يجحدون حكم الله بعد علمهم به. كهؤلاء اليهود الذين جحدوا حكم الله في الزنا: فإذا سئلوا عن ذلك قالوا: نجد حكمه التحميم والجلد، مع علمهم أن حكمه الموجود في كتابهم الرجم. فهذا جحد لحكم الله، ولا يشك أحد أن هذا كفر، لأنه تكذيب لحكم الله بعد العلم به! قال شيخ الإسلام في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴿٤٤﴾﴾: أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله. انتهى من «مجموعة الفتاوى» (٣/ ٦٢٨).

ويرد هنا إشكال وهو: أن هذه الآيات وإن كانت نزلت في اليهود خاصة؛ فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. وهذه قاعدة معلومة مقرر بها في علم أصول الفقه. فيدخل في عموم لفظها كل من لم يحكم بما أنزل الله؟! قلت: هذه شبهة أخرى من جنس شبهات الخوارج، وفي الاستنباط المذكور شيء من الإسراع. والحكم على المسلم بالكفر يحتاج إلى تأن، قال النبي ﷺ: «**من قال في مسلم يا كافر فإن كان كما قال وإلا حارت عليه**».

نحن نقول: نعم من قواعد علم الأصول: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. لكن، كذلك لا بد من تقييد الحكم المستفاد من عموم اللفظ بالقيد المستفاد من سبب النزول. وحينئذ، فلا بد من تقييد عموم قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴿٤٤﴾﴾ بالقيد الذي دل عليه سبب النزول، وهو الجحود. فمن لم يحكم بما أنزل الله جاحدا لحكم الله فهو كافر.

وبهذا قال ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية: وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب، قولُ من قال: نزلت هذه الآيات في كفّار أهل الكتاب؛ لأن ما قبلها وما بعدها من الآيات فيهم نزلت وهم المعنيُّون بها، وهذه الآيات سياقُ الخبر عنهم، فكونُها خبرًا عنهم أولى. فإن قال قائل: فإن الله تعالى ذكره قد عمَّ بالخبر بذلك عن جميع منْ لم يحكم بما أنزل الله، فكيف جعلته خاصًّا؟ قيل: إن الله تعالى عَمَّ بالخبر بذلك عن قومٍ كانوا بحكم الله الذي حكم به في كتابه جاحدين فأخبر عنهم أنهم بتركهم الحكمَ على سبيل ما تركوه -أي؛ بقيد الجحود به- كافرون، وكذلك القولُ في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحدًا به، هو بالله كافر، كما قال ابن عباس؛ لأنه بجحوده حكم الله بعدَ علمه أنه أنزله في كتابه نظير جحوده نبوّة نبيّه بعد علمه أنه نبيٌّ. انتهى.

وقال القرطبي في «المفهم»، شرح الحديث (١٧٨٩): وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴿٤٤﴾﴾ يحتج بظاهره من يكفر بالذنوب، وهم الخوارج، ولا حجة لهم فيه؛ لأن هذه الآيات نزلت في اليهود المحرفين كلام الله تعالى، كما جاء في هذا الحديث، وهم كفار، فيشاركهم في حكمها من يشاركهم في سبب نزولها. وبيان هذا: أن المسلم إذا علم حكم الله تعالى في قضية قطعها ثم لم يحكم به؛ فإن كان عن جحد كان كافرًا، لا يختلف في هذا. وإن كان لا عن جحد كان عاصيا مرتكب كبيرة؛ لأنه مصدق بأصل ذلك الحكم، وعالم بوجوب تنفيذه عليه، لكنه عصى بترك العمل به... انتهى المراد.

هذا ما يتعلق بالخوارج، وحكم المعتزلة في طاعة ولي الأمر حكم الخوارج؛ إذ من أصول المعتزلة ما يسمونه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وظاهر هذه التسمية جميل، لكن مرادهم بها الخروج على الحكام؛ إذ الحاكم يحصل منه ظلم، ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -عندهم- الخروج عليه حتى يمنع من ظلمه. قال شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» (٣/ ٣٨٧): والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم -أي: المعتزلة-: جواز الخروج على الأئمة، وقتالهم بالسيف. انتهى.

وأما قول المصنف: «وعلمائهم»، فقد جاء في تفسير مجاهد لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

ﵟٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖﵞ [النساء: ٥٩] أنه قال: هم أهل الفقه والعلم. أخرج هذا التفسير الإمام ابن جرير في تفسير هذه الآية من عدة أوجه، وهو صحيح بمجموع طرقه.

ولا مانع من تعميم الآية في الأمراء والعلماء؛ إذ كل من النوعين ولي أمر المسلمين. ولا يمكن صلاح العباد والبلاد إلا بكلا النوعين من الأمراء. فالعالم ولي أمر يصدر الحكم وفقا للكتاب والسنة، والسلطان ولي أمر ينفذ هذا الحكم في رعيته. وقد يوازع بالسلطان ما لا يوازع بالقرآن. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: والظاهر -والله أعلم- أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء. وقد قال تعالى: ﵟلَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚﵞ [المائدة: ٦٣]. انتهى باختصار. ومما يؤيد تعميم الآية للعلماء أيضًا، أنه في الغالب، لا يمكن رد النزاع الحاصل بين الناس إلى الكتاب والسنة ردًّا صحيحًا إلا بالرجوع إلى العلماء، والاستعانة بفهمهم. فيكون الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ يتضمن الأمر بطاعة العلماء.

*** قوله: «واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم».**

***الشرح:** وأول السلف أحق بالاتباع الصحابة رضي الله عنهم، وذلك لأن الله اختارهم لصحبة نبيه ﷺ؛ فاختار أفضل الأصحاب لأفضل الأنبياء. قال الإمام أحمد -رحمه الله-: حدثنا أبو بكر، حدثنا عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه... الأثر. ذكره الشيخ مقبل في «جامعه»، وحسنه.

فالصحابة لنا قدوة بعد الرسول ﷺ، ولذا يجب على المسلم أن يتأسى بهم إذا أراد أن يكون من الناجين. إذ النجاة لا تكون إلا لمن رضي الله عنه، والصحابة قد رضي الله عنهم. وحينئذ، إذا أردنا أن يرضى الله عنا فعلينا أن نتبع منهجهم، قال تعالى: ﵟوَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠ﵞ [التوبة].

وكذلك نقتفي آثار من اتبعهم بإحسان، إذ منهج من اتبع الصحابة واحد، وهو الوحيد الذي يرضاه الله.

ونترحم على هؤلاء، ونستغفر لهم، لما لهم من الفضل علينا؛ إذ هم السبب في إيصال هذا الدين إلينا. ونمتثل أمر الله تبارك وتعالى في ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر].

فالسلف أعلم بالشريعة منا؛ إذ هم الذين عاينوا الوحي، وفهموا معناه كما ينبغي.

وبهذا تبين بطلان ما يقوله بعض الجهال: «مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم». قال الإمام الألباني في «مختصر العلو» (ص: ٣٣و ٣٤): قال ابن تيمية في «العقيدة الحموية»: كيف يكون هؤلاء المتأخرون لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ من معرفة الله حجابهم...كيف يكون هؤلاء المنقصون المحجوبون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذي بهم قام الكتاب وبه قاموا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة.

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة، لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!انتهى.

*** قوله: «وترك المراء والجدَّال في الدين».**

*الشرح: جاء عن إمام السنة، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، أنه قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم؛ أنهم كانوا يكرهون الكلام والخوض مع أهل الزيغ، وإنما الأمر في التسليم والانتهاء إلى ما في كتاب الله،

جل وعز، لا يعد ذلك. -ثم بين العلة في ذلك قائلا:- ولم يزل الناس يكرهون كل محدث من وضع كتاب أو جلوس مع مبتدع، ليورد عليه بعض ما يلبس عليه في دينه فالسلامة، إن شاء الله، في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم... ولا يكون ممن يحدث أمرا فإذا هو خرج منه أراد الحجة له فيحمل نفسه على المحك فيه وطلب الحجة لما خرج منه بحق أو باطل ليزين به بدعته وما أحدث. انتهى من «مسائل الإمام أحمد»، رواية ابنه أبي الفضل صالح، مسألة (٥٨٨).

ولابد هنا من تفصيل، وهو ما ذكره الخطيب البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٣٢-٢٣٥)؛ قائلا: فنظرنا في كتاب الله تعالى؛ وإذا فيه ما يدل على الجدَّال والحجاج فمن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾، فأمر الله رسوله في هذه الآية بالجدَّال وعلمه منها جميع آدابه من الرفق والبيان والتزام الحق والرجوع إلى ما أوجبته الحجة.

وكتاب الله تعالى لا يتعارض ولا يختلف فتضمن الكتاب ذم الجدَّال والأمر به فعلمنا علما يقينا أن الذي ذمه غير الذي أمر به وإن من الجدَّال ما هو محمود مأمور به ومنه ما هو مذموم منهي عنه فطلبنا البيان لكل واحد من الأمرين فوجدناه تعالى قد قال: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ﴾، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ فبين الله في هاتين الآيتين الجدَّال المذموم وأعلمنا أنه الجدَّال بغير حجة، والجدَّال في الباطل. فالجدَّال المذموم وجهان: أحدهما الجدَّال بغير علم، والثاني الجدَّال بالشغب والتمويه نصرة للباطل بعد ظهور الحق وبيانه.

وأما جدَّال المحقين فمن النصيحة في الدين، ألا ترى إلى قوم نوح عليه السلام حيث قالوا: ﴿يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ وجوابه لهم: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ﴾. وقد تحاج المهاجرون والأنصار وحاج عبد الله بن عباس الخوارج بأمر علي بن أبي طالب، وما أنكر أحد من الصحابة قط الجدَّال في طلب الحق.

وجميع ما حكينا أنه تعلق به من أنكر المجادلة محمول على أنه أريد به الجدَّال المذموم. انتهى باختصار.

قلت: وعليه يحمل قول أحمد السابق الذكر، ويدل عليه أنه قد جاء عنه ما يدل على أنه كان يرى المناظرة إن كانت مبنية على الكتاب والسنة، بعيدة عن أباطل أهل الكلام. فقد قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ولست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه رحمة الله عليهم، أو عن التابعين، فأما غير ذلك، فإن الكلام فيه غير محمود. انتهى من «مسائل الإمام أحمد»، رواية صالح، مسألة (٨٧١).

*** قوله: «وترك كل ما أحدثه المحدثون».**

* **الشرح**: هذا موافق لما سبق نقله عن الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ- قريبا: «ولم يزل الناس يكرهون كل محدث». فأقوال أهل الحق تتفق غالبا، وما ذلك إلا لأنهم متمسكون بالحق. والحق واحد لا يتبعض، فلما كان أهل الحق يعتمدون عليه في كل أمورهم صارت أقوالهم متفقة في الغالب.

وهذه الفقرة من كلام المصنف قد جاءت من كلام عمر بن عبد العزيز، كما أخرجه الإمام أبو داود في «سننه» (٤٦١٢) وفيه: كتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر، فكتب: أما بعد، أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به سنته، وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة فإنها لك - بإذن الله - عصمة... انتهى المراد. وإسناد هذا الأثر صحيح.

ولفظة «كل» في كلام المصنف تفيد العموم، فيشمل كلامه جميع أنواع البدع الفعلية، والقولية، والاعتقادية. وهذا موافق لما قاله رسول الله ﷺ: «**إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**». أخرجه الإمام أبو داود في «سننه»؛ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل، أنا الوليد بن مسلم، أنا ثور بن يزيد، حدثني خالد بن معدان، حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، قال أتينا العرباض ابن سارية ثم ذكر الحديث. وذكره الشيخ مقبل -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «الجامع الصحيح»، وحسنه. ويلاحظ أن النبي ﷺ أكد النهي عن عموم البدع، في هذا الحديث، ثلاث مرات. الأولى: قوله ﷺ: «**محدثات**» فإنها نكرة في سياق النهي فيفيد ذلك: النهي عن

عموم البدع. ثم قوله ﷺ: «**فإن كل محدثة بدعة**» تأكيد بأن عموم المحدثات بدع، وهذا متضمن للنهي عنها. وثالثها: قوله ﷺ: «**وكل بدعة ضلالة**»، وهذا أيضًا، متضمن للنهي عن عموم البدع. فهذا واضح أنه لا يخرج عن هذه العمومات شيء من محدثات الأمور في الدين. ومن زعم غير ذلك فقوله مستند إلى خيال لم ينزل الله به من سلطان. فمن ادعى أن بدعة ما تخرج من عموم هذا الحديث فعليه الدليل.

وتقسيم البدعة إلى الأحكام الشرعية الخمسة لا دليل عليه. فمن قال بذلك ممن لا علم عنده، فقد شهد على نفسه بالجهل. ومن قال به من أهل العلم والاجتهاد بين له ونصح. وإن كان قد مات حذر الناس من خطأه لألا يؤخذ به، أو يغتر به من اتبع كل ما يقوله العالم الفلاني بغير هدى من الله.

وممن ذهب إلى هذا التقسيم الإمام النووي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، فقد جاء في شرحه على «صحيح مسلم»، شرح حديث (٨٦٧): قال العلماء: البدعة خمسة أقسام: واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة، فمن الواجبة نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة والمبتدعين وشبه ذلك، ومن المندوبة تصنيف كتب العلم وبناء المدارس والربط وغير ذلك، ومن المباح التبسط في ألوان الأطعمة وغير ذلك، والحرام والمكروه ظاهران، ويؤيد ما قلناه قول عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في التراويح: نعمت البدعة. انتهى باختصار.

فهذا التقسيم لا دليل عليه، بل الدليل يرده وهو عموم حديث العرباض رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. بل، تكرار تأكيد النهي عن عموم البدع فيه، وتكرار النبي ﷺ النهي عن عموم البدع في أحاديث أخرى، يدل على بقاء هذه الأدلة على مقتضى لفظها من العموم. قال الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٢٠١و ٢٠٢): قد ثبت في الأصول العلمية أن كل قاعدة كلية أو دليل شرعي كلي؛ إذا تكررت في مواضع كثيرة، وأتى بها شواهد على معان أصولية أو فروعية، ولم يقترن بها تقييد ولا تخصيص، مع تكررها، وإعادة تقريرها؛ فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم. فما نحن بصدده من هذا القبيل، إذ جاء في الأحاديث المتعددة والمتكررة في أوقات شتى، وبحسب الأحوال

المختلفة: أن كل بدعة ضلالة، وأن كل محدثة بدعة... ولم يأت في آية ولا حديث تقييد، ولا تخصيص، ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر الكلية فيها؛ فدل ذلك دلالة واضحة على عمومها وإطلاقها. انتهى.

وأما ما مثل به النووي لتقسيم البدعة فلا دخل له في مسمى البدعة الشرعية. وهي، كما عرفها الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٧٠): طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه. انتهى.

فنظم الأدلة للرد على المبتدعة من الدين وهو واجب، إذ هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه عبادة لا صلة لها بالبدعة مطلقا. وقد سبق من فعل ابن عباس رَضَِٰاللَّهُعَنْهُمَا أنه نظم بعض الأدلة في رده على الخوارج.

وأما تصنيف الكتب، فمعنى التصنيف في اللغة ما ذكره ابن فارس في «المقاييس» مادة (صنف): قال الخليل: التصنيف: تمييز الأشياء بعضها عن بعض. انتهى. فتصنيف الكتاب أن يجمع فيه النظير إلى نظيره حتى يجتمع صنف من النظائر، ثم يفعل مثل ذلك بالصنف الثاني من النظائر، وهلم جرا... وبهذا يحصل التمييز بين أصناف النظائر. وهذا قد فعله الصحابة حين جمعوا المصحف العثماني، فجمعوا الطوال من السور، والمئين، والمثاني، والمفصل، حتى تميزت هذه الأقسام من السور بعضها عن بعض.

وقد أجمع الصحابة على المصحف العثماني بما فيه من ترتيب السور. وهذا متضمن لإجماعهم على تصنيف -أي؛ تمييز- الطوال، من المئين، من المثاني، من المفصل.

وننبه هنا، أن هذا لا يفهم منه أننا نصف كلام الله بأنه مصنف! وإنما التصنيف فعل الصحابة في ترتيب سور القرآن حتى تميزت الطوال، من المئين، من المثاني، من المفصل. وهذا قريب مما قاله البخاري في صحيحه حيث بوب بقوله: باب تأليف القرآن. فلا يفهم من هذا أنه يصف كلام الله أنه مؤلف، وإنما تأليفه من فعل الصحابة.

وإجماع الصحابة لا يمكن أن يكون على ضلالة، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ في قوله: «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**». فإذن، إجماعهم على المصحف العثماني بما فيه

من ترتيب السور لا يمكن أن يكون بدعة لأن كل بدعة ضلالة! فإذا لم يكن هذا التصنيف، الذي فعله الصحابة ﭫ، حين جمعوا كلام الله بدعة، فعدم كون تصنيف كلام غير الله بدعة أولى.

وأما المدارس والربط فقد أجاب عنها الشيخ ابن باز -ﭬ- كما في «الفتاوى المهمة» (ص ١٤٥) قائلا: وهكذا بناء المدارس والربط والقناطير وغير هذا مما ينفع المسلمين لا يسمى بدعة من حيث الشرع. انتهى.

وأما التبسط في ألوان الأطعمة فهذا، كذلك، لا يدخل في مسمى البدعة الشرعية، بل هذا من الأمور الدنيوية، التي الأصل فيما ينتفع به الإباحة.

فإذن، ما ذكره النووي من أنواع البدع لا يسمى بدعة في الشرع، ولا يخصص عموم الأدلة في النهي عن البدع.

فالأمر، حينئذ، كما نقلناه عن الشاطبي آنفا: كل قاعدة كلية، أو دليل شرعي كلي؛ إذا تكررت، ولم يقترن بها تقييد ولا تخصيص؛ فذلك دليل على بقائها على العموم.

وأما قول عمر ﭬ فالجواب عنه بما أخرجه مسلم والبخاري في «صحيحيهما»، عن عائشة ﭬ، أن رسول الله ﷺ صلى في المسجد ذات ليلة، فصلى بصلاته ناس. ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فلما أصبح قال: «**قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفترض عليكم**»، قال: وذلك في رمضان.

ففي هذا الحديث دليل على أن النبي ﷺ قد قام بعض ليالي رمضان. وحينئذ، لا يمكن أن يحمل قول عمر ﭬ: «نعمت البدعة» على أنه يتكلم عن البدعة في الشرع؛ لأنه كما سبق في تعريفها: إنها طريقة مخترعة تضاهي الشرعية. والتراويح ليست طريقة مخترعة، بل هي طريقة الرسول ﷺ، وقد حث عليها بقوله ﷺ: «**إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة**». ذكر الحديث الشيخ مقبل في «الجامع الصحيح».

فلا يمكن أن يسمى التراويح بدعة بمعناها الشرعي. وحينئذ، فلم يبق إلا أن يحمل كلام عمر ﭬ على أنه أراد بالبدعة معناها اللغوي. قال الإمام الألباني -ﭬ-: وقول

عمر: «نعمت البدعة هذه» لم يقصد به البدعة بمعناها الشرعي، الذي هو إحداث شيء في الدين على غير مثال سابق؛ لما علمت أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يحدث شيئًا، وإنما قصد البدعة بمعنى من معانيها اللغوية؛ وهو: الأمر الجديد الذي لم يكن معروفا قبيل إيجاده، ومما لا شك فيه؛ أن صلاة التراويح جماعة وراء إمام واحد لم يكن معهودا ولا معمولا زمن خلافة أبي بكر وشطرا من خلافة عمر، فهي بهذا الاعتبار حادثة، ولكن بالنظر إلى أنها موافقة لما فعله ﷺ فهي سنة وليست بدعة، وما وصفها بالحسن إلا لذلك... انتهى بواسطة «قاموس البدع» (ص ١٢١).

*** قوله: «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأزواجه وذريته وسلم تسليمًا كثيرًا».**

تم بحمد الله هذا الشرح، وأسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه، ولا يشوبه شائبة رياء ولا سمعة. وأن يجعله زادا لي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم من الشرك والكفر.

وأنصح نفسي وإخواني أن يعتنوا بالعقيدة الصحيحة، عقيدة السلف، التي لا صلاح لهذه الأمة إلا بها. كما أن صلاح الجيل الأول ما حصل إلا بها، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفتح].

* * *

الفهرس